



جمهورية تركيا

جامعة تشانكري كارا تكين

معهد العلوم الاجتماعية

العلوم الإسلامية الأساسية

عنوان الأطروحة

(فوائد الفقهاء) من أول كتاب البيع إلى نهاية الكتاب

للقاضي عبد القادر جلب موسى أفندي (المتوفى بعد 1099هـ) دراسةً وتحقيقاً

مُعَدُّ الأطروحة

أحمد عطية إسماعيل

أطروحة الماجستير

المشرف

أ.م.د. قتيبة الفرحات

تشانكري – 2022



جمهورية تركيا  
جامعة تشانكيري كارا تكين  
معهد العلوم الاجتماعية  
العلوم الإسلامية الأساسية

عنوان الأطروحة  
(فوائد الفقهاء) من أول كتاب البيع إلى نهاية الكتاب  
للقاضي عبد القادر جلب موسى أفندي (المتوفى بعد 1099هـ)  
دراسة وتحقيقاً  
مُعد الأطروحة

أحمد عطية إسماعيل

أطروحة الماجستير

المشرف

أ.م.د. قتيبة الفرحات

تشانكيري – 2022

## المحتويات

|             |                                                    |
|-------------|----------------------------------------------------|
| V .....     | بيان أخلاقيات البحث العلمي                         |
| VI .....    | TEZ KABUL VE ONAY                                  |
| VII .....   | ملخص الأطروحة                                      |
| IX .....    | ÖZET                                               |
| XI .....    | ABSTRACT                                           |
| XII .....   | المقدمة                                            |
| XIV .....   | الرموز المستخدمة                                   |
| 1 .....     | 1. القسم الأول: دراسة حياة المؤلف:                 |
| 1.1 .....   | 1.1. المبحث الأول: حياته الشخصية:                  |
| 1.1.1 ..... | 1.1.1.1. المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه:           |
| 1.1.2 ..... | 1.1.1.2. المطلب الثاني: ولادته وعائلته:            |
| 1.1.3 ..... | 1.1.1.3. المطلب الثالث: وفاته:                     |
| 1.2 .....   | 1.2. المبحث الثاني: حياته العلمية:                 |
| 1.2.1 ..... | 1.2.1.1. المطلب الأول: طلبه للعلم وشيوخه وتلاميذه: |

|                                                           |    |
|-----------------------------------------------------------|----|
| 1.2.2. المطلب الثاني: مكانته العلمية وآثاره:.....         | 3  |
| 2. القسم الثاني .....                                     | 5  |
| 2.1. المبحث الأول: دراسة وتحليل الكتاب:.....              | 5  |
| 2.1.1. المطلب الأول: طريقة العرض والتحرير:.....           | 5  |
| 2.1.2. المطلب الثاني: مصادر المؤلف وموارده:.....          | 6  |
| 2.1.3. المطلب الثالث: ميزات الكتاب:.....                  | 8  |
| 2.2. المبحث الثاني: دراسة وتحليل النسخ. ....              | 9  |
| 2.2.1. المطلب الأول: نسبة الكتاب الى مؤلفه:.....          | 9  |
| 2.2.2. المطلب الثاني: تسمية الكتاب.....                   | 9  |
| 2.2.3. المطلب الثالث: وصف النسخ الخطية:.....              | 10 |
| 2.2.4. المطلب الرابع: طريقة التحقيق ونماذج من النسخ:..... | 12 |
| 3. القسم الثالث: تحقيق الكتاب.....                        | 16 |
| باب التغابن وكساد الثمن.....                              | 18 |
| باب البيع الفاسد .....                                    | 19 |
| باب خيار الرؤية .....                                     | 21 |
| باب خيار الشرط .....                                      | 23 |

|    |                                                                |
|----|----------------------------------------------------------------|
| 24 | باب خيار العيب .....                                           |
| 30 | باب السلم والصرف .....                                         |
| 30 | باب الاستحقاق .....                                            |
| 32 | باب الإقالة .....                                              |
| 33 | باب القرض والمدائنت .....                                      |
| 39 | باب استئجار الراعي .....                                       |
| 43 | باب فيما يجوز الإجارة فيه وفيما لا يجوز .....                  |
| 48 | باب الإجارة الفاسدة .....                                      |
| 49 | باب في حكم الأجير الخاص والمشارك .....                         |
| 54 | باب الفتوى والانتقال من مذهب الى مذهب .....                    |
| 55 | باب ما ينقض به القضاء وما لا ينقض به .....                     |
| 56 | باب الحبس والإفلاس .....                                       |
| 57 | باب القضاء على الغائب وبيع مال المدين .....                    |
| 58 | كتاب الشهادة .....                                             |
| 60 | باب العدالة في الشهادة .....                                   |
| 62 | باب الاختلاف بين المدعي والشاهدين والاختلاف بين الشاهدين ..... |

|     |                                                        |
|-----|--------------------------------------------------------|
| 68  | باب في تنازع الزوجان في متاع البيت .....               |
| 71  | باب إقرار المريض وبيعه وتبرعاته .....                  |
| 91  | باب القسامة .....                                      |
| 93  | باب في الجنابة على الدابة وجنابات الدابة على شيء ..... |
| 95  | فصل في الغضب .....                                     |
| 97  | باب التلف بالنار .....                                 |
| 99  | فصل في الصلاة الفائتة .....                            |
| 101 | باب تصرف الأب والأم والقاضي والوصي في مال الصغير ..... |
| 102 | باب إنفاق الأب والوصي والورثة على الصغير .....         |
| 104 | باب ثبوت للإرث والنسب .....                            |
| 112 | الخاتمة .....                                          |
| 115 | المصادر والمراجع .....                                 |
| 124 | السيرة الذاتية .....                                   |

## بيان أخلاقيات البحث العلمي

أصرح بأني قد التزمت بالأخلاقيات العلمية والقواعد الأكاديمية أثناء إعدادي لأطروحة الماجستير المعنونة "فوائد الفقهاء/ من أول كتاب البيع إلى نهاية المخطوط." للقاضي عبد القادر جالب موسى أفندي المتوفي بعد (1099هـ)، دراسةً وتحقيقاً"، وذلك ابتداءً من مرحلة تقديم الاقتراح إلى مرحلة انتهائي من هذه الدراسة، وأن المعلومات المذكورة في الأطروحة حصلتُ عليها ضمن إطار الأخلاقيات والتقاليد العلمية، وأني قمتُ بذكرها، والإشارة إلى جميع المصادر والمراجع التي اقتبستُ منها؛ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه الدراسة التي أعدتها، وفقاً لقواعد كتابة الأطروحة، وأصرح بأن جميع المصادر والمراجع التي لجأتُ إليها هي تلك الموضحة في قسم المصادر والمراجع.

2022\10\21

أحمد عطية إسماعيل



TEZ KABUL VE ONAY  
ÇANKIRI KARATEKİN ÜNİVERSİTESİ  
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ MÜDÜRLÜĞÜNE

*Ahmed Atıyye İsmail İsmail* tarafından hazırlanan (Fevâidü'l-Fukahâ İsimli Eserin Tahkiki) başlıklı bu çalışma 21 /10 /2022 tarihinde yapılan tez savunma sınavı sonucunda [oybirliği] başarılı bulunarak jürimiz tarafından Temel İslam Bilimleri Anabilim Dalı'nda Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir.

TEZ JÜRİSİ ÜYELERİ (Unvanı ,Adı ve Soyadı)

|                                                |            |
|------------------------------------------------|------------|
| Danışman: Dr.Öğr Üyesi Kutaiba FARHAT          | İmza ..... |
| Üye: Dr. Öğr Üyesi İbrahim İBRAHİMOĞLU         | İmza ..... |
| Üye: Dr. Öğr. Abdulsalam Yousuf Essa AL-YAGOOB | İmza ..... |

ONAY

Bu tez ,Çankırı Karatekin Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yönetim Kurulunun 29.09.2022 tarih ve 2022/43-43 sayılı oturumunda belirlenen jüri tarafından kabul edilmiştir.

Prof.Dr. Coşkun POLAT

Enstitü Müdürü

## ملخص الأطروحة

عنوان الأطروحة : (فوائد الفقهاء/ من أول كتاب البيع إلى نهاية المخطوط.) للقاضي عبد القادر  
جلب موسى أفندي المتوفى بعد (1099هـ)، دراسةً وتحقيقاً  
مُعِد الأطروحة : أحمد عطية إسماعيل.  
المشرف : أ.م.د. قتيبة الفرحات  
القسم : العلوم الإسلامية الأساسية  
نوع الأطروحة : ماجستير  
تاريخ الموافقة : 21.10.2022

تناولت في بحثي هذا كتاب (فوائد الفقهاء) للقاضي عبد القادر جلب موسى أفندي المتوفى بعد (1099هـ)، من أول كتاب البيع إلى نهاية المخطوط، واحتوى الكتاب على مجموعة كبيرة من المسائل والأحكام والآراء، مثل مسائل البيوع وأحكامها، والشفعة واستحقاقاتها، وأدب القاضي وفصل القضاء، والوكالة وتصرفات الوكيل، والكفالة وما على الكفيل، والصلح والرهن والجنايات وما إلى ذلك، وختم المؤلف الكتاب بباب فريد سماه الفوائد يتضمن حكماً وعبراً عن أهمية تاريخ ولادة البي الكريم ووفاته وتسلسل الخلفاء الراشدين.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث هي الإضاءة على جوانب من حياة المؤلف الغامضة، وكذلك حصر مصادر المؤلف التي نقل عنها، والتي ما يزال بعضها مخطوطاً أو مفقوداً إلى يومنا هذا، وبيان المنهج الذي اتبعه المؤلف والذي يقوم على جمع المسائل وتلخيصها، بالإضافة إلى الترتيب الدقيق والتنسيق البديع في عرضها ضمن الكتاب الواحد.

والمنهج المتبع في الأطروحة هو منهج تحقيق النصوص، القائم على إخراج النص أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها عليه المؤلف، وكذلك توثيق الآيات والأحاديث والمسائل والأقوال الفقهية وغير ذلك من المصادر المختصة، والتعليق على النص بما يوضح لبساً، أو يزيل غموضاً.

الكلمات المفتاحية: ، الفقهاء، فوائد، البيع، عبد القادر، جلب موسى

## ÖZET

|                 |                                          |
|-----------------|------------------------------------------|
| Tez Başlığı     | : Fevâidü'l-Fukahâ İsimli Eserin Tahkiki |
| Tezi Düzenleyen | : Ahmed Atıyye İsmail İsmail             |
| Danışman        | : Dr. Öğr Üyesi Kutaiba FARHAT           |
| Bölüm           | : Temel İslam Bilimleri                  |
| Tez Türü        | : Yüksek lisans                          |
| Onay Tarihi     | : 21.10.2022                             |

Bu çalışmada Celbe Musa Efendi (ö. 1132'den sonra) olarak meşhur olan/tanınan Kadı Abdülkadir'in Fevâidü'l-Fukahâ isimli eserinin üçüncü cüzünü ele aldım. Eserin tamamının tahkikine benim haricimde bir grup öğrenci de katıldı. Ben eserin 94. sayfasından sonuna kadar tahkik ettim. Adı geçen kitapta birçok fıkhi mesele, farklı İslam hukukçularının görüşleri ve birçok hüküm yer almaktadır. Örneğin tüm yönleriyle bey'/'alış veriş, caiz olan ve caiz olmayan bey', fasid bey', hıyâru ru'ye/görme muahhyerliği ve benzerleri gibi. Bunların yanı sıra şuf'a, icâre, edebü'l-kâdî, bu konudaki fetvalar, kişinin her hangi bir konuda bir mezhepten diğerine geçişi, kazayı bozan ve bozmayan meseleler, şehâdet ve bâbları, dava ve ilgili konular, ikrâr ve hasta kişinin ikrârı ile ilgili meseleler, vekâlet, vekilin tasarrufları, kefâlet, kefilin sorumlulukları, sulh, rehin, rehin alan ve verenin sorumlulukları, müzâraa ve şartları, mudârebe ve mudarebe için caiz olanlar, arazi sulama ve bunun nasıl olacağı, eş' ribe/içecekler, içilmesi haram olan şeyler, kurban ve şartları, me'zûn/izinli ve hacr/engelliler ve bunların yaptıklarından sahih olanlar, cinayetler, öldürme ve vücut bütünlüğüne verilen zararlar, bu konuyla ilgili kasâme bâbı, hayvanların öldürülmesi gibi konular yer almaktadır. Yine gasp ve gasp edenle ilgili hükümler, ateş ile telef etme, telef edilenin nasıl tazmin edileceği, vasiyetler, ferâiz ve hıyel ile ilgili konular yer almaktadır. Adı geçen eserin sonunda ilim ve fıkhnın önemine dair hikmetli sözler bulunmakta ve müellif bize Peygamberimiz'in (s.a.v.) doğum ve vefat tarihlerini, raşid halifelerin hilafete geçişleri ve benzeri faydalı bilgileri de vermektedir.

Bu çalışmada Fevâidü'l-Fukahâ isimli eserin bir kısmını, el yazması eserlerin tahkik yöntemlerine bağlı kalarak tahkik ettim. Çalışma üç kısımdan meydana gelmektedir.

1. Kısımda müellifin hayatı ve yaşadığı dönem incelendi. Müellif alim, kadı, hikmet sahibi yargıya ehil olan zeki bir şahsiyettir. Kendisinin Fevâidü'l-Fukahâ dışında Ahkâmu'n-Nâtıfî gibi farklı eserleri de vardır. Ayrıca bu bölümde müellifin yaşadığı dönemin siyasi, ekonomik, sosyal ve kültürel olaylarına da yer verildi.

2. Kısım Fevâidü'l-Fukahâ' isimli eserin incelenmesi, tahlili, eserin yazara ait olup olmadığı, kitabın isimlendirilmesi ve özellikleri, el yazması nüshanın nitelikleri, ve eserin tahkikinde takip edilen metoda tahsis edildi. Bunların yanında el yazması (l) ve (٢) nüshalarının ilk ve son sayfalarının sureti ilave edildi. Son olarak ta eserde yer alan bazı meseleler tahlil edildi.

3. Kısımda tahkik edilen metin ve sonunda kaynaklar zikredildi.

Anahtar Kelimeler: Hukukçuların faydaları, takva, doğruluk, miras



## **ABSTRACT**

Thesis Titl : The benefits of jurists studying and achieving

Author : Ahmed Atiyye İsmail İsmail

Supervisor : Dr. Öğr Üyesi Kutaiba FARHAT

Department : Department of Basic İslâm Sciences

Thesis Type : Master's Thesis

Date : 21.10.2022

The benefits of the jurists analysis investigation study

The researcher deals with part 3 of the benefits jursits that authorized by the famous judge Abd -Al qader al Shaheer Jalub who dead in 1132

The researcher participated with a group of Islamic scientists students and the researcher's part was in the manuscript was 94 lines that started from sale of trees and implants to the end of manuscript

This book includes many decorating issues, opinions of jurists, doctrinal examples and many Islamic judgments particularly that concerned with sale issues and what allowed to sell and what foribbedn to buy courpted sale as well as I discussed pre-emotion, the lease, the judge's literature, certified Islamic books.

And its sections from the section of fatwa and transfer from one sect to another, the section of what invalidates the judiciary and what does not invalidate it to the end of the chapters, the book of testimony and its chapters, the case book and what follows it, the confession book and what is related to the patient's confession, the agency letter and the actions of the agent, the book of guarantee and what is on the guarantor Among the duties, the book of peace and what is reconciled to it, the book of mortgage and what is on the pledge and the mortgagee, the book of sharecropping and its conditions, the book of speculation and what is permissible for the speculator, the book of drinking and how watering is done, the book of drinks and what is forbidden from them, the book of the sacrifice and its conditions, the book of the authorized and the stone and what is valid from them, and the book Felonies in damaging the soul and organs, and the chapters that follow, such as the sniping and the animal felon.

Keywords: Benefits of jurists, taqwa, righteousness, inheritance

## المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي حفظ الدين، وهياً لها صفوة من عباده الوارثين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، وآله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد:

فإنَّ علم الفقه من أرفع العلوم الإسلامية وأجلها شأنًا، لأن فيه تبيين الأحكام، وعلم الحلال والحرام، التي لا بدَّ لكل مسلم من معرفتها حتى يصح دينه، وينال رضوان الله الذي هو مفتاح السعادة في دنياه وآخرته، وقد أخبر النبي عليه الصلاة والسلام عن ذلك الفضل الظاهر، والشرف العظيم الذي اختص به المتفقهين وحملة الشرع المبين فقال: " من يرد الله تعالى به خيراً، يفقهه في الدين"، والحقيقة التي لا ريب فيها أنهم يستحقون هذه المنزلة الرفيعة، والمكانة العظيمة، لما بذلوه من عناء ومشقة في خدمة الشريعة الغراء، ورفع أسسها، وتشديد قواعدها، واستخراج أصولها وفروعها، فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

وتعتبر عملية تحقيق التراث من أعظم وأنبل المهام التي لا بد للأمة أن تنهض بها من أجل إخراج نتاجها العلمي وما قدمه أولئك العلماء الأبرار لقرون طويلة في مختلف العلوم والمعارف، فالأمة اليوم تمتلك آلاف الكتب المخطوطة تنتظر من يتناولها من رفوفها ويخرجها إلى النور لتدب فيها الحياة من جديد فتحيها بها الأمة.

ووفاءً وتقديراً لتلك الجهود العظيمة، أحببت أن أشارك مع مجموعة من زملاء الدراسة في البحث عن مخطوط مناسب، وبعد التفتيش والسؤال وصلنا إلى كتاب جميل في حجمه واسمه هو (فوائد الفقهاء)

للقاضي عبد القادر جلب موسى أفندي (المتوفى بعد 1099هـ)، من أول كتاب البيع إلى نهاية المخطوط،  
أسأل الله العلي القدير أن يوفقنا لما يحب ويرضى إنه خير مأمول.

### أسباب اختيار البحث:

- 1 - الحرص والعناية بتراث الأجداد، لإظهار ما بذلوه وعانوه في سبيل الدين القويم.
- 2 - الفائدة العلمية في التمرس على فن التحقيق بتعزيزه بالجانب العملي.
- 3 - الاطلاع على المسائل والآراء الفقهية في جانب المعاملات خصوصاً، لما لها من صلة وثيقة بالمجتمع وحاجات الناس اليومية.

### أهداف البحث:

- 1 - تسليط الضوء على حياة المؤلف التي لم تلق العناية اللازمة من قبل الدارسين قديماً وحديثاً.
- 2 - إغناء المكتبة الإسلامية بإخراج مخطوط جديد إلى الوجود في أبهى حلة وأحسن صورة.
- 3 - التعرف إلى منهج المؤلف وآرائه الفقهية والأدلة التي استند إليها وتمحيصها.
- 4 - الكشف عن المسائل والقضايا الجديدة التي تناولها المخطوط وتميز من خلالها.

### الدراسات السابقة:

يعتبر كتاب (فوائد الفقهاء) من المخطوطات التي لم يتناولها الدارسون قديماً وحديثاً، وقد تشاركت مع ثلاثة زملاء في تحقيق الكتاب كاملاً، لكي تتم الفائدة في إخراجه، نسأل الله التوفيق والسداد والقبول.



## الرموز المستخدمة

اه انتهى

ت توفي

الخ إلى آخره

د.ت بدون تاريخ

د.ط بدون طبعة

م ميلادي

ه هجري

تح تحقيق

تر ترجمة

## 1. القسم الأول: دراسة حياة المؤلف:

### 1.1. المبحث الأول: حياته الشخصية:

#### 1.1.1. المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه:

هو عبد القادر بن جلب موسى أفندي زاده<sup>(1)</sup>، وهذا اللقب "أفندي" كان يطلق في الدولة العثمانية على خواص الناس "وهي كلمة رومية بيزنطية انتقلت الى اللغة التركية منذ عهد السلاجقة وقد بدأ استعمالها في العقد الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي لدى العثمانيين للدلالة على الإنسان المتعلم والمتقّف حيث حلت محل كلمة جلبي المماثلة لها باللغة التركية، وأصبحت لقباً تخاطب به فئة معينة من العثمانيين هم العلماء، ثم أصبحت اللقب الرسمي للأمرء بعد أواسط القرن التاسع عشر الميلادي"<sup>(2)</sup>.

أما لقب "زادة" فيطلق في التركية على ابن السلطان أو ابن الشيخ فيقال شيخ زادة أو أفندي زادة<sup>(3)</sup>.

#### 1.1.2. المطلب الثاني: ولادته وعائلته

يمكن بالاستناد إلى تاريخ وفاة المؤلف أن نحدد ولادته بالربع الأول من القرن الحادي عشر الهجري، ويبدو أن عبد القادر قد ولد في عائلة لها صلة بالسلطان في القسطنطينية، نظراً إلى لقب والده (جلب موسى) وكلمة (جلب) تعني: من يخدمون في القصر<sup>(1)</sup>.

---

(1) علي الرضا قره بلوط وأحمد طوران قره بلوط، معجم تاريخ التراث الإسلامي، (قيصري/تركيا: دار العقبة، ط1، 2001م)، 3/1835. وينظر: مخطوط (فوائد الفقهاء) نسخة قيسري راشد أفندي بخط المؤلف، لوحة [139/ب].

(2) سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية: (الرياض/ مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000م)، 34. وينظر: 150

(3) مصطفى بن عبد الله الرومي المعروف بحاجي خليفة، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تح: محمود الأرناؤوط، (إستانبول، مكتبة إرسياكا، 2010م)، 1/211.

### 1.1.3. المطلب الثالث: وفاته:

يبدو أن تولي عبد القادر جلب موسى القضاء في هذا الإقليم البعيد عن مركز الدولة العثمانية، الواقع على نهر الدانوب في قضاء نيكبولي، والذي سماه المؤلف ابتلاءً، أبعده عن دائرة الشهرة فلم يسلط عليه الضوء على نحو كافٍ من قِبَل المؤرخين، ولولا المعلومات القليلة الواردة في نسخة المخطوط التي بخط يده، لما كنا علمنا عنه شيئاً، وتاريخ نسخه يعود إلى سنة 1099 مما يدل على أنه كان حياً في هذه السنة، وأنه توفي بعد هذا التاريخ.

### 1.2. المبحث الثاني: حياته العلمية:

#### 1.2.1. المطلب الأول: طلبه للعلم وشيوخه وتلاميذه

لا نعلم بالضبط مكان مولد المؤلف وظرف نشأته، بسبب قلة المعلومات عنه، إلا أن النشأة التعليمية في ذلك العهد كانت تبدأ بالكتاتيب حيث يتم حفظ القرآن الكريم وشيء من التفسير والفقه والحساب، ثم ينتقل الطالب إلى المدارس الحديثة، خصوصاً من لهم علاقة بسلاطين بني عثمان أو حاشيتهم من وزراء وقواد وغيرهم<sup>(2)</sup>، ويبدو أن المؤلف ترقى في التعليم حتى أصبح فقيهاً، وتوصل إلى تقلد منصب القضاء<sup>(3)</sup>، ومن أشهر العلماء في عصره وربما تلقى دروساً على أيديهم:

#### 1 - حسن بن طورخان الآقحصاري<sup>(4)</sup>:

من أعلام الفقه في عصره، من أهل البوسنة، له كتاب (شرح مختصر القدوري) في أربعة

أجزاء، توفي سنة (1025هـ).

---

(1) سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، 87.

(2) إينالجيوك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار: ترجمة: مُجد الأرنؤوط، - (طرابلس/ليبيا: دار المدار الإسلامي - 2000م): 255 - 262.

(3) ينظر: مخطوط (فوائد الفقهاء) نسخة قيسري راشد أفندي بخط المؤلف، لوحة [139/ب].

(4) مُجد طاهر بورصلي، عثمانلي مؤلفلري (الاستانة: مطبعة المعارف، 1333هـ)، 272/1.

## 1 . نشاخي زاده<sup>(1)</sup>:

مُحمَّد بن أحمد محيي الدين، من فقهاء الحنفية، وكان قاضياً في مدينة أدرنة وتوفي بها سنة

1031هـ.

## 2 . عزمي زاده<sup>(2)</sup>:

مصطفى بن مُحمَّد، من أعاضم فقهاء الحنفية، ولي القضاء بالشام سنة 1011، وقضاء

مصر سنة 1013، وقضاء بورصة سنة 1015، ثم ولي القضاء في القسطنطينية، ووفاته سنة

1040هـ.

## 3 . توفيق زاده<sup>(3)</sup>:

أحمد بن توفيق، قاضي القضاة المتوفى سنة 1051 هـ، من نبلاء الروم وفقهاء الحنفية.

### 1.2.2. المطلب الثاني: مكانته العلمية وآثاره:

جاء في نهاية كتابه فوائد الفقهاء قوله "تم على يد العبد الفقير إليه عبد القادر الشهير بجلب

موسى أفندي زادة". فهذه الألقاب التي حازها المؤلف، والتي بيَّنا مفهومها والمعاني التي تعبر عنها في

سياقها الاجتماعي، إن دلت على شيء؛ فهي تدل على ثقافته وسعه اطلاعه ومكانته العلمية، وقد

تولى المؤلف قضاء نيكبولي<sup>(4)</sup> كما ذكر في نهاية كتابه بقوله "المبتلى بقضاء نيكبولي". وهذا دليل آخر

(1) خير الدين الزركلي، الأعلام، (بيروت: دار العلم للملايين، ط15، 2002م)، 8/6.

(2) مُحمَّد أمين بن فضل الله المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، (بيروت: دار صادر، د.ت.ط)، 390/4.

(3) المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، 179/1.

(4) نيكبولي (nigueboulou) أو نيكوبولس (nicopolis): مدينة محصنة، تقع في بلغاريا حالياً، على نهر

الدانوب، جرت عندها معركة نيكوبولس الشهيرة بين الدولة العثمانية والأوروبيين. ينظر: س.موستراس، المعجم الجغرافي

للإمبراطورية العثمانية، تر: عصام مُحمَّد الشحادات، بيروت: دار ابن حزم، ط1، 2002م)، 484.

على مكانته العلمية التي أهلته لأن ينال هذا المقام الرفيع والمهم الذي لا يناله إلا من تدرج في العلوم ونال منزلة كبيرة بين أقرانه من العلماء، ولم نستطع أن نتعرف من آثاره إلا على:

1 - فوائد الفقهاء: وهو الكتاب الذي نعمل على تحقيقه، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً في

موضعه.

ويبدو أن المؤلف اشتهر بالخط الحسن، فقد نسخ عدة كتب منها: كتاب (الأحكام)

للناطفي أحمد بن محمد بن عمر (ت 446هـ)<sup>(1)</sup>، كما أنه طرزه بمجموعة من الفوائد الفقهية

والتعليقات<sup>(2)</sup>.

---

(1) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن عمر الناطفي: فقيه الري في عصره، وله عدة كتب في الفقه أشهرها: (الأحكام) (الواقعات). انظر: خير الدين الزركلي، /الأعلام، (بيروت: دار العلم للملايين، ط15، 2002م)، 213/1.  
(2) ينظر: مخطوط (أحكام الناطفي) نسخة قيسري راشد أفندي بخط المؤلف، لوحة [47/ب].

## 2. القسم الثاني

### 2.1. المبحث الأول: دراسة وتحليل الكتاب:

#### 2.1.1. المطلب الأول: طريقة العرض والتحرير:

من خلال دراستي للقسم الذي أقوم بتحقيقه في كتاب "فوائد الفقهاء" تبين لي المنهج الذي سار عليه المؤلف "رحمه الله" والذي أخصه في النقاط الآتية:

1- قسم المؤلف الكتاب الى كتب مثل "كتاب البيوع أو كتاب أدب القاضي أو كتاب الشفعة" وتحت كل كتاب أبواب مثل "باب البيع في الأشجار والزروع"، وتحت كل باب يذكر أقوال الفقهاء في هذا الموضوع.

2- يذكر فتاوى علماء المذهب المشهورين، ويذكر الكتب التي نقل عنها مثال ذلك قوله "ذكر في فتاوى قاضي خان أو ذكر في فتاوى البزازی" ويكتب القول أو المسألة الفقهية.

3- يذكر في بعض الأحيان ترجيحاته في الفتوى مثل قوله في شرب الخمر "والمتخذ من الحنطة والشعير والذرة والعسل والتين حلال، وعند محمد لا يحل" والفتوى في زماننا على قول محمد، ومثال آخر في باب ما ينقض به القضاء أيضاً لا يحلف بالطلاق والعتاق لقوله عليه السلام: "من كان منكم حالفاً فليحلف بالله أو ليذر"<sup>(1)</sup> وفي زماننا يسوغ للقاضي أن يحلف بهما إذا ألح الخصم لقلة المبالاة باليمين، ولكن إذا نكل عنه لا يقضي عليه لأنه امتنع عما هو منهى عنه في الشرع".

4- لا يذكر المذاهب الأخرى كالشافعية إلا ما ندر، أما المالكية والحنابلة فلا يذكرهما أبداً في القسم الذي حققته.

5- أسلوبه في الكتابة استند إلى أئمة المذهب الحنفي، ونقل أكثر المسائل الفقهية من كتاب "القنية" وكتاب "منية المفتي".

---

(1) صحيح مسلم، باب النهي عن الحلف بغير الله، ح: (1646/3)، 1267/3. بلفظ (أو ليصمت).

6- في مسألة الأمانة العلمية كان يذكر اسم الكتاب قبل كل مسألة كقوله: ذكر في القنية "

لو اشترى شجرة ولم يبين موضع القطع يجوز".

7- وكان كثير ما يختتم كلامه بجملة "والله أعلم" أو "والله أعلم بالصواب".

8- لا يذكر تعاريفاً للمصطلحات الأساسية، لكن يذكر فقط المسائل المتعلقة بهذا الموضوع

وأقوال الفقهاء فيها.

9- يميل إلى المسائل التي فيها أحكام عملية أكثر من غيرها، كونها متعلقة بالأحكام

القضائية التي يحكم بها بين الناس، وأمثلة ذلك كثيرة منها "وذكر في منية المفتي لو باع شجرة يدخل

من الأرض ما في تحتها في البيع بقدر غلظ تلك الشجرة وقت البيع حتى لو زاد غلظها فلصاحب

الأرض أن ينحت الشجرة ولا يدخل من الأرض ما تناهى إليه العروق والأغصان، ولو اشترى أرضاً

وفيه أشجار لا يدخل الأشجار في البيع وكذا لا يدخل الزروع والقطن ونحوهما ، وفي بيع الجارية

يدخل في بيعها ثياب يلبس مثلها لا ما عليها بعينها ، ولو اشترى أرضاً مبذورة فسقى بها المشتري

فنبت فالزراع له ويضمن قيمة البذر" كل هذه مسائل للحكم فيها بين الخصوم.

## 2.1.2. المطلب الثاني: مصادر المؤلف وموارده:

اعتمد المؤلف على مجموعة كبيرة من كتب فقه الأحناف، وهذه المصادر الغنية التي نقل منها

تدل على تبحره في هذا المذهب، مما يحتاجه القاضي في أحكامه بين الناس، خصوصاً أن القاضي في

ذلك العصر كان يمثل جهة الدولة، كما أنه يعد رئيساً لبلدية موقعه، وتحت يده مجموعة من النواب<sup>(1)</sup>،

كل هذا أعطى القاضي مسؤولية كبيرة تقع على عاتقه، وهذه المصادر المتنوعة تشكل ميزة أخرى

تضاف إلى الكتاب، فقد حمل المؤلف على عاتقه الأمانة العلمية بذكر كل كتاب نقل عنه، وهذه

---

(1) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، تر: عدنان محمود سليمان، (تركيا/إستانبول: منشورات فيصل، 1990م)،

الكتب تعد مصادر نادرة في يومنا هذا، فبعضها قد وصل، والآخر فقد، ونحن نذكر الكتب وأسماء مؤلفيها والتي وردت في هذا الكتاب في القسم الذي قمنا بتحقيقه على النحو التالي:

1 - الجامع الصغير : لمحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وتلميذه المتوفى سنة (ت 189هـ).

2 - شرح مختصر الطحاوي: لأبي بكر الجصاص أحمد بن علي الرازي الحنفي المتوفى (370هـ).

3 . المبسوط: للسرخسي محمد بن أحمد بن سهل المتوفى (483هـ).

4 - الفروق: للكرائيسي أسعد بن محمد النيسابوري الحنفي المتوفى (570هـ).

5 - الفتاوى والنقاية: لقاضيخان حسن بن منصور الفرغاني المتوفى ( 592).

6 . المحيط البرهاني: للمرغيناني محمود بن أحمد بن عبد العزيز المتوفى ( 616هـ)

7 - الينايع في معرفة الأصول والتفاريع: لرشيد الدين محمد بن رمضان الرومي (ت بعد 616هـ).

8 . منية المفتي: للسجستاني يوسف بن أبي سعيد الحنفي المتوفى بعد (638هـ).

9 . قنية المنية: لمختار بن محمود نجم الدين الزاهدي الغزيني المتوفى سنة (658هـ).

10 . كنز الدقائق: لحافظ الدين النسفي عبد الله بن أحمد بن محمود (ت 710هـ).

11 . شرح مجمع البحرين: لابن فرشتا الكرمانى عبد اللطيف بن عبد العزيز المتوفى (801هـ).

12 - جامع الفصولين: لابن قاضي سمانه محمود بن إسرائيل بن عبد العزيز المتوفى (823هـ).



13 . الفتاوى البزازية: للبزازي مُجَدِّد بن مُجَدِّد بن شهاب بن يوسف المتوفى سنة (827هـ).

كما نقل المؤلف من كتاب (الواقعات) وهو اسم كتاب في الفقه الحنفي لعدة أعلام: منهم

الناطفي أحمد بن مُجَدِّد بن عمر (ت 446هـ)، وحسن بن منصور المعروف بقاضيخان (ت 592هـ)،

وطاهر بن أحمد البخاري (ت 542هـ)، والصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز (ت 536هـ).

ومن تلك الكتب التي نقل عنها المؤلف، وهو اسم كتاب لعدة أعلام دون أن يحدد واحداً

منهم، كتاب "شرح مختصر القدوري"، فقد شرحه: أحمد بن مُجَدِّد الأقطع (ت 474هـ)، وسراج الدين

الهامللي أبو بكر بن علي (ت 769هـ)، وأبو بكر بن علي الحداد (ت 800هـ)، ومُجَدِّد بن إبراهيم أبو

جعفر الرازي شيخ الحنفية بالموصل (ت 615هـ) وغيرهم.

### 2.1.3. المطلب الثالث: ميزات الكتاب:

1 - مما يمتاز به هذا الكتاب أنه جمع كثيراً من أقوال وفتاوي الفقهاء وصورها مع مثال

عن كل مسألة، ونقل عن كثير من أعلام المذهب الحنفي وعن كتبهم،

2 - المصادر التي اعتمدها المؤلف كلها رصينة ومن أمهات الكتب وبعض هذه

الكتب ما يزال مخطوطاً مثل منية المفتي، وهذا يعطي قيمة علمية أكبر للكتاب، ويدل على

إحاطة المؤلف رحمه الله بأمهات الكتب والخلافات الفقهية.

3 - ومما يميز هذا الكتاب أن المؤلف جمع فيه من الكتب الفقهية أهم المسائل

ولخصها، مع إعطاء صورة أو مثال لكل مسألة، مع ذكر الراجح في المذهب، والتطرق إلى

الخلاف أو الوقعة بشكل عملي موجز، والتركيز على مسائل تم الناس في حياتهم، مما له

علاقة وثيقة بدائرة القضاء أيضاً، وهو مجال عمله.

## 2.2. المبحث الثاني: دراسة وتحليل النسخ.

### 2.2.1. المطلب الأول: نسبة الكتاب الى مؤلفه:

إن نسبة الكتاب إلى المؤلف من أهم المسائل التي يتوجب على المحقق دراستها كونها الأساس الذي ينطلق منه الباحث في تحقيق الكتاب فمن غير إثبات الكتاب إلى مؤلفه لا قيمة علمية ترجى من تحقيقه، ولعل من أبرز تلك القرائن التي نستند إليها هو ما ذكره المؤلف في نهاية كتابه حيث ورد في النسخة الأم (أ) قوله: (تم بيد العبد الفقير إليه عبد القادر الشهير بجلب موسى أفندي زاده المبتلى بقضاء نيكبولي في شهر جمادى الآخر لسنة تسع وتسعين وألف من الهجرة)، ونستدل أيضاً بقوله "تم بيد العبد الفقير إليه" أن هذه النسخة هي نسخة المؤلف وقد كتبها بيده، وأن هذا الكتاب بما لا يقبل الشك لمؤلفه القاضي عبدالقادر موسى أفندي زادة الشهير بجلب موسى أفندي زادة.

### 2.2.2. المطلب الثاني: تسمية الكتاب.

سنحاول هنا تحقيق التسمية والوصول إلى الاسم الذي وضعه المؤلف لهذا الكتاب. فقد جاء في النسخة (أ) التي اعتمدناها أصلاً في هذا التحقيق، وهي النسخة الأقدم وهي نسخة المؤلف، مكتوباً في أعلى وسط اللوحة الأولى من الكتاب قول المؤلف: "والحمد لله رب العالمين\*" وسميت هذا الكتاب فوايد الفقهاء<sup>(1)</sup>، وكذلك ورد في النسخة (ب) المعتمدة في هذا التحقيق مكتوباً على طرة الغلاف كتاب (فوائد الفقهاء)، أما العنوان الذي ورد في صفحة غلاف النسخة (أ): (فوائد الفقه) فلا اعتبار به، لأنه إما خطأ كتابي أو أن هذا العنوان أضيف فيما بعد على المخطوط وليس بيد

---

(1) ينظر: مخطوط (فوائد الفقهاء) نسخة قيسري راشد أفندي بخط المؤلف، لوحة [i/2].

المؤلف، وكذلك ما ورد في النسخة الثانية، ويؤيد ما ذهبنا إليه أيضاً اطلاع حاجي خليفة على الكتاب في خزانة دار الكتب بالقسطنطينية وإثبات التسمية التي اختارها المؤلف وهي: (فوائد الفقهاء)<sup>(1)</sup>.

### 2.2.3. المطلب الثالث: وصف النسخ الخطية:

لقد توفر لدى الباحث نسختين من المخطوط بعد التقصي والسؤال في فهرس مكتبات المخطوطات، ويمكننا أن نبين أهم الأوصاف لكل نسخة فيما يأتي:

\*نسخة مكتبة قيصري راشد أفندي: رمزنا لها (أ)، وجعلناها الأصل في هذا التحقيق كونها نسخة المؤلف التي تمت بخط يده وعليها ختمه الذي يحمل اسمه، وهي نسخة واضحة الخط مع وجود بعض التصحيفات البسيطة، وقد تم تصحيحها من الكتب التي نقل عنها، ويوجد أصل هذه النسخة في مكتبة قيصري راشد أفندي، في محافظة قيصري التركية، تحت تسلسل 409، وتتألف هذه النسخة من 139 لوحة، عدد الأسطر في اللوحة الواحدة 21 سطراً، عدد الكلمات في السطر من 8\_10 كلمة، لون الورق أصفر، وقد خطط الورقة بخطوط حمراء على الجوانب، ولون العناوين أيضاً باللون الاحمر، ووضع تحت كل عنوان كتاب خطأ صغيراً أيضاً باللون الاحمر، والأبواب بين خطين أحمرين، وكانت لديه اختصارات في بعض الكلمات مثل: (أبي حنيفة) كان يختصرها (أبي ح)، وكان هناك جمل يكتبها باللغة الفارسية حاولت ان أترجم معناها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، ويذكر في نهاية كل صفحة الكلمة التي تبدأ بها الصفحة الثانية، ويصحح بعض أقوال الفقهاء على جانب الصفحة إذ أخطأ في النقل، ومن ذلك ما وجدناه في اللوحة (105، 102، 99) وغيرها، وقد كتب على الصفحة الأولى من اللوحة الأولى على اليمين بعد الجلد، (الإيمان على خمسة أوجه، إيمان المتبوع وهو إيمان

---

(1) ينظر: مصطفى عبد الله بن الرومي المعروف بحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (بغداد: مكتبة المثنى، د.ت.ط)، 1300/2.

الملائكة، والإيمان المعصوم هو إيمان الأنبياء عليهم السلام، والإيمان المقبول وهو إيمان المؤمنين، والإيمان المردود وهو إيمان المنافقين، والإيمان الموقوف وهو إيمان المبتدعين).

وكتب على يسار الصفحة سطرين باللغة العثمانية التركية تبدأ بكلمة (شوال)، وكتب أسفل الصفحة الأولى أيضاً ثلاثة أسطر باللغة العثمانية التركية ومن ضمنها في السطر الثاني (في اليوم الخامس والعشرين من صفر المحرم)، والسطر الثالث (ذو الحجة شريفة).  
وكتب في أعلى وسط الصفحة الثانية من اللوحة الأولى اسم الكتاب (فوائد الفقه)، وعلى يسار الصفحة ختم مكتوب في بدايته (حنفي) وباقي الكتابة باللغة العثمانية التركية، وتحتها أيضاً كتابة باللغة العثمانية مع توقيع.

\*نسخة مكتبة الافتاء: رمزنا لها بالرمز (ب) ويوجد أصل هذه النسخة في مكتبة الافتاء، في ولاية إستانبول في تركيا، تحت تسلسل 232 صنف 297/11s، وتتألف من 111 لوحة، 23 سطرًا في الصفحة، ومن 9\_11 كلمة في السطر، لون الورق فيها رمادي، وهي نسخة كاملة كتبت بخط واضح، ولا تخلو من بعض السقطات التي يقع فيها الناسخ وهي قليلة استطعنا أن نصححها من النسخة الأصل، ولم يكن هناك تسلسل للوحات الأولى حتى بدأ في كتابة المتن، وفي اللوحة الأولى الغير مرقمة تركت الصفحة الأولى بيضاء بدون كتابة، وكتب في أعلى وسط الصفحة الثانية اسم الكتاب (فوائد الفقه)، وكتب على يسار الصفحة (في نوبة العصر إلى الواحد الحاج محمد ناشد نال ما يتمنى في الدارين من المقاصد غفر له)، وكررها مرة أخرى وكتب في نهايتها، 1161/ص 19/ص، وفي اللوحة الثانية الغير مرقمة ترك الصفحة الأولى فارغة وكتب في الصفحة الثانية خمسة أحاديث للنبي ﷺ، وفي اللوحة الثالثة الغير مرقمة كتب في الصفحتين فهرسة المواضيع وأبوابه مع أرقام الصفحات تبدأ بكتاب الطهارة صفحة، وتنتهي بباب ما ينقض به القضاء، وفي اللوحة الرابعة الغير مرقمة تبدأ بباب الحبس والإفلاس وتنتهي فهرسة الكتاب الى منتصف الصفحة

عند كتاب الفوائد، ويبدأ بكتابة أسماء الكتب التي نقل منها المؤلف الى نهاية الصفحة، وكتب في بداية الصفحة الثانية ( هذا مما وقفه شيخ مشايخ الإسلام عرياني زاده أحمد أسعد أفندي على أن يستعمل في بيت الفتاوى وفقه الله ﷺ لما يحبه ويرضى، دار العهد 1296)، وختم بجانبه كتب في داخل الختم (أمين الفتوى)، وجاء في اللوحة الأخيرة (ولا ينبغي لأحد أن يفسر القرآن برأيه ما لم يتعلم كما قال النبي ﷺ: "من فسر القرآن برأيه فقد كفر بالله وبما أنزل على محمد" تمت الأولى بعون الله)، وذكر الناسخ في النهاية 25 مسألة للوالجي جاء في أولها (إذا نام الصائم على قفاه وفمه مفتوح وسقطت قطرة ماء فسد صيامه)، إلى أن ختم بآخر مسألة وهي الخامسة والعشرين قال (إذا نام في صلاته فأظلم يجب الغسل ولا يمكنه البناء، وكذلك إذا بقى نائماً يوماً وليلة ويومين وليلتين صارت الصلوات ديناً في ذمته انتهى).

#### 2.2.4. المطلب الرابع: طريقة التحقيق ونماذج من النسخ:

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على أسس وثوابت كتب التحقيق ويمكن أن نبينها

ونستعرضها على شكل نقاط فيما يلي:

1 . اعتمد الباحث على النسخة المصورة عن النسخة الأصلية المحفوظة في مكتبة

قيصري راشد أفندي في محافظة قيصري التركية، كونها النسخة الأم التي كتبت بيد المؤلف ورمزنا

لها (أ)

2 . بعد ذلك تمت مقابلتها بنسخة مكتبة الإفتاء التي رمزنا لها بالرمز (ب)، ثم قمنا

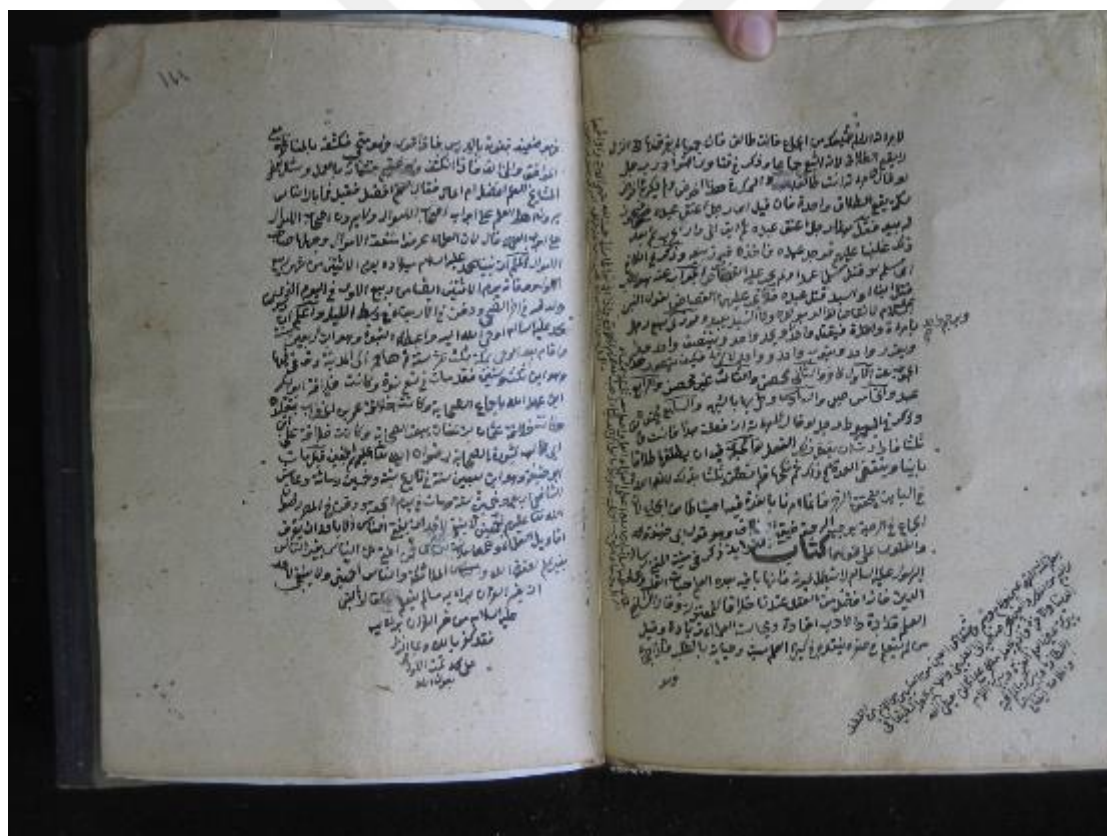
بتصحيح التحريف والسقط عبر تصويبه وضبطه، ليخرج النص متكاملًا كما أراد له المؤلف.

- 3 . ما سقط من النسخة (أ) ووجدناه في النسخة (ب) ولا يقوم المعنى إلا به أثبتناه ووضعناه بين معقوفتين هكذا [ ] ، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش، وما سقط من النسخة (ب) وموجود في النسخة (أ) أبقيناه في النص وأشرنا إلى ذلك في الهامش.
- 4 . إرجاع الآيات القرآنية إلى موضعها من المصحف الشريف بذكر السورة والآية.
- 5 - إرجاع الأحاديث النبوية إلى كتب الصحاح والسنن والمسانيد بالترتيب، ثم بعد ذلك بالعودة إلى كتب الضعاف والموضوعات، مع التنبيه إلى درجة الحديث قوة وضعفاً.
- 6 - توثيق الأقوال خصوصاً الفقهية من كتب الفقه المعتمدة حسب كل مذهب، والتعليق على ما ورد من خلافات.
- 7 - الترجمة للأعلام بشكل مقتضب، والتعريف بالمصطلحات الفقهية، والألفاظ الغريبة، وتوضيح ما التبس في العبارات من المسائل.
- نماذج من الصفحات الأولى والأخيرة من (أ) والصفحات الأولى والأخيرة من (ب).
- اللوحة الأولى والأخيرة من النسخة (أ)



اللوحة الأولى والأخيرة من النسخة (ب)







### 3. القسم الثالث: تحقيق الكتاب

#### البيع في الأشجار والزرع(1)

ذكر في القنية: "لو اشترى شجرة ولم يبين موضع القطع يجوز فيقطع من وجه الأرض، ولو اشترى ذراعاً من خشبة أو ثوب من جانب معين لا يجوز؛ فلو قطعه البائع وسلمه الى المشتري لا يجوز أيضاً إلا أن يقبضه المشتري، وقال بعض المشايخ: لو قطعه وسلمه ليس للمشتري أن يمتنع من أخذه، وعلى هذا لو باع غصناً من شجرة موضع معلوم لا يجوز، وقال بعض المشايخ أنه يجوز حتى لو اشترى الأوراق بأغصانها وكان موضع قطعها معلوماً [ق-و 94] ومضى وقتها ليس للمشتري أن يسدد الثمن"<sup>(2)</sup>، وذكر في منية المفتي: "لو باع شجرة يدخل من الأرض ما في تحتها في البيع بقدر غلظ تلك الشجرة وقت البيع حتى لو زاد غلظها فلصاحب الأرض أن ينحت الشجرة ولا يدخل من الأرض ما تنهى إليه العروق والأغصان، ولو اشترى أرضاً وفيها أشجار لا يدخل الأشجار في البيع وكذا لا يدخل الزروع والقطن ونحوهما"<sup>(3)</sup>، وفي بيع الجارية يدخل في بيعها ثيابٌ يلبس مثلها لا ما عليها بعينها"<sup>(4)</sup>، ولو اشترى أرضاً مبدورةً فسقى بها المشتري فنبت فالزرع له وبضمن قيمة البذر، ولو اشترى لؤلؤة على أن وزنها مثقال فإذا هو زائد على مثقال فالزائد للمشتري كما في المزروع، ولو اشترى صدفة فيها لؤلؤة فهي له، ولو اصطاد سمكة في بطنها لؤلؤة فهي له، ولو

(1) في نسخة [ب] (باب بيع الأشجار والزرع).

(2) مختار بن محمود بن محمد، أبو الرجا، نجم الدين، الزاهدي الغزويني (ت: - 658 هـ - 1260 م)، قنية المنية لتتميم الغنية، ط 1، (الهند: مطبعة المهاند، 1245هـ)، 230-231.

(3) قال فقهاء الحنفية: اختلفوا في أصل القطن، والصحيح أنه لا يدخل في البيع، أما بالنسبة لما تحت الشجرة: قال أبو يوسف: تدخل الشجرة بعروقها ولا يدخل ما تحت الأرض، وقال محمد: يدخل من الأرض بمقدار ما تستقر عليه الشجرة، حسن منصور بن أبي القاسم المعروف قاضي خان، تح: محمود مطرجي، (بيروت: دار الفكر، د. ت. ط)، 3752.

(4) في النسخة [ب] (لا عليه معها). لم أجد المسألة لأحررها.

اشترى سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة فهي للبائع، ولو كانت لؤلؤة في صدف [في بطنها]<sup>(1)</sup>  
فهو للمشتري<sup>(2)</sup>.

### فيما يجوز البيع وفيما لا يجوز<sup>(3)</sup>

ذكر في القنية: "لو اشترى لحماً أو سمكاً وذهب ليحيى بالثمن فأبطأ فخشي  
البائع فساده فله أن يبيعه ولو باع بالزيادة فإنه يتصدق الفضل، ولا يجوز بيع الهوام كالحية  
والفأرة والوزغة والضب والسلحفاة والقنفذ، وكل ما لا ينتفع به ولا يجلده، ويجوز بيع الحيات  
إن كان ينتفع للأدوية، ويجوز بيع غير السمك من دواب البحر إن كان له ثمن والا فلا وقيل  
يجوز حياً لا ميتاً، ولو اشترى عشر بيضات<sup>(4)</sup> فوجد أحدها منتاً لا قيمة لها أو بطيخاً<sup>(5)</sup>  
فوجد أحدها فاسدة لا قيمة لها فسد البيع في الكل لأنه اشترى مالاً وهو غير مال، ويجوز  
بيع الخنطة في سنبلها مكايلة أو موازنة وإن لم يشتر الحبوب بعد. رجل لو قال [ق-ض94]  
لآخر اشتريت عبدك بألف درهم، فقال نعم أو هات الثمن؛ صح البيع بينهما لأن هذا  
القول جواب له"<sup>(6)</sup>، وذكر في الفروق: "رجل لو اشترى جارية على أنها حامل فإن كان  
الشرط من جانب المشتري فالبيع فاسد، وإن كان من جانب البائع فالبيع جائز، لأنه إذا كان  
الشرط من جانب المشتري فإنه يطلب منه الزيادة فيدخل فيه الشرط، أما<sup>(7)</sup> إذا كان من

(1) ما بين المعقوفتين سقط من [أ] وأثبتت من [ب].

(2) يوسف بن أبي سعيد أحمد السجستاني، منية المفتي، (القاهرة: نسخة مخطوطة المكتبة الأزهرية، رقم الايداع 7587/385)، لوحة 48.

(3) في النسخة [ب] (باب فيما يجوز البيع وفيما لا يجوز).

(4) في النسخة [أ] (بيضاة) والصواب ما أثبتناه من (ب)

(5) في النسخة [ب] (بضيخات)

(6) الزاهدي، القنية، 218\_233\_232\_223

(7) [أما] سقطت من (ب)

جانب البائع فإنه لا يطلب منه الزيادة فالبيع صحيح<sup>(1)</sup>، وذكر في (منية المفتي) "بيع الحنطة في سنبليها يجوز وعلى البائع تحصيلها، وبيع التبن قبل الكرب<sup>(2)</sup> لا يجوز وبعده يجوز، وبيع الثمرة بعد الظهور جائز"<sup>(3)</sup>، والله تعالى أعلم بالصواب.<sup>(4)</sup>

### باب التغابن<sup>(5)</sup> وكساد الثمن.

ذكر في القنية: "من اشترى شيئاً غُبْنًا غُبْنًا فاحشاً فله أن يرده على البائع بحكم الغبن، وحكى عمر النسفي<sup>(6)</sup> عن أستاذه أن في المسألة روايتين وكان يفتي بالرد وفقاً للناس، وقال قاضي خان<sup>(7)</sup>: ليس له الرد والاسترداد هو جواب ظاهر الرواية إن غَرَّ المشتري البائع فله أن يسترده، وكذا إن غَرَّ البائع له أن يرد، ولو قال البائع للمشتري قيمة هذا المبيع كذا ثم اشتراه المشتري ثم ظهر أنها أقل منه فله الرد، وإن لم يقل كذلك فلا، وبه أفتى صدر الإسلام<sup>(8)</sup>، ولو لم يغيره البائع ولكن غَرَّه الدلال فله الرد"<sup>(1)</sup>، وذكر في منية المفتي: "ولو

(1) جمال الدين والإسلام أبو المظفر أسعد بن مُجَدِّ الكرابيسي النيسابوري (ت: 570هـ)، الفروق، ط 1، (الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية، ب.ت)، 61/2.

(2) الأصل العريض للسعف إذا يبس. ينظر: مُجَدِّ بن مكرم ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، د.ت.ط)، مادة (كرب).

(3) السجستاني، منية المفتي، لوحة 47.

(4) [والله تعالى أعلم بالصواب] سقطت من (ب)

(5) الغبن في العقود على نوعين: - الغبن اليسير: ما لا يدخل تحت تقويم المقومين، الغبن الفاحش: ما يدخل تحت تقويم المقومين. ينظر: مُجَدِّ رواس قلعجي وحامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، 328/1.

(6) عمر بن مُجَدِّ بن أحمد بن إسماعيل بن مُجَدِّ ابن علي بن لقمان النسفي، السمرقندي (نجم الدين، أبو حفص)، ح: (461- 537 هـ) (1069- 1142 م) مفسر، فقيه، محدث، حافظ، متكلم، أصولي، مؤرخ، أديب، ناظم، لغوي، مفسر، نحوي. ينظر، عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.ط)، 305/7.

(7) قاضي خان: حسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز، فخر الدين، المعروف بقاضي خان الأوزجندی الفرغاني: (ت: 592 هـ - 1196 م)، فقيه حنفي، من كبارهم. له (الفتاوى - ط)، و (الأمالي - خ) و (الواقعات) وغير ذلك. والأوزجندی نسبة إلى أوزجند (بنواحي أصبهان، قرب فرغانة). ينظر: خير الدين بن محمود بن مُجَدِّ بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396 هـ)، الأعلام، ط 15، (بيروت: دار العلم للملايين، 2002م)، 224/2.

(8) البَزْدَوِي مُجَدِّ بن مُجَدِّ بن الحسين بن عبد الكريم، أبو اليسر، صدر الإسلام البزدوي (421- 493 هـ = 1030 - 1100 م) فقيه بخاري، ولي القضاء بسمرقند. انتهت إليه رئاسة الحنفية في ما وراء النهر. له تصانيف منها، أصول الدين، توفي في بخارى. ينظر: الزركلي، الأعلام، 22/7.

اشترى بالفلوس الرائجة ثم كسدت قبل القبض فسد البيع عند الإمام خلافاً لهما، فلو تقابلا بعد الكساد فعلى البائع رد مثلها عنده، وعند أبي يوسف قيمتها يوم القبض، وعند محمد قيمتها قبل الكساد، ولو اشترى بثمن رابح [ق-و95] ونَقَدَ بعض الثمن ثم كسد فسد العقد بقدر ما لم ينقده<sup>(2)</sup> (3) والله أعلم.

### باب البيع<sup>(4)</sup> الفاسد

ذكر في القنية: "ولو اشترى بذر البطيخ على أنها شتوي فوجده بعد زرع صيفياً فالبيع باطل، ولو اشترى جارية على أنها غير بالغة فوجدها تحيض فله الرد، ولو اشترى<sup>(5)</sup> على أنها بكر [فلما وطأها]<sup>(6)</sup> علم أنها ثيب؛ إن أخرج ذكره بلا لبث؛ فله الرد وإلا فلا، ولو اشترى ثوباً على أنه كتان فاتخذه قميصاً ولبسه حتى دنس فغسله فإذا هو قطن فله أن يرجع بفضل ما بينهما غير مقطوع، ولو اشترى خشبة على أنها دلبة<sup>(7)</sup> فإذا هو خلاف<sup>(8)</sup> فله الرد، ولو اشترى عمامة على أنها شهرستاني فإذا هو سمرقندي فالبيع باطل، ومن باع فرساً أو عبداً جراحة فقال للمشتري لا تخف منها؛ فإن هلك بسببها فأنا ضامن؛ فأخذه فهلك لا شيء عليه"<sup>(9)</sup>، وذكر في منية المفتي "لو اشترى عبداً يتيم من الأب أو الوصي بيعاً فاسداً وقبضه ثم أعتقه جاز، ولو اشترى أمة ثم ازداد قيمتها في يد المشتري ثم استهلكها فعليه قيمتها وقت القبض في الأصح، ولو اشترى ذمي خمرًا شراءً فتخلل عنده لا يصنعه فله رد

---

(1) الزاهدي، القنية، 248

(2) في النسخة [ب] (بقدر ما ينقده).

(3) السجستاني، منية المفتي، لوحة 40.

(4) في النسخة [ب] (بيع).

(5) في النسخة [ب] (اشترى).

(6) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل [فوطأها] والصواب ما أثبتناه من [ب].

(7) جنس شجر ينبت على ضفاف الأنهار، ابن منظور، لسان العرب: (دلب).

(8) في النسخة [ب] (خلافاً).

(9) الزاهدي، القنية، 239\_240\_242.

الخلل إن كان قائماً، ورد مثله إن كان مستهلكاً، ورد قيمته إن عجز عن رد المثل كما لو كان غصباً عنده، ولو طلب من البائع ثوباً فأعطاه ثلاثة أثواب فقال: هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين أحملها الى منزلك فأَيُّ ثوبٍ ترضاه بعثُ منك، فحمل فاحترق الكل في منزله ولم يدرِ أيها هلكت على التعاقب؛ أو علم ولكن لم يدرِ الأول [ق-ض 95] هلاكاً ضمن ثلث قيمة كل ثوب، وإن علم الأول لزمته قيمته والآخرون أمانة، وإن هلك الثوبان لزمته قيمة نصف كل واحد منهما إذا لم يعلم الأول يرد الثالث لأنه أمانة، وإن هلك واحد لزمته قيمته برّد الثوبين، فإن احترق الثوبان ويقبض الثالث ولا يعلم الترتيب يرد ما بقي من الثالث ويضمن نصف كل واحد من الثوبين ولا يضمن نقصان الثالث، ولو اشترى جارية بشرط أنها مغنية جاز وبشرط حاملٍ لا، ولو اشترى عبداً وعنده وديعة شراء فاسداً فأعتقه فإن كان العبد حاضراً جاز، ولو اشترى شاة على أنها حلوب جاز وعلى أنها لبون<sup>(1)</sup> لم يجوز، ولو اشترى جارية وغاب البائع فاطلع المشتري على عيبها يرفع الأمر الى القاضي وأثبت الشراء والعيب، فأخذها القاضي فوضعها على يد أمين فماتت في يده، ثم حضر البائع ليس للمشتري أخذ الثمن منه وكان الهلاك على المشتري؛ لأن أخذ<sup>(2)</sup> القاضي لم يكن قبولاً [للجارية]<sup>(3)</sup>؛ لأنه لو فعل كان قبضاً على الغائب<sup>(4)</sup>، وذكر في البداية: "لو اشترى جارية على أنها بكرٌ فلو قال المشتري<sup>(5)</sup>: لم أجدها بكرًا وقال البائع فهي بكر فالقول قوله، ولو اشترى على أنه إن لم ينقد الثمن الى ثلاثة أيام فالبيع<sup>(6)</sup> بينهما جاز كشرط الخيار، ولو

(1) اللبون: البهيمة ذات اللبن. ابن منظور، لسان العرب، (لبن).

(2) في النسخة [ب] (لأخذ).

(3) ما بين المعقوفتين في الأصل (للتجارة) والصواب ما أثبتناه من [ب].

(4) السجستاني، منة المفتي، لوحة 36\_37.

(5) (المشتري) سقطت من [ب].

(6) في النسخة [ب] (فلا بيع).

اشترى شاة أو بقرة على أنه بالخيار؛ فلو حلب لبنها بطل خياره، ولو اشترى كبشاً على أنها  
نطوح وليس كذلك لا خيار له، كما لو شرط<sup>(1)</sup> أنها مغنية، ولو اشترى جارية فلو قبلها أو  
نظر الى فرجها فهو رضا وكذا في خيار الرؤية وخيار العيب، ولو اشترى جارية فاستغلها ثم  
وجد فيها [ق-و 96] عيباً يردّها وبطيب الغلة<sup>(2)</sup>، وذكر في القنية: "والاستخدام بعد العلم  
بالعيب مرة لا يكون رضا، ومرتين ومرة كرهاً يكون رضا، وتفسير الاستخدام أنه يأمرها بحمل  
المتاع على السطح أو إنزاله منه، أو أمرها بغمز رجله أو يأمرها بالطبخ أو بالخبز بعد أن  
يكون يسيراً، فإن أمرها بالطبخ أو بالخبز فوق العادة فهو رضا، وقال الإمام: يجوز أن يجعل  
الاستخدام مرتين"<sup>(3)</sup> والله أعلم.

#### باب خيار الرؤية<sup>(4)</sup>

يسقط خيار الرؤية لرؤوس أشجار البستان وفي الدار برؤية ظاهرها إن كان لا  
يخالف ظاهرها باطنها؛ رؤية الوكيل بالشراء كرؤية الموكل، ورؤية الرسول لا التوكيل بالرؤية  
مقصوراً لا يصح ولا يصير، رؤية الوكيل كرؤية الموكل حتى لو وكل بها وقال إن رضيت فخذ؛  
لا يجوز، ولو اشترى شيئاً كما رآه من مدة فقال وجدته متغيراً، فإن كانت مدةً يتغير فيها  
غالباً فالقول قول المشتري، وإلا فالقول للبائع وعلى المشتري البينة، ولو اشترى دهنًا في قارورة  
لا يسقط خياره حتى ينظر الدهن في خارج القارورة في الأصح، ولو كان المشتري لم ير المبيع  
فإن في<sup>(5)</sup> المعدودات المتقاربة كالثياب والبطاخير % ونحوهما<sup>(1)</sup> يشترط رؤية الكل<sup>(2)</sup> وإن كان

(1) في النسخة [ب] (لو شرط) والصحيح ما أثبت من [ب].

(2) لم أقف عليه في كتاب البداية.

(3) الزاهدي، القنية، ص 243

(4) خيار الرؤية: وهو أن يشتري شيئاً "لم يره، فإذا رآه كان بالخيار إن شاء أمضى البيع وإن شاء فسخه. ينظر: رواس  
قلعجي وصادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، 1/202.

(5) في النسخة [ب] (كان) بدل (في).

مقاربة كالجوز والمكيل والموزون، وإن كان في وعاء واحد فرؤية البعض يكفي إن كان الباقي على تلك الصفة، وإن كان في وعائين فرؤية أحدهما كرؤية الكل في الأصح إذا كان الباقي على تلك الصفة، ولو اشترى الجوز فقلع البعض<sup>(3)</sup> فوجد معيباً لا يرد ويرجع النقصان [ق-ظ 96] ولو اشترى جزراً في الجوالق<sup>(4)</sup> فوجد أعلاه جزراً طويلاً وفي أسفله صغيراً؛ فإن كانت قيمة الطويل أكبر<sup>(5)</sup> تكون عيباً ولو اشترى جزراً أو بصلاً أو شيئاً مغيباً في الأرض لا يسقط [خيار]<sup>(6)</sup> المشتري ما لم ير الكل خلافاً لهما وعليه الفتوى<sup>(7)</sup>، وذكر في القنية: "اشترى شيئاً ولم يره فليس للبائع أن يطالبه بالثمن قبل الرؤية، ولو كان للمشتري خيار رؤية في دار ولم يرضها وأمسكها زماناً فله الرد ما لم يتصرف فيها؛ شرط رؤية داخل الدار لا يشترط رؤية المطبخ والخلاء والعلو إلا في بلد يكون العلو مقصوداً"<sup>(8)</sup>، وذكر في شرح المجمع: "من اشترى ما لم يره يجوز عقده مع الخيار، وقال الشافعي: لا يجوز"<sup>(9)</sup>، وذكر في الكفاية: "الخلاف فيما<sup>(10)</sup> إذا كان المبيع قائماً بين يديهما<sup>(11)</sup> كما إذا اشترى زيتاً في زق<sup>(12)</sup> أو بُراً

(1) في النسخة [ب] (ونحوها).

(2) في النسخة [ب] (الرؤية الكلي).

(3) في النسخة [ب] (فقطع البعض، وقلع البعض).

(4) الجوالق: وعاء من صوف أو شعر أو غيرهما كالغارة، جوالق وجواليق (وهو عند العامة شوال). ينظر: مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، (القاهرة: دار الدعوة، د.ت.ط)، 148/1-149.

(5) في النسخة [ب] (أكثر).

(6) ما بين المعكوفتين سقط من الأصل وأثبت في (ب).

(7) السجستاني، منية المفتي، لوحة 46\_47.

(8) الزاهدي، القنية، 240-241.

(9) كتاب شرح المجمع لابن ملك ما زال مخطوطاً، ولم أستطع الحصول عليه، وقد وثقت القول من: شيخ زاده، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، 50/3.

(10) في النسخة [ب] (فيها).

(11) في النسخة [ب] (قائماً بينهما).

(12) الزق: وعاء من جلد. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (زقق).

في جوالق أو ثوباً في كم فباع قبل رؤية يجوز، حتى لو لم يكن كذلك لا يجوز البيع اتفاقاً<sup>(1)</sup>  
الله أعلم<sup>(2)</sup>.

### باب خيار الشرط<sup>(3)</sup>.

رجل لو باع من آخر شيء بكذا على أن يقرضه فلان الأجنبي فلا يخير البائع اذا لم يقرضه، رجل لو باع على الخيار فالخيار<sup>(4)</sup> باق بعد موت المشتري، رجل لو اشترى جارية بشرط الخيار فلو قبّلها أو نظر الى فرجها بشهوة يثبت الرضا تقبيل الجارية المشتراة بشهوة في مدة الخيار يسقط خياره إذا أقر أنها قبّلتها بشهوة، وكذا في خيار الرؤية والعيب وكذا المطلقة رجعيّاً فإذا فعلت ذلك بزوجهها يصير مراجعاً عندهما خلافاً لأبي يوسف، ولو نظرت إلى فرجه بشهوة وأقر المشتري أنه بشهوة يسقط خياره [ق-و-97] وكذا في الرجعة، ولو باع على أنه بالخيار ثم غصب المبيع لا يكون رضا لإسقاط خياره<sup>(5)</sup>، وذكر في الينابيع: "الخيار إذا كان للبائع<sup>(6)</sup> ففناء البيع بأحد أمور ثلاثة: أحدها: أن يخبر البيع بالقول في مدة الخيار، والثاني: أن يمضي المدة من غير أن يوجد الإجازة والفسخ في مدة الخيار، والثالث: أن يموت البائع قبل مضي المدة. وفسخه بأحد الأمرين: إما بالفعل أو بالقول وأما إذا كان الخيار للمشتري فالمبيع يخرج من ملك البائع بالإجماع [ولا يدخل]<sup>(7)</sup>، في ملك المشتري عند أبي حنيفة، وعندهما يدخل والتمن لا يخرج من ملك المشتري بالإجماع، فلو تصرف المشتري في المبيع جاز

(1) جلال الدين بن شمس الدين الكرلاني الخوارزمي الحنفي، الكفاية في شرح الهداية، تح: محمد أحمد الأفغاني، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، 429/1.

(2) (الله أعلم) سقطت من [ب].

(3) خيار الشرط: وسببه: أن يشترط أحد المتعاقدين أو كلاهما أن يكون له حق فسخ العقد إلى مدة معينة. ينظر: رواه قلعي وصادق قيني، معجم لغة الفقهاء، 202/1.

(4) في النسخة [ب] (والخيار له).

(5) السجستاني، منية المفتي، لوحة 46.

(6) وفي النسخة [ب] (إذا كان الخيار للبائع).

(7) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل وأثبت في [ب].



تصرفه بالإجماع وكان إجازة منه، ولو تصرف في الثمن أولاً جاز أيضاً بالإجماع، ويكون فسخاً للبيع سواء كان الثمن في يده أو في يد البائع، ولو تصرف البائع في الثمن أو المبيع لا يصح تصرفه في قولهم جميعاً، فإن هلك المبيع في يد المشتري قبل مضي المدة نفذ البيع ولزمه الثمن<sup>(1)</sup>، وذكر في الينابيع: "لو قال عليّ أنه إن لم أنقذ الثمن إلى أربعة أيام فلا بيع بينهما فهذا الشرط فاسد عند أبي حنيفة، وعندهما جائز فإن نقد الثمن في الثلاثة جاز البيع عندهم جميعاً، فإن مضت الثلاث ولم ينقذ الثمن تأكد الفساد عند أبي حنيفة ولا ينقلب إلى الجواز، وعندهما يجوز مادام في الأربعة فإن مضت الأربعة لم ينقذ الثمن انفسخ البيع عندهما أيضاً، ولو قال البائع: بعث منك هذا العبد على أن لا تخرجه عن<sup>(2)</sup> ملكك فالشرط فاسد والبيع صحيح"<sup>(3)</sup> الله أعلم.

#### باب خيار العيب. [ق-ض 97]

ذكر في شرح المجمع: "خيار العيب يورث لا خيار الشرط و[الرؤية]"<sup>(4)</sup>، وذكر في القنية: "لو اشترى عبداً يعمل فيه عمل قوم لوط فإن كان مجاناً فهو عيب؛ لأنه دليل الداء فيكون عيباً، وإن كان بأجر فلا، بخلاف الجارية فإنه يكون عيباً كيف ما كان؛ لأنه يفسد الفراش، ولو اشترى حانوتاً فوجد بعد القبض على بابه مكتوباً هذا وقف على مسجد كذا لا يرد؛ لأنه علامة لا يُبنى الأحكام عليها، ولو اشترى جارية فوجدها تحيض في ستة أشهر فله الرد، ولو كانت مغنية فله الرد أيضاً، ولو اشترى كرمًا بثمره وأكل منها ثم وجد في الكرم عيباً

(1) محمد بن رمضان الرومي الحنفي؛ الينابيع في معرفة الأصول والتفاريع؛ تح: عبد العزيز بن أحمد بن سليمان العليوي؛ رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه؛ (السعودية؛ 1427-1428هـ)، 683/5-684.

(2) في النسخة [ب] (من).

(3) الرومي؛ الينابيع في معرفة الأصول والتفاريع، 691\_692.

(4) شيخ زاده، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، 43/3.

فله أن يرد الكرم، ولو اشترى غلاماً وفي ركبته ورم فقال البائع: إنه حديث؛ أصابه من الضرب فاشتراه على ذكره<sup>(1)</sup> ثم ظهر أنه قديم لا يرده<sup>(2)</sup> بخلاف، اشتراه وبه حمى فقال البائع أنها غيب<sup>(3)</sup> فإذا هو حمى الربع<sup>(4)</sup> أو على العكس فإنه يرده، ولو اشترى فرساً ظهر في رجله قرحة وهي أثر الختام وقال البائع هي قرحة أخرى فاشتراه على ذلك، ثم ظهر أنه كان أثر الختام ليس له الرد، ولو اشترى جارية ولها قرحة فنظر إليها ولم يعلم أنها عيب ثم علم أنه الرد، ولو اشترى عبداً وبه أثر القرحة وندب<sup>(5)</sup> ولم يعلم به ثم عاد قرحة وأخبره الجراحون أن عودها بالسبب القديم لم يردّ ويرجع بنقصان العيب، وهذا بخلاف ما لو كانت به قرحة فانفجرت أو جذري فانفجر عند المشتري فله الرد لأن انفجاره ليس بعيب حادث، ولو اشترى غلاماً فوجد به عيباً ثم استعمله أياماً فله الرد، وفي الدابة لا لمساحتهم في استعمال العبد دون الدابة، ولو اشترى سمكة [ق-و-98] فوجدتها معيبة وغاب البائع عنه؛ [ولو انتظر حضوره تفسد؛ فباعها ليس له أن يرجع بنقصان العيب]<sup>(6)</sup> ولو اشترى جارية على وجهها اسفيداج<sup>(7)</sup> ظنه من حسننها؛ فلما غسلت وجهها زال ذلك الحسن فليس له [الرد]<sup>(8)</sup> إلا إذا ظهر عيب ستره الاسفيداج، وهذا صحيح لأن القبح ليس بعيب، بيع الفرس العاند الذي لا يؤخذ إلا بالخيالة لا يجوز<sup>(9)</sup>، وذكر في شرح القدوري "قليل الأكل في البقر عيب وكذلك في

(1) في النسخة [ب] (على ما ذكره).

(2) في النسخة [ب] (لم يرده).

(3) أي: آخر الحمى.

(4) أي: أحد أشكال الملاريا بالمعنى الحديث الشائع.

(5) التَّدْب: أثر الجرح. ابن منظور، لسان العرب، مادة (ندب).

(6) ما بين المعقوفتين سقط من النسخة [ب].

(7) خضبت وجهها بلون أبيض. والسفيداج أو الاسفيداج: بياض الرصاص. ينظر: رواس قلعجي وصادق قنيسي، معجم

لغة الفقهاء، (بيروت: دار النفائس)، 19/1.

(8) سقطت من الأصل وأثبت من [ب].

(9) الزاهدي، التقنية، 241\_242\_248\_249.

جميع الدواب إن كان فاحشاً فله الرد وكذا أكل العذرة<sup>(1)</sup> في البقر<sup>(2)</sup>، وذكر في مجمع الفتاوى: "لو اشترى فوجد أكلًا وشروبًا لا يردّه، ولو اشترى جارية فوجدها أكلًا وشروبة يردّها لأنه محل بمقصود الفراش، ولو وجد جارية سوداء الوجه لا يكون له حق الرد، الصهوبة<sup>(3)</sup> في الشعر عيب وهو لونه الأصفر والأحمر، الشَّمَط عيب وهو الشيب قبل وقته، ولو اشترى غلاماً أمرداً فوجده مخلوق اللحية له أن يرد، النكاح عيب في العبد والجارية، عَدَّة الجارية عن طلاق رجعي عيب لا عن البائن، ولو اشترى بذر البطيخ فزرعه فإذا هو بذر القَتَاء<sup>(4)</sup> فله أن يرد على البائع مثل ذلك وأخذ ثمنه منه، وطئ الجارية الثيبة وتقبيلها ومسها بشهوة يمنع الرد بالعيب، ولو اشترى حيواناً فذبحه فإذا أمعائه فاسدة فساداً قديماً رجع بالنقصان عندهما وبه يفتي، ولو اشترى سمناً ذائباً كله<sup>(5)</sup> ثم أقر البائع أن الفأرة وقعت فيه رجع بنقصان العيب عندهما وبه يُفتى ٠٪، لو كان الملح والشحم خارجان عن العادة في الشيء فهو عيب فله رده، ولو اشترى شيئاً فوهبه لآخر ثم رجع فيه على علمٍ بعيبه فله أن يرد [بعيبه]<sup>(6)</sup> على البائع: "٧" [ق-ض 98]، وذكر في الوقعات: "لو اشترى فرساً على أن سَنَّهُ خمس ثم وجد سَنَّهُ ستة فله حق الرد، ولو اشترى بقرة على أنها خمسة ثم وجد أنها ستة لا يرد؛ لأن الفرس ليس للأكل والمراد منه قيمته فيزداد وينقص في جهة الوصف، والبقر ليس

(1) العذرة: الخروء. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (عذر).

(2) لم أقف عليه في مختصر القدوري. لكن ورد في كتاب العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية مسألة فقهية بقول: "فيما إذا اشترى زيد من عمرو جملًا ثم ظهر أن به عيبًا قديمًا كان عند بائعه وهو قلة الأكل ويريد المشتري رده بسبب ذلك بعد ثبوته شرعًا فهل له ذلك؟ (الجواب): نعم وقلة الأكل عيب كما في الخلاصة وغيرها ومثله في الدر المختار وفي البحر قلة الأكل في البقر عيب. ينظر: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت 1252هـ)، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، (بيروت: دار المعرفة، د.ت.ط)، 269/1.

(3) في النسخة [ب] (الصهود). الصهوبة: الشقرة في شعر الرأس واللحية. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 531/1.

(4) القَتَاء: معروف هو الخيار. لسان العرب، مادة (قتأ).

(5) في النسخة [ب] (فأكله).

(6) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل وأثبت من [ب].

(7) الكتاب مازال مخطوط لم يحقق.

في هذا القبيل"<sup>(1)</sup>، وذكر في شرح الطحاوي: "إذا باع بقرة على أنها حامل فولدت عنده فشرب لبنها وأنفق عليها [ثم اطلع على عيها]"<sup>(2)</sup> فله أن يرد البقرة والولد معها ومثل ما شرب من لبنها ولا شيء له بما أنفق عليها ، وذكر في المبسوط "رجل لو شرب اللبن ثم علم بالعيب لا يكون له أن يردها ولكن يرجع بنقصان العيب عندنا خلافاً للشافعي"<sup>(3)</sup>، رجل لو اشترى بقرة على أنها حامل فكانت بخلافه والمسألة على نوعين إما بعد هلاك المبيع فللمشتري أن يرجع بنقصان العيب، وإما إن شاء أخذه وإن شاء رده، رجل لو اشترى بقرة على أنها في بطنها نتاج ثم تبين ليس لها حمل فله خيار الرد في المبيع، وعليه الفتوى %، كذا في الحقائق، وذكر في (منية المفتي): "ولو اشترى حنطة مشاراً إليها فوجدها رديئة فالرداءة ليس بعيب بخلاف ما لو وجدها مأكولة جوفها ومننتة"<sup>(4)</sup>، وذكر في الفتاوى "لو اشترى كرمًا فوجد فيها بيوت النمل كثيراً فله أن يرده، رجل لو أرد أن يشتري جارية فيرى فيها قرحة ولم يعلم أنها عيب فاشتراها ثم علم أنها عيب؛ قال مُجَدُّ: له أن يردها لأنه هذا مما يشتبه على الناس فلا يثبت الرضا بالعيب"<sup>(5)</sup> كذا في مجمع الفتاوى، وذكر في الوقعات: "ولو دفع إلى رجل غنماً يرعاها على أن لبنها وصوفها له فالإجارة فيه فاسدة؛ لأن اللبن والصوف هما أجزان مجهولان في المقدار"<sup>(6)</sup>، وذكر في جامع [ق-و-99] الفصولين: "لو ادعى عيباً في حمار فركبه ليرده فعجز عن البينة فركبه جائباً فله الرد"<sup>(7)</sup>، وذكر في منية المفتي: "ولو اشترى

(1) لم أقف عليه في كتاب الوقعات.

(2) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل وأثبت من [ب].

(3) مُجَدُّ بن الحسن بن فرقد الشيباني، الأصل المعروف بالمبسوط، مح: أبو الوفا الأفعاني، (الهند: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، ب.ت)، 185/5.

(4) السجستاني، منية المفتي، لوحة 43.

(5) الكتاب ما زال مخطوطاً لم يحقق.

(6) عبد القادر الشهير قدرى أفندي الحنفي، واقعات المفتين، ط1، (القاهرة: مطبعة بولاق، 1200هـ)، 160.

(7) محمود بن إسرائيل ابن قاضي سماننة، جامع الفصولين، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.ط)، 212/1.

بقرة وقبضها فهربت من منزل المشتري الى منزل البائع؛ قال صاحب المحيط في فوائده: هو عيب، ولو اشترى عبداً فوجده مقامراً إن كان القمار يعدُّ عيباً؛ كالقمار بالنرد والشطرنج فهو عيب، وإن كان لا يعدُّ عيباً كالقمار بالجوز والبطيخ لا يكون عيباً، ولو اشترى عبداً فوجده عَيْنِيًّا<sup>(1)</sup> (2) فله رد، "ولو اشترى جارية على أن البائع لم يكن وطئها ثم تبين خلافه ليس له أن يرد، ولو باع شجرة بشرط القلع لا يجوز في الأصح وبشرط القطع أنه يجوز"<sup>(3)</sup>، وذكر ظهير الدين في فتواه: ولو اشترى شيئاً وخاصم البائع ثم ترك الخصومة أياماً ثم عاد الى الخصومة فقال له البائع: لم تركت الخصومة؟ فقال: لأنظر وأسأل عن هذا هو عيب أم لا؟ فله أن يخاصم في العيب، وكذا إذا أراد الرد بالعيب فلم يجد البائع قاطعه وأمسكه أياماً ولم يتصرف فيه تصرفاً يدل على الرضا ثم وجد البائع فله أن يرده، نفس الولادة عيب في بني آدم، والبهائم ليست بعيب إلا أن يوجد بها نقصان، عدم الختان في الغلام والجارية ليس بعيب، وقدَّره بعض المتأخرين بتسع سنين أو عشرًا، ولو اشترى عبداً فوجده ولد الزنا فهو ليس بعيب وفي الجارية عيب، ويثبت العيب فيما لا يطلع عليه الرجال بقول امرأة واحدة، ولو اشترى حُفَّين فوجد أحدهما ضيقاً إن كان لا يدخل لعله في الرَّجُل ليس له أن يرده وإلا فله الرد، ولو ادعى المشتري العيب لا يجبر على أداء الثمن ما لم يقم عليه البينة ويخلفه، ولو اشترى عبداً فأبق<sup>(4)</sup> بعد القبض [ق-ض 99] لا خصومة له مع البائع حتى يحضر العبد، ولو اشترى أرضاً ثم وقفها لا يردها بالعيب كالإعتاق والتدبير ويرجع بالنقصان، ولو حدث عند المشتري في البيع عيب لا يرده بل يرجع بنقصان العيب القديم فقط، ولو اشترى ثوباً

(1) [عينياً] سقطت من النسخة [ب].

(2) عينا: وسُمِّيَ عَيْنِيًّا لَأَنَّهُ يَعْنِي ذَكَرَهُ لِقُبْلِ الْمَرْأَةِ مِنْ عَنِ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ فَلَا يَفْصِدُهُ. وَيُقَالُ: تَعَنَّ الرَّجُلُ إِذَا تَرَكَ النِّسَاءَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ عَيْنِيًّا لِثَأْرِ يَطْلُبُهُ، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج 13/ص 291. مادة (عن).

(3) لم أقف عليه في كتاب منية المفتي.

(4) أبق: أي هرب. لسان العرب: مادة (أبق).

فقطعه لابنه ثم وجد فيه عيباً لا يرجع بالنقصان إن كان الابن صغيراً؛ وإن كان كبيراً يرجع، ولو أبق العبد ثم علم المشتري فيه عيباً لا يرجع بالنقصان ما لم يمت أو يُعَدَّ؛ لأن للبائع أن يقبله بعيبه ولو أقر المشتري أن المبيع كان لفلان غير البائع وكذَّبه فلان ثم علم المشتري عيبه له أن يردّه، وكذا لو باعه ثم رد عليه ثم علم عيبه، وفي المبيع بعد العلم بالعيب ليس له الرد ولو أخبر البائع أن عبدي هذا أبقَ ثم اشتراه لم يردَّ بالاتفاق، وطئ الثَّيِّب والتقبيل واللمس بشهوة يمنع الرد بالعيب ولو كانت الزيادة في المبيع متصلة لا يمنع الرد بالعيب، ولو كانت منفصلة تمنع، رجل لو باع نصف عبد اشتراه لا يردّه بالعيب، ولو اشترى طعاماً في وعاء فباع بعضه فهو بمنزلة عبد باع نصفه فلا يرد بعضه، ولو قالت المشترة: لي وجعُ الضرس لا تُردُّ بقولها، ولو اشترى على أنها تركية فإنه لا يعرف التركية فله أن يردّه، ولو اشترى أمة فعلم عيبها ثم أمرها بأن ترضع صبيّاً أو أمرها بأن تحبز أو تطبخ أو تغسل الثياب لا يكون رضاً، ولو اشترى بقرة ثم حلب من لبنها فشرب منها أو باعه فهو رضاً، ولو اشترى أرضاً فزرعها ثم وجد فيها عيباً رجع بالنقصان، (الصكك)<sup>(1)</sup> عيب في الخيل والحمار والبغل ولو زاد المرض عند المشتري وكان أصل المرض عند البائع ولم يعلم به المشتري فله الرد<sup>(2)</sup> (ق-و-100] وذكر في منية المفتي "لو اشترى فرساً أو بعيراً ثم وجد فيه عيباً فذهب به إلى البائع كي يردّه فعطب في الطريق فإن يهلك على المشتري، ثم إن المشتري لو أثبت عيبه فيرجع بنقصان العيب"<sup>(3)</sup>، وذكر في المحيط "لو اشترى جارية على أنها صغيرة السن فوجدها كبيرة السن ليس له أن يردها لأن المقصود هو الخدمة بخلاف الفرس إذا اشتراه على أنه صغير السن فوجده

(1) الصَّكُّ: أَنْ تَضْرِبَ إِحْدَى الرَّجُلَيْنِ الْأُخْرَى عِنْدَ الْعَدُوِّ فَتُؤَثِّرَ فِيهَا أَثَرًا، كَأَنَّهُ لَمَّا رَأَاهُ مَيِّتًا قَدْ تَقَلَّصَتْ رُكْبَتَاهُ وَصَفَّه بِذَلِكَ، أَوْ كَأَنَّ شَعْرَ رُكْبَتَيْهِ قَدْ ذَهَبَ مِنَ الْاضْطِكَافِ وَالْجَرْدِ فَعَرَفَهُ بِهِ، وَيُرْوَى بِالْبَيْتَيْنِ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 10/457. مادة (صكك).

(2) السجستاني، منية المفتي، لوحة 43\_44\_45.

(3) لم أقف عليه في منية المفتي.

كبير السن فله الرد"<sup>(1)</sup>، وذكر في الواقعات: رجل لو اشترى جارية فوجد فيها عيباً فداواها لم يكن له أن يردها لأنه رضي بمداواتها الله اعلم.

### باب السلم والصرف.

لا بأس بالسَّلم في الفلوس عدداً في الأصح السلم بلفظ البيع والشراء يجوز في الأصح، ذكر في منية المفتي "السلم في الخبز وزناً عنده وبه يفتي، والسلم في اللبن وزناً أو كيلاً"<sup>(2)</sup> يجوز لأنه ما لا نص فيه فالعبرة للعرف، ويجوز السلم في الخل والعصير كيلاً أو وزناً ويجوز في الباذنجان عدداً، وفي البصل والثوم وزناً، وفي الخبز لا يجوز أصلاً في قول الإمام، رب السلم والمسلم إليه لو سار ميلاً أو أكثر بلا قبض جاز ما لم يتفرقا بدنأً، يجوز بيع النخالة بالدقيق بطريق الاعتبار عند أبي يوسف وعند مُجَدِّ لا يجوز ما لم يكونا متساويين كيلاً، ولا يجوز بيع الخل بالعصر إذا كان أحدهما متفاضلاً، ولا يجوز بيع قطن المحلوج بالقطن الذي غير محلوج إلا تماثلاً وكذا في الدقيق المنخول بغيره"<sup>(3)</sup>.

### باب الاستحقاق.

ذكر في القنية "لو اشترى داراً ثم حصَّصها أو طينَّ سطحها ثم [ق-ض100] استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الحصص والطين وإنما يرجع عليه بقيمة ما يملكه فقط، وإن كرى"<sup>(4)</sup> المشتري في الأرض نحرأً أو حفر ساقية أو جعل قنطرة على نهرها بأجرٍ ثم استحققت الأرض يرجع على البائع بقيمة القنطرة ولا يرجع بما أنفق في كرى النهر وحفر الساقية، ولو اشترى أرضاً فيها أشجار لم تذكر في البيع ثم استحققت الأشجار قبل قبض المشتري لا يسقط

(1) ذكرها ابن عابدين في كتابه رد المحتار على الدر المختار. ينظر: ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، 4/5.

(2) في النسخة [ب] (كيلاً أو وزناً).

(3) السجستاني، منية المفتي، لوحة 38\_39.

(4) كرى: العمل بأجر.

شيء من الثمن؛ بل يخيّر المشتري إن شاء أخذها بجميع الثمن وإن شاء فسخ البيع، ولو استحققت بعد القبض سقط حصتها من الثمن"<sup>(1)</sup>، وذكر في الوقاية: "جاز إعتاق المشتري من الغاصب لا يبيعه إن جاز بيع الغاصب"<sup>(2)</sup>، ولو اشترى داراً واستحق بناؤها يتخير المشتري إن شاء أخذ بحصته من الثمن وإن شاء تركه، وذكر في (منية المفتي)، "لو اشترى عبداً وأعتقه بمال فأخذه منه ثم استحق العبد؛ لا يرجع المستحق المال على المعتق هذا قول أبي حنيفة خلافاً لهما"<sup>(3)</sup>، وذكر في جامع الفتاوى: "رجل لو باع دابة من آخر فولدت الدابة عند المشتري أولاداً ثم استحققت الدابة بأخذ المستحق جميع أولادها ويرجع المشتري على البائع بالثمن وقيمة الأولاد في قولهم جميعاً، ولو اشترى داراً وبني فيها فاستحققت يرجع بالثمن وقيمة البناء"<sup>(4)</sup>، وذكر في القنية: "رجل له شجرة فخرج من عروقتها في أرض أخرى، فإن كانت الأولى قائمة فهي للأول وإلا فلصاحب الأرض، فلهذا قلنا إذا اشترى شجرة ولم يتبين موضع القطع لا يدخل فيه العروق، وذكر في القنية: شجرة لو كانت في أرض رجل فنبت من عروقتها أشجار في أرض غيره [ق-و101]، فإن سقاها صاحب الأرض فهي له وإلا فلصاحب الشجرة"<sup>(5)</sup>، وذكر في الجامع الصغير "رجل لو اشترى جارية فولدت عنده ثم استحققت رجلاً آخر بينة فإنه يأخذها وولدها، وإن أقرها لا يأخذ لأن البينة حجة قوية

(1) الزاهدي، القنية، 250\_251

(2) عبيد الله بن مسعود الحبوي الحنفي، مختصر الوقاية في شرح اختصار الرواية، ط1، (عمان: مؤسسة الوراق، د.ت)، 169/5.

(3) الزاهدي، القنية، ص251.

(4) قرق أمير الحميدي الرومي الحنفي، جامع الفتاوى، تح: عبيدة عامر توفيق الدليمي، (بغداد: جامعة بغداد، 2006هـ)، 374.

(5) لم أقف عليه في القنية.



يثبت بها البيان فظهر ملك المستحق من الأصل متصل يومئذ فثبت الاستحقاق فيهما ولا كذلك الاقرار لأنه حجة قاصرة<sup>(1)</sup>. (2)

### باب الإقالة (3)

لو تقايلا بعد التقابض ثم باع البائع المبيع من المشتري بعد الإقالة قبل قبضه يجوز؛ لأن الإقالة هنا صحيحة فلا يكون بيع المبيع قبل القبض، ولو اشترى صابوناً رطباً ثم جف ونقص ثم تقايلا ليس على المشتري شيء من النقصان، "رجل لو اشترى حمراً ثم أتى يردّه فلم يجد البائع فأدخله في إسطبله فجاء البائع بالبيطار فبذغه<sup>(4)</sup> ليس<sup>(5)</sup> بفسخ، لأن فعل البائع وإن كان قبولاً لكن يشترط فيه اتحاد المجلس كما يصح قبول الإقالة نصاً في مجلس الإقالة فكذا دلالة بالفعل وإلا فلا، ألا يرى أن من باع ثوباً وسلمه ثم قال للمشتري: أقلت البيع فاقطعه لي قميصاً؛ فإن قطعه في المجلس فهو إقالة وإلا فلا، ولو اشترى كرمّاً بذهبٍ ودفع مكانه حنطة ثم تفاسخا البيع قيل للمشتري خذ منه الحنطة، ولو اشترى بدراهم جياذ ودفع البائع (زيوفاً)<sup>(6)</sup> مكان ذلك الجياذ وتحوّز بها البائع ثم تقايلا فللمشتري أن يرجع على البائع وكذا<sup>(7)</sup> ذكره في الرد بالعيب، ولو أبرأ البائع المشتري عن الثمن بعد قبض المبيع ثم تقايلا لا يصح، ولو اشترى بقرة وتقابضا ثم تقايلا والبقرة في يد المشتري يجلبها ويشرب

(1) في النسخة [ب] (الإقرار قاصرة).

(2) محمد بن الحسن الشيباني، الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير، ط1، (بيروت: عالم الكتب، 1406هـ)، 357.

(3) الإقالة: من أقال العقد إذا تركه أو (فسخ البيع وإعادة المبيع إلى مالكه والتمن إلى المشتري إذا ندم أحدهما). رواس قلعي وصادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، 64/1.

(4) البزغ: الشق. لسان العرب: (بزغ).

(5) في النسخة [ب] (فليس).

(6) زيوفاً: زيف: الزيف: من وصف الدراهم، يُقال: زافت عليه دراهمه أي صارت مزدودة لغشّي فيها، وقد زُيِّفَتْ إذا زُذت. ابنُ سيّدة: زافَ الدرهمُ زُيِّفَ زُيُوفاً وزُيُوفَةً: رُدُو، فهو زَائِفٌ، والجُمُعُ زُيِّفٌ؛ وكذلك زُيِّفَ، والجُمُعُ زُيُوفٌ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 142/9. مادة (زيف).

(7) (وكذا) سقط من [ب].

لبنها<sup>(1)</sup> [ق-ض 101] فلبائع أن يطلب منه مثل اللبن، ولو هلك في يد المشتري يطل الإقالة فلا يسقط ضمان اللبن عن المشتري لظهور الإقالة في حق القائم دون المالك لأن اللبن مثله كأنه قائم، ولو اشترى أرضاً مع الزرع وأدرك الزرع في يد المشتري ثم تقايلا لا يجوز الإقالة؛ لأن العقد إنما ورد على الفصل دون الحنطة<sup>(2)</sup> "الله أعلم.

### باب القرض والمداينات.

ذكر في القنية: "شراء الشيء اليسير بثمنٍ غالٍ إذا كان للمشتري فيه حاجة إلى القرض يجوز ويكره، رجل لو استقرض عشرة دراهم وأرسل عبده ليأخذها من المقرض فقال المقرض: دفعتها إلى ذلك العبد؛ وأقر العبد به، وقال: دفعتها إلى مولاي وأنكر المولى قبض العبد فالقول قول المولى ولا شيء عليه، ولا يرجع المقرض على العبد لأنه أقر أن العبد قبضها بالحق، ولو استقرض الدقيق وزناً يجوز، والاحتياط أن يبرأ كل واحد منهما صاحبه هذا رواية عن أبي يوسف وفي رواية الأصل بخلافه، وسئل النبي ﷺ عن خميرة يتعاطاها الجيران أيكون ديناً أم لا؟ فقال ﷺ: "ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح"<sup>(3)</sup>، ولو أنفق من قصَّابٍ لحوماً ولم يذكر أنها قرض أو شراء فذلك قرض فاسد يملكه بالقبض ولا يحل له أكل القرض الفاسد بغير الملك عند البعض<sup>(4)</sup>، ولو أعطى المديون دينه حنطة فينفقها ويحسبها فللغيرم إنفاقها ويكون قرضاً في ذمة الدائن إلى يحتسباً ذلك، رجل لو وضع أرضاً لآخر [ق-و 102] ليغرس فيها نخلاً أو كرمًا بالنصف أي:

(1) في النسخة [ب] (وباع كل لبنها).

(2) الزاهدي، القنية، ص 254

(3) محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، تح: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 199م)، 83/3، رقم الحديث: 4465، تعليق الذهبي: صحيح. بلفظ: "وما رآه المسلمون سيئاً فهو سيئ".

(4) في النسخة [ب] (القبض).

ليكون نصف النخل ونصف [الكرم]<sup>(1)</sup> لصاحب الأرض ونصفهما للغارس فهو فاسد، والأغراس كلها لصاحب الأرض بالقيمة، ويضمن صاحب الأرض للغارس أجر مثل عمله لأنه صار مستقرضاً منه للأغراس، وإن كان استقراضها فاسداً لكن ملكها لما قبضها حكماً لاتصالها بملكه، والاستقراض الفاسد يفيد الملك عند القبض؛ ألا يرى لو استقرض الحيوان لا يجوز ثم إذا اتصل به القبض أفاد الملك عندنا كذا، فهذا يجب عليه قيمة الأغراس لهذا<sup>(2)</sup>، ولو جاء عشرون رجلاً واستقرضوا من رجل وأمره أن يدفع الدراهم إلى واحد منهم فدفعه؛ ليس له أن يطالب منه إلا حصته، قال عليه السلام "حصل من هذه مسائل أخرى أن التوكيل بقبض القرض يصح وإن لم يصح التوكيل بالاستقراض"<sup>(3)</sup>، وذكر في فتاوى قاضي خان في حيلة حل نفع القرض، "رجل لو طلب من رجل دراهم ليقرضه (بده دوا زده)<sup>(4)</sup> فوضع المستقرض متاعاً بين يدي المقرض؛ فيقول للمقرض: بعت منك هذا المتاع بمائة درهم فيشتري المقرض ويدفع إليه الدراهم ويأخذ المتاع، ثم يقول المستقرض بعني هذا المتاع بمائة درهم وعشرين فيبيعه ليحصل للمستقرض مائة درهم ويعود إليه متاعه، ويجب للمقرض على المقرض مائة وعشرون درهماً، والأوثق<sup>(5)</sup> الأحوط أن يقول المستقرض للمقرض بعد ما قرر المعاملة: كل مقالة وشرط كان بيننا فقد تركته ثم يعقدان بيع المتاع، وهذه المسألة دليل على جواز بيع الوفاء إذا لم يكن الوفاء شرطاً في البيع، هذا إذا كان المتاع للمستقرض، فإن كان المتاع للمقرض [ق-ض 102] وليس للمستقرض شيء ويريد أن يقرضه عشرة بثلاثة عشر إلى

(1) ما بين المعقوفتين في [أ] (الأرض) والصواب ما أثبتناه من [ب] .

(2) في النسخة [ب] (لها).

(3) الزاهدي، القنية، 256\_257.

(4) معناها بالفارسية: أعطني دواء. ينظر: إبراهيم الدسوقي شتا، المعجم الفارسي الكبير، (القاهرة: مكتبة مدبولي)، 30، 55.

(5) (الأوثق) سقطت من النسخة [ب].

أجل فإن المقرض يبيع من المستقرض سلعته بثلاثة عشر ويسلم السلعة إلى المستقرض، ثم إن المستقرض يبيع السلعة من أجنبي بعشرة ويدفع السلعة إلى أجنبي، ثم الأجنبي يبيع السلعة من المقرض بعشرة ويأخذ منه العشرة ويدفعها إلى المستقرض فيبرأ الأجنبي من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فتصل السلعة إلى المقرض بعشرة، وللمقرض على المستقرض ثلاثة عشر إلى أجله<sup>(1)</sup>، وذكر في القنية "موت من عليه الدين يطل الأجل، وموت من له الدين لا يطل الأجل، ولو قال المديون للدائن: خذ دراهمك، فقال الدائن: ادفعها إلى فلان فدفعها ثم مات المدفوع إليه فلرب الدين أن يطالب المدين بدينه، رجل لو قال: ليس لي على أحد شيء، أو قال لم أقرض أحداً شيئاً ثم أقام البينة عليه يقبل بينته لأنه لم يعين<sup>(2)</sup>، وذكر في الجامع الكبير: رجل لو مات عن<sup>(3)</sup> عبد واحد ولا مال له غيره وله ابن ولا وارث غيره، فأقر الابن أن<sup>(4)</sup> أباه أوصى بهذا العبد لفلان وأنه أجاز الوصية، يكلف بأداء العبد إلى الموصى له، رجل ادعى أنه له على الميت ألف درهم وأقام البينة عليه، وقيمة العبد ألف درهم، فباع العبد ثم يؤدي ذلك الدين لأنه مقدّم على الوصية. الله أعلم.

#### كتاب الشفعة<sup>(5)</sup>

ذكر في منية المفتي: "لو علم الشفيع بالبيع في نصف الليل ولم يقدر على الإشهاد فلما أصبح فأشهد صح، قال أبو الليث<sup>(1)</sup>: إن أمكنه بعد الإشهاد إحضار الثمن ولم يحضره

(1) الحسن بن القاضي منصور بن عبد العزيز الأوزجندي المعروف بقاضي إمام فخر الدين خان، فتاوى قاضي إمام فخر الدين خان، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2009م)، 142/2.

(2) الزاهدي، القنية، ص 169\_368.

(3) (عن) سقطت من [ب].

(4) (أن) سقطت من [ب].

(5) الشفعة: بضم فسكون ج شفع، اسم للعقار المشفوع، تملك الجار أو الشريك العقار المباع جبراً "عن مشتره بالثمن الذي تم عليه. ينظر: رواس قلعجي وصادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، 264/1.

الى ثلاثة أيام بطلت [ق-و103] شفعتها، ولو قال الشفيع للمشتري: سلمت إليك شفعتها ثم علم أنه اشتراها غير مَنْ زعمه فهو على شفعتها، ولو صالح المشتري عن الشفعة أو غيره على دراهم بطلت شفعتها<sup>(2)</sup>، ولو علم الشفيع بالبيع فقال: الحمد لله ونحوه بطلت شفعتها، ولو زرع المشتري الأرض ثم انتظر إلى وقت الإدراك ثم يقضي للشفيع شفعتها، فإن اشترى لي جعلها<sup>(3)</sup> مسجداً أو مقبرة أو رباطاً كان للشفيع أن يبطل ذلك وله أن ينبش القبر ويرفع الميت<sup>(4)</sup>، وذكر في القدوري: "لو اشترى داراً فسلم الشفيع الشفعة ثم ردها المشتري بخيار الرؤية أو بشرط أو بعيب بقضاء القاضي فلا شفعة للشفيع، وإن ردها بغير قضاء أو تقايلاً للشفيع الشفعة"<sup>(5)</sup>، وذكر في القنية "ولو صلى الشفيع بعد الجمعة أربعاً وبعد الظهر ركعتين لا يبطل ولو صلى أكثر منها يبطل؛ لأنه ليس بمسنون، ولو علم البيع في التطوع فجعلها أربعاً أو ستة فعند مُجَّد لا يبطل؛ والمختار أنه يبطل بخلاف الأربع قبل الظهر أو بعد الجمعة، ولو آخر الشفعة بعد الإشهاد لا يبطل أبداً ما لم يسلمها بلسانه عند أبي حنيفة وبه نأخذ"<sup>(6)</sup>، وذكر في المحيط: "الحيلة لإسقاط الشفعة أن يستأجر البائع من المشتري عبداً أو دابة بجزء من الدار فيملك المشتري جزءاً من الدار بدلاً عن منفعة عبده، ثم اشترى الباقي، ولو اجتمع في الدار شريك وجار الشريك مقدّم لأنه خليطه في حق المبيع"<sup>(7)</sup>.

(1) أبو الليث السمرقندي: نصر بن مُجَّد بن أحمد: من أئمة الفقه الحنفي، له شرح الجامع الصغير، وبستان العارفين، وعميون المسائل وغيرها. ووفاته سنة 373هـ. ينظر: عبد القادر بن مُجَّد محيي الدين الحنفي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، (كراتشي: مير مُجَّد كتب خانة، د.ت.ط)، 196/2.

(2) في النسخة [ب] (شفعتها).

(3) في النسخة [ب] (لأن يجعلها).

(4) السجستاني، منية المفتي، لوحة 154.

(5) أحمد بن مُجَّد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري (ت ٤٢٨هـ)، مختصر القدوري في الفقه الحنفي، مح: كامل مُجَّد عويضة، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م)، 59.

(6) الزاهدي، القنية، 260.

(7) لم أقف عليه في المحيط.

ذكر في الكواشي<sup>(1)</sup>: "أجرة ختم القرآن على عهد رسول الله ﷺ [ق-ض103]

وأصحابه من بعده؛ روي عن عبدالله ابن مسعود وأنس بن مالك ربع دينار، ونصف دينار، وكل دينار: عشرة دراهم، وأما من قرأ بأقل من هذا بشرط الأجر فلا يكون ثواب قراءته للقارئ ولا للمقروء عليه لأنه قال الله ﷻ: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾<sup>(2)</sup>؛ واتفق المتقدمون والمتأخرون على ذلك، رجل قال لآخر: اختتم القرآن لأبي أو لأمي أو لأمواتي ولم يسمي شيئاً ثم ختم القرآن له، فليس للقارئ أن يأخذ أقل من أربعين درهماً والمراد من الدراهم [درهم] شرعي<sup>(3)</sup>، ولو استأجر بئراً أو عيناً أو نحرراً ليسقي أرضه أو غنمه لم يجز إلا أن يكون ما يسقيه منه موضعاً معلوماً<sup>(4)</sup> [وكذا إجارة المرعى ولو استأجر موضعاً معلوماً]<sup>(5)</sup> ليجري فيه ماء لم يجز، لأن الضرر يتفاوت بقلّة الماء وكثرته، ولو استأجر سطحاً ليسيل عليه ماء المطر لم يجز، ولو استأجر موضعاً أو سطحاً مدة معلومة ثم سيل فيهما الماء

(1) أحمد بن يوسف أبو العباس الكواشي من أهل الموصل ولادة ووفاة (680هـ) وله تفسير كبير اسمه تبصرة المتذكر ما زال مخطوطاً. ينظر: يوسف ابن تغرى بردى، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تح: محمد محمد أمين، ((القاهرة: الهيئة المصرية العامة لكتاب، د.ت.ط)، 277/1.

(2) البقرة، 41/2. تحرير المسألة: لم أجد في الأثر في متون الحديث ولا كتب الآثار المروية عن الصحابة والتابعين ولم أجده أيضاً في تفسير الكواشي المختصر من تفسيره الكبير المخطوط، وقد بحث في كتب الفقه فوجدت اختلافاً بين العلماء بين أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم أو التهديد والوعيد على ذلك، ولكل فريق أدلته في الجواز والمنع، وقد وجدت نصاً عند السيوطي يفيد أخذ الأجرة على ختم القرآن ينص على: " فيمن يقرأ ختمات من القرآن بأجرة هل يحل له ذلك؟ وهل يكون ما يأخذه من الأجرة من باب التكسب أو الصدقة؟. الجواب: نعم يحل له أخذ المال على القراءة والدعاء بعدها، وليس ذلك من باب الأجرة ولا الصدقة بل من باب الجعالة، فإن القراءة لا يجوز الاستئجار عليها؛ لأن منفعتها لا تعود للمستأجر لما تقرر في مذهبننا من أن ثواب القراءة للقارئ، لا للمقروء له، وتجوز الجعالة عليها إن شرط الدعاء بعدها وإلا فلا، وتكون الجعالة على الدعاء لا على القراءة. هذا مقتضى قواعد الفقه وقرره لنا أشيخنا". ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الحاوي للفتاوي، (بيروت: دار الفكر، 2044م)، 150/1.

(3) اسم ما لما ضرب من فضة على شكل مخصوص وهي وحدة نقدية من مسكوكات الفضة، معروفة الوزن. وقد كان الدرهم الشرعي جزءاً من أربعين جزء من الأوقية الشرعية، والأوقية الشرعية بحد ذاتها تساوي أربعين درهماً. والدرهم عند الحنفية يساوي 3.125 غرام وعند الجمهور يساوي 2.975 غرام. ينظر: كايد يوسف قرعوش، النظام الاقتصادي في الإسلام، (القدس: جامعة القدس المفتوحة، 2009)، مسرد المصطلحات.

(4) السرخسي، المبسوط، 33/16.

(5) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل وأثبت من [ب].

جاز، ولو أَجَّر أرضه ليكري فيها المستأجر نحرًا أو يرمي فيها السِّرقين<sup>(1)</sup> أو أَجَّر سطحه أو داره ليجري فيما ميزابًا، أو أَجَّر حائطًا ليبنى عليه بناء بأن يضع عليه خشبة لا يجوز في جميع ذلك، ولو استأجر وتداً ليعلق به شيئاً أو كتاباً ليقراً فيه أو شجرةً ليحلف عليه النبات لم يجوز لعدم التعارف، ولو استأجر حجرًا ليزن مدة معلومة جاز إن كان له قيمة وإلا فلا، ولو اشترى ثماراً ثم استأجر أشجارها ليترك عليها تلك الثمار المشتراة إلى وقت الإدراك فلا أجر عليه، ولو أَجَّر من ابنه الصغير داره ولو استأجر دابةً بغير عينها جاز وبعينها لم يجوز، ولو استأجر دابةً إن حمل عليها حنطة فبدرهم، [ق-و104] وإن حمل عليها شعيراً فبنصفه فهو جائز، ولو دفع غزلاً إلى حائك لينسجه بثلثه أو بربعه جوزة مشايخ بلخ، وقال أبو الليث وغيره: إنه معتبر بالعرف، ولو أَجَّر الثور بالثور لم يجوز والبقرة بالحمار جاز، ولو استأجر نفسه للوالدين للخدمة لم يجوز ولغيرهما يجوز، ولو استأجر البائع لحفظ ما اشتراه منه لم يجوز، ولو استأجر المرتن الراهن لحفظ الرهن لم يجوز، ولو استأجر الطاحون على أن يكون الأجر عليه حال انقطاع الماء عنها لم يجوز، ولو استأجر المتاع من آخر لتزيين العروس لم يجوز، ولو استأجر منخلاً للخبز والطبخ للبيع جاز، وإن لم يكن للبيع لا يجوز، ولو دفع أرضه إلى رجل ليغرس فيها أشجاراً على أن تكون الأرض والشجر بينهما نصفين لم يجوز، فإن قيل فالشجر لرب الأرض وعليه قيمة الشجر وأجر مثل عمله، ولو اشترى عبداً أو بغلاً أو حملاً فأجَّره من البائع قبل القبض لم يجوز، ولو أَجَّر نفسه ليعمل في الكنيسة ويعمرها لا بأس به، ولو أَجَّر نفسه من كافر ليعصر له العنب ليتخذ منه خمرًا يكره، ولو آجر نفسه لينحت له الطنبور أو

---

(1) السرقين: روث الحيوان. لسان العرب: (سرق).

البريط<sup>(1)</sup> يطيب له الأجر إلا أنه يكون إنثماً، ولا بأس بأن يستأجر المسلم الظئر<sup>(2)</sup> الكافرة، ولا بأس بأن ترضع المسلمة ولد الكافرة<sup>(3)</sup>، والله تعالى أعلم.

### باب استئجار الراعي.

ذكر في منية المفتي: "رجل لو استأجر رجلاً يرعى غنمه وسأله صاحب الغنم فقال: أين الغنم؟ فقال: لا أعلم؛ يضمنه لأن عدم العلم تعدّي، كذلك إن نام مضطجعاً ولو نام قاعداً لا يضمن، وذكر في (القنية) لو تفرقت [ق-ض 104] الأغنام من الراعي فَرَقاً ولم يقدر على اتباع الكل فأقبل على فرقة منها وترك الباقي لا يضمن لِمَا ترك إذا هلك<sup>(4)</sup>، ولو فرت شاة من قطيع الغنم فخاف الراعي على الباقي [أنه لو تبع ما ندّت<sup>(5)</sup> يضع الباقي]<sup>(6)</sup> كان في سعته من أن لا يتبعها فلا يكون ضامناً في قول أبي حنيفة<sup>(7)</sup> لما ندّت؛ لأنها ضاعت بغير فعله، ويضمن في قول أبي يوسف ومُحَمَّد كذا في قاضي خان، وذكر في الوجيز: "لو ماتت الدابة أو أكلها سَبُع أو غرقت في نهر سقيها منه لا ضمان على الراعي ولا ينقص من الأجر"<sup>(8)</sup>، وذكر في الخلاصة: "لو خاف الراعي من الموت على الشاة فذبها لا يضمن إذا كانت بحيث<sup>(9)</sup> يتحقق لها الموت بخلاف الأجنبي، والفرق بينهما أن الراعي مأذون عرفاً والأجنبي ليس كذلك، ولو اختلف في خوف الموت فقال الراعي: خفتُ الموت

(1) البريط: شبيه العود. لسان العرب: مادة (بريط).

(2) الظئر: المرضعة. ينظر: لسان العرب. (ظأر).

(3) السجستاني، منية المفتي، لوحة 61\_62.

(4) الزاهدي، القنية، 285.

(5) ندّت: شردت. ينظر: لسان العرب: (ندد).

(6) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل وثبت من [ب].

(7) حنيفة) سقطت من [ب].

(8) مُحَمَّد بن شهاب البزاز الكردري، الجامع الوجيز في مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان، (بيروت: دار الكتب العلمية). 294.

(9) (بحيث) سقطت من [ب].



فذبحتها وأنكر المالك فالقول للمالك، وأما الحمار والبغل والفرس لا يذبح عند أبي حنيفة<sup>(1)</sup>، وذكر في فتاوى قاضي خان "الراعي إذا نام حتى ضاع بعض الدواب إن نام مضطجعاً كان ضامناً، وإن نام جالساً غاب الدواب عن عينه كان ضامناً وإلا فلا، وما أكل الراعي من الألبان يكون ضامناً، رجل استأجر راعياً أو بقاراً بقوله: استأجرتك لترعى غنمي هذه سنة كل شهر بكذا يكون الراعي أجيراً مشتركاً إلا إذا صرح بما هو حكم أجير الواحد بأن قال: على أن لا ترعى معها غنمٌ غيري فيكون أجير واحد"<sup>(2)</sup>، وذكر في الجامع الصغير "رجل لو استأجر أرضاً ولم يذكر أنه أي شيء يزرعها، فالإجارة فاسدة لأن المعقود عليه مجهول، فإن زرعها ومضى الأجل فله ما سمي لأن [ق-و105] المعقود عليه صار معلوماً، وإن استأجر بيتاً ولم يذكر من يسكن فيه فهو جائز لأن البيت وضع للسكنى والناس لا يتفاوتون فيه، وليس له أن يسكن فيه حداداً ولا قصّاراً ولا طحّاناً"<sup>(3)</sup>، الراعي إن كان أجيراً مشتركاً لم يلزمه رعي ما يحدث من الأولاد إلا إذا شرط عليه في أصل العقد، وأما أجير الواحد يلزمه ذلك ولو هلك الشاة في موضع فقال ربّ الغنم: شرطت لك أن ترعى في غير ذلك الموضع فقال الراعي: بل في ذلك الموضع، فالقول قول رب الغنم مع يمينه، والبينة بينة الراعي حارس البقر لا يكون تاركاً للحفظ ما لم يغيب البقر عن بصره، وإن كان نائماً وإن غاب عن بصره كان تاركاً للحفظ، رجل لو قال للخياط: أمرتك بأن تخط قباءً<sup>(4)</sup> فقال: بل قميصاً أو قال أمرتك بأن تصبغه أحمر فقال: بل أصفر، فالقول قول رب الثوب مع يمينه، ولو ادعى رب البيت الإجارة وادعى الساكن الإعارة فالقول قول الساكن، ولو أجر

---

(1) لم أقف عليه في الخلاصة.

(2) قاضي خان، الفتاوى، 179/2.

(3) الشيباني، الجامع الصغير، 441\_442.

(4) القباء: ثوب يلبس فوق الثياب. ينظر: لسان العرب: (قبا).

القَصَّار<sup>(1)</sup> فإذا وطئ ثوباً في بيت القصر فإن كان ثوباً يوطأ مثله لا يضمن، [وإن كان رقيقاً لا يوطأ مثله يضمن]<sup>(2)</sup>، ولو استأجر عبداً للخدمة فسقط من يده شيء فكسر الشيء الذي وقع عليه، فإن الواقع ملك المستأجر لا يضمن، وإن وقع على ودیعة عنده يضمن الأجر خاصته، وإن سقط من يد المودع شيء على ودیعة فأفسدها يضمن المودع، ولو غرقت السفينة من الريح أو الموج أو جبل صدمها من غير يدٍ وفعلٍ من الملاح لا يضمن الملاح بالاتفاق، وبفعله يضمن لو جاوز المعتاد أو لا، ولو استأجر دابة للحمولة بعينها [ق-ض 105] فساق المكاري الدابة وربُّ المتاع معه أولاً فعثرت الدابة فأفسد المتاع يضمنه المكاري بالاتفاق، وكذا بانقطاع الحبل، ولو استأجر دابةً ليحمل عليها متاعاً فحمل رب المتاع ثم ركب عليها فساقها المكاري فعثرت فأفسد المتاع لا يضمن إجماعاً، ولو حمل الحمال حملاً فانقطع حملة فسقط وهلك يضمن بالإجماع لأنه فرط حيث حمل بجبل، ولو ضاع الصبي من يد الظئير<sup>(3)</sup> أو سرق شيء من ثيابه أو من حُلِيته لا يضمن الظئير لأنها أجير الواحد.

رجل لو دفع ثوباً الى خياط فقال: إن يكفيني قميصاً فاقطعه لي؛ فقال الخياط: يكفيك قطعه. فإذا لم يكفه يضمن الخياط فيه، ولو قال صاحب الثوب هذا يكفيني قميصاً فقال الخياط أيضاً يكفيك قطعه فإذا لم يكفه لا يضمن لأنه أخرج الكلام مخرج المشورة فلا ضمان على المشاورة.

ولو استأجر دابة ليحمل عليها ديناً<sup>(4)</sup> من الفرات فرحمه الناس في الطريق فانكسر لا يضمن، ولو آجر دابته إلى موضع كذا بأربعة دراهم على أن يردها في يومه ذلك فرجع بعد

(1) القصار: مبيض الثياب. ينظر: لسان العرب: (قصر).

(2) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وثبتت في [ب].

(3) الظئير: المرضعة. ينظر: لسان العرب: (ظأر).

(4) الدن: وعاء ضخم. ينظر: لسان العرب: (دنن).

خمسة أيام لزمه درهمان لأنه خالفه في الرجوع، فلزم أجره الذهاب خاصته، ولو استأجر دابة إلى موضع معلوم فتجاوز عنه ثم ردها إلى الموضع [الأول]<sup>(1)</sup> فعطبت فهو ضامن وكذا العارية<sup>(2)</sup>، وذكر في فتاوى قاضي خان "رجل لو أجّر دابة إلى موضع معلوم ليركبها بنفسه ولم يركب عليها فأركب غيره وسلمت الدابة على صاحبها لا يجب عليه الأجر، وإن عطبت يضمن قيمتها، وإن ركب بنفسه وأردف غيره كان عليه الأجر الواحد فقط، وإن عطبت من ركوبها يضمن نصف القيمة وعليه [ق-و106] جميع الأجر؛ سواء كان الرادف أخف منه أو أثقل، إن كانت الدابة تطبق مثلهما يضمن نصف القيمة، وإن كانت لا يطبق يضمن جميع القيمة"<sup>(3)</sup>.

وفي الجامع الصغير: "لو استأجر داراً فدفع رب الدار مفتاحها وقال: خذ الدار عندك فقال المستأجر بعد تمام المدة لم أقدر على فتحها، فقال رب الدار قدرت وسكنت فيها فالقول قول رب الدار إن كان ذلك المفتاح مفتاح تلك الدار، وإلا فالقول للمستأجر وبه يفتى، ولو استأجر رجلاً ليلغ الكتاب إلى فلان فوجد ذلك الفلان ميتاً فدفع الكتاب إلى ورثته أو دفعه إلى إنسان يسلم إليه؛ فإذا حضر إلى المؤجر تجب عليه الأجرة بالإجماع، وإن رد الكتاب إليه فعليه الاختلاف، ولو وجد المرسل إليه ولم يوصل إليه لا يستحق الأجر، ولو استأجر لرجلاً ليلغ رسالته إلى فلان في بغداد فذهب ووجد ذلك الفلان ميتاً أو غائباً فبلغ إلى ورثته أو لم يبلغ إلى أحدٍ وجاء يستحق<sup>(4)</sup> الأجر، ولو استأجر خياطاً أو قصّاراً فقال استأجرتك لتخيط لي ثوباً أو لتقصره ففعل بيد غلامه يستحق الأجر، وإن قال بيد نفسك

(1) ما بين المعقوفتين سقطت من الاصل وأثبت فب [ب].

(2) السجستاني، منية المفتي، لوحة 54\_55

(3) قاضي خان، الفتاوى، 186/2.

(4) (لا يستحق) في النسخة [ب].

لا وكذلك في الرضاع، ولو استأجر حفاراً ليحفر له حوضاً عشرين في عشر وبين عمقه؛ فحفر خمسة يجب ربع الأجر لأنه أوفى ربع العمل مؤنة<sup>(1)</sup>.

وذكر في منية المفتي "رد الرهن على الراهن، وفي الوديعة على رب الوديعة، وفي العارية على المستعير، وفي الغصب على الغاصب، ونفقة الأجير ليست على المستأجر ولو شرط عليه تفسد الإجارة، ولو استأجر داراً وشغل رب الدار بعضها بمتاع نفسه سقط من الأجر بحصته، للمستأجر أن يؤجر [ق-ض106] ويعير ويودع فيما لا يختلف باستعمال العامل فيه، ولو استأجر خيمة إلى مكة له أن يؤجر من غيره لأنها مما لا يختلف باستعمال الناس فيها كالبيت، وإن اتخذها مطبخاً ضمن<sup>(2)</sup> إلا إذا كان معداً لذلك، ولو استأجر دابة ليركبها نفسه فليس له أن يؤجر من غيره، ولا أن يعيره لأنه إن عطبت يضمن، وليس لمستأجر<sup>(3)</sup> الدابة أن يضربها أصلاً عند الإمام الأعظم؛ وقالوا فله أن يضربها في موضع المعتاد<sup>(4)</sup>، والله تعالى أعلم.

### باب [فيما يجوز الإجارة فيه وفيما لا يجوز]<sup>(5)</sup>.

وذكر في منية المفتي: "لو استأجر القاضي رجلاً ليستوفي القصاص والحدود لا يجوز وإن فعل الأجير يستحق أجر المثل، ولو استأجر من له القصاص رجلاً كذلك لا يجوز، وإن<sup>(6)</sup> فعله الأجير لا أجر له، ولو استأجر لاستيفاء القصاص في الطريق يجوز حتى يجب عليه المسمى، أو قال أمير العسكر لرجل أو لذمي إن قتلت ذلك الفارس لك مائة درهم

(1) السجستاني، منية المفتي، لوحة 55\_56.

(2) (ضمن) سقطت من [ب].

(3) في [ب] (يمن استأجر).

(4) السجستاني، منية المفتي، لوحة 56.

(5) في [أ] (ما يجوز الإجارة وفيما لا) والمثبت من (ب).

(6) في [ب] (ولو).

فقتله لا شيء عليه، ولو استأجر كلباً معلماً ليصيد به أو بازياً<sup>(1)</sup> قيل: لا أجر له؛ لأن المعقود عليه منفعة لا يمكن إجارة الكلب عليها، ولو استأجر رجلاً للاحتطاب أو للاحتشاش أو للاصطياد جاز، أو لتعليم الفقه والقرآن لا، وقيل لتعليم القرآن جاز وبه يفتى.

ولو ولدت شاة أو بقرة في يد أجير مشترك فترك الولد في الحباية<sup>(3)</sup> حتى ضاع لم يضمن لأنه ليس عليه رعي الأولاد إلا بأن يشترط عليه، بخلاف [أجير]<sup>(4)</sup> الواحد<sup>(5)</sup>، وذكر في الواقعات: لو وجد الراعي في غنمه شاة غيره فأخرجها من الغنم فضاع فلا ضمان عليه [6]. ولو استأجر داراً فسلم رب الدار مفتاحها في المصر مع التخلية بينه وبين الدار فهو تسليم حتى يجب الأجر بمضي المدة وإن لم يسكن فيها، وتسليم المفتاح في<sup>(7)</sup> السداد ليس بتسليم، ولو استأجر الحمامي حلاقاً أو دلاًكاً ليحلق رأس من دخل حمامه أو ليدلكه لا يجوز؛ لأنه لا يقدر [ق-و107] أن يشرع في العمل المعقود عليه في الحال، كما لو استأجر حلاقاً أو نساجاً للحلج والنسج ولا قطن له وغزل له<sup>(8)</sup>. رجل لو قال لآخر: إن دلتني على ضالتي فلنك كذا فمشى معه ودلّه فله الأجرة، ولو دله ولم يمشي معه لا أجرة<sup>(9)</sup> عليه. قصّار لو جحد الثوب ثم قصّره ثم جحده فله الأجر، ولو استأجر دابة إلى مكان معلوم ليحمل عليها طعاماً فلما ذهب إلى ذلك المكان فلم يجد الطعام فله أجر الذهاب، ولو أجّر

---

(1) في [ب] (بازاً).

(2) بازيا: (البازي) جنس من الصقور الصغيرة أو المتوسطة الحجم تميل أنجنحتها إلى القصر وتميل أرجلها وأذناها إلى الطول ومن أنواعه الباشق والبيدق، مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، 55/1.

(3) لعله الشيء المستور عن الناظرين.

(4) ما بين المعقوفتين سقطت من [ب].

(5) السجستاني، منية المفتي، لوحة 52\_57.

(6) ما بين المعقوفتين سقط من الاصل وأثبت من (ب).

(7) في [ب] (والسداد).

(8) (وغزل له) سقطت من [ب].

(9) في الأصل (الأجرة) والصواب ما أثبت من (ب).

عبد محجور نفسه للعمل فعمل وسلم عمله يجب عليه الأجر، وذكر في جامع الفصولين:  
"إمام المسجد لو رفع [الغلة]<sup>(1)</sup> وذهب قبل مضي<sup>(2)</sup> السنة لا يسترد منه غلته ما بقي منها؛  
والعبرة وقت الحصاد، فإن كان الإمام يؤم في المسجد يستحق الغلة"<sup>(3)</sup>.

وذكر في منية المفتي: "لو استأجر رجلاً ليعلم ولده أو غلامه شعراً أو أدباً أو حرفة  
إن يبين المدة صح؛ ويستحق الأجرة بتسليم النفس في المدة تعلم أو لم يتعلم"<sup>(4)</sup> وإن لم يبين  
المدة له فالإجارة فاسدة فله أجر المثل إن علم وإلا فلا، وكذا سائر الأعمال كتعليم الخط  
والهجاء والحساب"<sup>(5)</sup> وذكر في فتاوى البرازية: "يجبر الأب على أدائها ويحبس وكذا على  
الخلوى"<sup>(6)</sup> المرسومة والعيدي<sup>(7)</sup>، وإن استأجر المعلم لتحفيظ الصبيان أو لتعليم الخط والهجاء  
جاء ولو شرط أن يحذقه في هذا العمل ذكر في الأصل أنه فاسد، ولو شرط أن يقدم عليه  
مدة معلومة في تعليم هذه الأشياء يجوز، ولو استأجر أرضاً مدة معلومة فزرع فيها فانقضت  
المدة ولم يدرك [الزرع]<sup>(8)</sup> فيترك [إلى]<sup>(9)</sup> أن يدركه بالأجر"<sup>(10)</sup>، وذكر في منية المفتي: "تنعقد  
الإجارة بلفظ الإعارة وفي العكس لا، ولو قال: وهبت منك هذه الدار شهراً يكون إجارة،  
ولو قال: إذا جاء رأس الشهر فقد [ق-ض 107] أجرتك هذا الدار جاز، كما قال  
أجرتك غداً، ولو استأجر رجلاً لغسل الميت أو لحمله لا يجوز، ولو استأجر بيتاً ليصلي فيه

(1) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل وأثبت من (ب)

(2) سقطت من [ب]

(3) ابن قاضي سماننة، جامع الفصولين، 109/1.

(4) (أو لم يتعلم) سقطت من [ب]

(5) السجستاني، منية المفتي، لوحة 52.

(6) في [ب] (الخلوة).

(7) لم أعرف معناها.

(8) ما بين المعقوفتين سقطت من [ب].

(9) ما بين المعقوفتين سقطت من [ب].

(10) البزاز، الجامع الوجيز في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، 273-274.

شهر رمضان لا يجوز، ولو اشترى شيئاً فاستأجر البائع لحفظه لا يجوز، ولو استأجر أرضاً ليلبن فيها فالإجارة فاسدة، واللبن للملبن وعليه قيمة التراب إن كان له قيمة ثمن أجر<sup>(1)</sup> مثل الأرض، ولو استأجر دابة ليركبها فركبها وحمل مع نفسه حملاً فعطبت يضمن قيمة الزيادة، ظئير لو أرضعت صبيّاً شهراً ثم [أبت، ولا يقبل الصبي ثدي غيرها لا تجبر على إرضاعه]<sup>(2)</sup> ولو تهدم بعيب في الدار وسقط حائط منها فللمستأجر الفسخ بحضرة صاحب الدار لا بغيبته، ولو هدم كلها له الفسخ بغيبته، ولو استأجر أجيراً للعمل في الصحراء يوماً فأمرت السماء في ذلك اليوم فلم يعمل فلا أجر له، ولو استأجر حملاً ثم وجد كراءً رخيصاً أو وجد المكاري كراءً غالباً فهذا ليس بعذر، ولو استأجر العبد فمرض فهو عذر، ولو استأجر أرضاً فغلب عليها الماء فلم يصلح للزراعة فهو عذر، ولو لم يسلم الطحان الدقيق بعد الطحن مع القدرة فسرق منه يضمن بعد أخذ الأجرة طلب المالك تسليمه أو لم يطلب، ولو استأجر حملاً لينقل الدبس من القرية إلى المصر فنزل الحمّل في الطريق وخرق الكلب الزقّ فضاع الدبس لا يضمن إن كان [نام]<sup>(3)</sup> جالساً<sup>(4)</sup>، وذكر في المشكلات: "لو استأجر دابة إلى مكان معلوم فلم يذهب وحبسها في داره حتى مضى المدة وهلك، فإنه يجب<sup>(5)</sup> الضمان ولا تجب الأجرة؛ لأنه حبسها في موضع غير مأذون فيه، وكذلك لو استأجر دابة ليركبها إلى مكان معلوم فركب إلى مكان آخر فإنه يضمن إذا هلك [ق-و-108] وإن قرب منه لأنه صار مخالفاً"<sup>(6)</sup>، كذا في المبسوط، وفي شرح المختار: "لو استأجر مصحفاً أو كتاباً ليقرأ منه

(1) في [ب] (فإلا فأجر) .

(2) ما بين المعقوفتين سقطت من النسختين وأثبتت من كتاب (منية المفتي) لوحة 52.

(3) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبت من (ب).

(4) السجستاني، منية المفتي، لوحة 50-52.

(5) يجب) سقطت من [ب].

(6) لم أقف عليه في كتاب التنبيه على مشكلات الهداية.

الفقراء لم يجز فلا أجرة له، أما الاستئجار على كتابة المصحف فهو جائز<sup>(1)</sup>، "ولو استأجر دابة إلى بغداد على أن يعطيه الأجر إذا رجع فليس للمكاري أن يطلب حتى يرجع، وإن مات ببغداد يأخذ المكاري أجر الذهاب من تركته"<sup>(2)</sup>، وذكر في الوقعات: "رجل لو خدم رجلاً سنة أو سنتين ولم يسلم إليه شيئاً من الأجرة؛ فلو ادعى منه الأجرة هل يستحق الأجرة أم لا؟ الجواب إن كان قرابته يجب الأجرة لأنه يرجو الأكثر من الأجر، وإن كان أجنبياً لا يجب لأنه تبرع إن كان من أهل التبرع"<sup>(3)</sup>، وذكر في منية المفتي "لو استعمل صانعاً بلا شرط الأجرة كالحمال والخياط والقصار إن كان معروفاً أنه يعمل بالأجر يجب الأجر وإلا فلا"<sup>(4)</sup>.

رجل لو دفع إلى خياط كرباساً<sup>(5)</sup> ليخيط له قميصاً فخاطه فاسداً فعلم صاحب الثوب فساداً فليس له أن يضمه؛ لأن اللبس رضاء بفساده، وذكر في الوقعات: "يجوز للقاضي أن يأخذ في حال الخطبة في البكر ثلاثة دنانير، وفي الثيب دينارين، المراد من الدينار دينار شرعي وهو عشرة دراهم، ويجوز للقاضي أن يأخذ في الوثيقة خمسة دراهم من كل ألف، ويجوز للمفتي أن يأخذ الأجرة على كتبه الجواب بقدره"<sup>(6)</sup>.

وذكر في منية المفتي "يجوز للقاضي أن يأخذ الأجرة في السجلات والمحاضر والوثائق قدر ما يراه"<sup>(7)</sup>، وذكر في الوقعات: يجوز للقسام أن يأخذ من كل أربعين درهماً

---

(1) ذكر أبو المعالي هذه المسألة بقوله: "وإذا استأجر كتاباً يقرأ فيه لا يجوز شعراً كان أو فقهاً أو غيره؛ وكذلك إذا استأجر مصحفاً وإنما لا يجوز، لأن الإجارة عقدت على القراءة والنظر، والإجارة على النظر والقراءة لا تنعقد؛ لأن القراءة فلا تخلو إما أن تكون طاعة أو معصية أو مباحاً. ينظر: أبو المعالي، المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رحمته الله، 483/7.

(2) السجستاني، منية المفتي، لوحة 52.

(3) قدري أفندي، واقعات المفتين، 115.

(4) المصدر السابق، لوحة 50.

(5) الكرباس: القطن. ينظر: لسان العرب: كريس.

(6) لم أقف عليه في الوقعات.

(7) السجستاني، منية المفتي، لوحة 50.



درهماً، ومن كل ألف درهم خمس وعشرين درهماً من قسمة التركة، [ق-ض108]. وذكر الإمام البقالي "إذا عقدت عقد البكر فلي دينار، وإذا عقدت عقد الثيب فلي نصف دينار"<sup>(1)</sup>، وذكر في المحيط: ليس للقاضي أن يأخذ الأجر في نكاح الصغيرة إذ لم يكن لها ولي؛ لأن مباشرة نكاحها عليه واجب، وفيما لا يجب عليه مباشرته يجوز له أن يأخذ الأجر منه"<sup>(2)</sup>.

### باب الإجارة الفاسدة.

ذكر في القنية "أجر المثل يطيب للمؤجر في الإجارة الفاسدة وإن كان السبب حراماً"<sup>(3)</sup>، وذكر في منية المفتي: لو استأجر الدار شهراً فسكن فيها شهرين فيلزم عليه أجر الشهر الثاني، لو أجاز المالك أجرة الغاصب فالأجر فيما قيل فهو للغاصب، وفيما بعدها فهو للمالك، ولو مضت المدة بلا إجارة فهو كله للغاصب، إجارة الفضولي يتوقف على إجازة المالك، فإن أجازها المالك قبل استيفاء المنفعة فالأجرة للمالك، فإن أجاز بعده فللعاقد، فإن أجاز في وسط المدة فالماضي للعاقد والباقي للمالك المتولي ولو أجر الوقف سنتين، فإن كان الواقف شرط أن يؤجر أكثر من سنة لا يجوز الزيادة عليها، وإن لم يكن شرط جاز أن يؤجره إلى ثلاث سنين لا غير في الأصح<sup>(4)</sup>، ولو أجر البناء بدون الأرض يجب أن لا يجوز لأنه في معنى المشاع، ولو أجر أرضاً فيها زرع لم يدرك أو شجرة أو غيره مما يمنع

(1) ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، 263/5.

(2) لم أقف على الرواية والمصدر.

(3) الزاهدي، القنية، 282.

(4) في الأصل (والأصح) والصواب ما أثبت من [ب].

الزراعة فسدت الإجارة، ولو أدرك الزرع فيجوز الإجارة ويؤمر للمستأجر بالحصاد والتسليم إلى أجرها، وبه يفتى كما لو أجر داراً فيها متاعه يؤمر بالتفريغ وبتسليمها مفرغاً<sup>(1)</sup>.

وذكر في القنية "رجل لو قال لغيره: اعمل لي سنة [ق-و109] فعمل له ثلاث سنين فعليه أجرة سنة واحدة وعمل سنتين تبرع، وقال بعض المشايخ: إن زوجها منه لا شيء عليه وإن لم<sup>(2)</sup> يزوجها يجب عليه أجر مثل سنة واحدة، وقال بعض المشايخ على الأمر أجر المثل وفي أو لم يف لأن الحرة لا تصلح أجرة، وذكر في القنية: المقبوض بالإجارة الفاسدة في حكم الضمان كالمقبوض بالإجارة الصحيحة يعني: لا يجب عليه الضمان إذا هلك بغير تعد كما لا ضمان في الإجارة الصحيحة بغير تعد، قال عليه السلام: ذكر في الأصل فقال: لا ضمان على المستأجر في الدابة المستأجرة إذا هلكت وهي في يده على إجارة فاسدة لأنه مستعمل للدابة بإذن المالك، وقال بعض المشايخ: هي أمانة في يده فإذا قصّر في حفظها يضمن ولو أجرة ابنه الصغير بطعامه وكسوته فهي فاسدة وله أجر المثل وما دفع إليه يكون تبرعاً، وقال بعض المشايخ: "يسترد الثوب ويعطي أجر المثل وهو الأصوب"<sup>(3)</sup> الله أعلم .

#### باب في [حكم]<sup>(4)</sup> الأجير الخاص والمشارك

الأجير المشترك: هو من يتقبل العمل من غير واحد والعقد فيه يقع على تسليم العمل لا على تسليم النفس، والأجير الواحد: هو من يتقبل من واحد فقط وهو على تسليم النفس في المدة، كما لو استأجر رجلاً ليقصر الثوب معه أو ليعلمه شهراً، فإن سلم نفسه استحق الأجر وإن لم يعمل، وذكر في (القنية): لو قال الطحّان أو الخفّاف أو الخياط: غداً

(1) السجستاني، منية المفتي، لوحة 56\_57.

(2) (لم) سقطت [ب].

(3) الزاهدي، القنية، 281

(4) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت في [ب].

أعمله وأجىء به فلم يجيء به<sup>(1)</sup> غداً حتى هلك يضمن إن أمكنه تسليمه وإلا فلا، ولو قال البقار المشترك [ق-ض 109]: لا أدري أين ذهب الثور فهذا إقرار بالتضييع فيضمن بما هلك منه<sup>(2)</sup>، وذكر في (منية المفتي) "إذا كان الأجير أجيراً مشتركاً فتناطح بعض البقر بعضها من سوقه أو وقع في نحر من سوقه أو عثرت فسقطت من سوقه يضمن، ولا ضمان على أجير الواحد فيما تلف في يده أو من عمله، لو ضرب المعلم صبيّاً بإذن الأب أو الوصي لا يضمن فيما تلف، وهما لو ضرباه ضمنا الدباغ والقصَّار والختَّان والحجام لا يضمنون فيما تلف بفعلهم، فإن قطع الختان بعض الحشفة يضمن بحكومة عدل، فإن قطع الحشفة كلها ففيها كمال الدية إذا لم يسر إلى النفس، فإن سرى إلى النفس<sup>(3)</sup> ففيه نصف الدية، لأن التلف حصل بفعلين أحدهما مأذون فيه. رجل لو دخل الحمام وترك الثوب بين يدي الحمَّامي فهو استحفاظ عادة فيضمن الحمَّامي إن ضاع، وذكر في منية المفتي: لو ضاع الصبي من يد الظئير أو سرق شيء من ثيابه أو من حليّه لم يضمن لأنه أجير الواحد، ولو انفتح حلقوم الطاحونة وضاعت منه الحنطة ضمن الطحَّان، الحلاق لو حلق رأس عبد رجل فحبسه للأجرة يضمن قيمته إن هلك، وكذا الحمَّال وغاسل الثوب إذا منع الأجرة<sup>(4)</sup>، الله أعلم.

### كتاب أدب القاضي

- 
- (1) (فلم يجيء به) سقطت من [ب] .  
(2) الزاهدي، القنية، ص 285\_286.  
(3) (إلى النفس) سقطت من [ب].  
(4) السجستاني، منية المفتي، لوحة 54\_55.

ذكر في بستان أبي الليث: روي عن الحسن بن زياد أنه قال: "أجر حكم حاكم عدل في يوم واحد أفضل من أجر رجل يصلي في بيته سبعين سنة"<sup>(1)</sup>، وقال [النبي]<sup>(2)</sup> ﷺ: "القضاة ثلاثة: قاضيان في النار وقاضي في الجنة"<sup>(3)</sup>، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق [ق-و110] ف قضى به، وأما اللذان في النار فرجل عرف الحق وقضى<sup>(4)</sup> بخلافه، ورجل يقضي بين الناس بالجهل فهما بالنار"<sup>(5)</sup>، وقال ﷺ: "من قُلد القضاء فكأنما ذبح نفسه بغير سكين"<sup>(6)</sup>، وذكر في شرح إكمال الدين<sup>(7)</sup>: "أن أبا حنيفة دُعي إلى القضاء ثلاث مرات فأبى حتى ضرب في كل مرة ثلاثين سوطاً، فلما كان في المرة الثالثة قال: أنا أشاور أصحابي فشاور أبا يوسف؛ فقال أبو يوسف: لو تقلدت لنفعت الناس؛ فنظر إليه بنظرة الغضب وقال: لو أُمِرتُ أن أعبر في البحر سباحة"<sup>(8)</sup> كنتُ أقدرَ عليه من أن أكون قاضياً، وكذا دعي مُحمَّد إلى القضاء فأبى حتى قيد وحبس فاضطر ثم تقلد"<sup>(9)</sup>، كذا في البزازية، وذكر في بستان أبي الليث: "روي عن وهب بن منبه؛ قيل له: الرشوة أحرام في كل وجه أم لا؟ فقال: إن رشوت ليقضيك ما ليس لك، أو يدفع عنك حقاً قد لزمك فإنها حرام، وإن رشوت ليدفع عن دينك

(1) نصر بن مُحمَّد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (المتوفى: 373 هـ)، بستان العارفين، ط3، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1414 هـ - 1993 م)، 315.

(2) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(3) في النسخة [ب] (القضاة ثلاث واحد في الجنة واثنان في النار).

(4) في [ب] (فليحكم).

(5) الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، 101/4، رقم الحديث: 7012، حكم الحديث: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، تعليق الإمام الذهبي: ابن بكير الغنوي منكر الحديث، قال: وله شاهد صحيح. ورواه الحاكم برقم 7013، حكم الذهبي: على شرط مسلم.

(6) مُحمَّد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تح: بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998م)، 7/3، رقم الحديث: 1325، حكم الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه، ولفظه: من ولي القضاء.

(7) لم أقف على الكتاب.

(8) في [ب] (بناقة).

(9) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، 368/5.

ودمك ومالك فليس بحرام"<sup>(1)</sup>، قال الفقيه أبو الليث: نأخذ هذا<sup>(2)</sup> القول. وذكر في فتاوى البزازي "القاضي إذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى، وينفذ فيما لم يرتشى، وبه أخذ شمس الأئمة، وقال بعض مشايخنا: لا ينفذ فيما لم يرتشى وفيما ارتشى أيضاً وإذا ارتشى ولد القاضي أو كاتبه أو بعض أعوانه ليعين الراشي عند القاضي فإن كان ذلك بأمره ورضائه فهو كما لو ارتشى بنفسه فقضاؤه مردود، وإن كان بغير علمه<sup>(3)</sup> ينفذ ما قضى وعلى المرتشي رد ما قبضه"<sup>(4)</sup> كذا في قاضي خان، وذكر في شرح المجمع: إذا قلد القضاء وهو عدل ففسق بأخذ [ق-ض110] الرشوة يعزل، وعليه الفتوى<sup>(5)</sup>، لأن من قلد القضاء اعتمد السلطان على عدالته فولاه بتلك الصفة، فإذا فسق لم يكن راضياً بتقليده فلم يبق قاضياً فلا يكون قضاؤه صحيحاً، وذكر في بستان أبي الليث: "القاضي الفاسق إذا اقضى شيئاً فلقاضي آخر أن يبطل قضاؤه"<sup>(6)</sup>، وذكر في البزازي: القاضي إذا أخذ الرشوة هل يصير قاضياً أم لا؟ اختلف فيه المشايخ والصحيح أنه لا يكون قاضياً وإن رضي السلطان أو الأمراء بحكم هذا القاضي فقد خان الله ورسوله والناس أجمعين، وإذا أخذ القاضي شيئاً من السلطان أو الأمراء<sup>(7)</sup> أو من الأوقاف، أو أخذ شيئاً من فعل القضاء كالصك والمهر والقسمة في الميراث ونحوها فقال هذا حقي فهو كافر كما قال عليه ﷺ: "من قال بغير الحق حقاً فهو كافر"<sup>(8)</sup>، وذكر في فتاوى قاضي خان: "لو تقلد القضاء بالرشوة لا يصير قاضياً وتكون

(1) لم أقف عليه في كتاب (بستان أبي الليث).

(2) (هذا) سقط من [ب].

(3) في [ب] (أمره).

(4) البزاز، الجامع الوجيز في مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان، 55/6.

(5) (الفتوى) سقطت من [ب].

(6) لم أقف عليه في كتاب (بستان أبي الليث).

(7) في النسخة [ب] (الأمراء أو السلطان).

(8) لم أجده في كتب الحديث وعلى الأغلب هو موضوع، استشهد به البزاز، الجامع الوجيز في مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان، 307-308.

الرشوة حراماً على القاضي وعلى الآخذ؛ لأن الراشي والمرتشي في الإثم سواء لقوله ﷺ: "لعن الله الراشي والمرتشي"<sup>(1)</sup>، ثم الرشوة على وجهين: أحدهما: كالرشوة إلى القاضي ليقضي له وهذه الرشوة حرام من الجانبين سواء كان القاضي بحق أو بغير حق، والآخر كالرشوة لخوف على نفسه أو على ماله وهذه الرشوة حرام على الآخذ غير حرام على الدافع، أما لو طلب منه أن يسوي أمره عند السلطان ولم يذكر له الرشوة ثم أعطاه بعد ما سوى اختلفوا فيه، قال بعضهم: لا يحل له أن يأخذ، وقال بعضهم: يحل وهو الصحيح لأنه برٌّ ومجازاة لإحسانه [ق-و-111] فيحل له، كما لو جمعوا للإمام والمؤذن شيئاً ما فأعطوه من غير شرط كان حسناً، وكما لا يحل للقاضي أخذ الرشوة لا يحل له قبول الهدية من الأجنبي الذي لم يكن مهدياً إليه قبل القضاء وكذا الاستقراض والاستعارة"<sup>(2)</sup>، وذكر في منية المفتي: "قول القاضي ثبت عندي كذا حكم، وينبغي للقاضي أن يقيم على رأس محضر ليمنع الناس من إساءة الأدب والأحسن للقاضي أن يقضي عند محضر الجماعة لنفي تهمة"<sup>(3)</sup>، القاضي إذا لم يكن مجتهداً فعليه اتباع رأي الفقهاء، وإن كان مجتهداً يشاور الفقهاء ويقضي بما رآه صواباً، ولو قضى بشهادة مستقيمة ثم قال: رجعت عن قضائي أو وقفت على تلبيس الشهود أو قال<sup>(4)</sup> أبطلت حكمي؛ لا يعتبر لأن القضاء ثبت فيما مضى، والله تعالى أعلم .

(1) أحمد بن حنبل الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط1، مح: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة،

2001م)، "مسند أبي هريرة ﷺ"، 9023. وينظر: الحاكم النيسابوري، المستدرک، 7066، 115/4، حكم

الحديث: قال الذهبي: صحيح.

(2) قاضي خان، الفتاوى، 200/2.

(3) السجستاني، منية المفتي، لوحة 73.

(4) (قال) سقطت من [ب].

## باب الفتوى والانتقال من مذهب الى مذهب.

ذكر في القنية: "ليس للعامي أن يتحول من مذهب الى مذهب ويستوي فيه الحنفي والشافعي، وقيل: من انتقل الى مذهب الشافعي ليزوج له امرأة؛ أخاف من أن يموت مسلوب الإيمان لإهاتته بالدين لجيفة قذرة وهي المرأة، عامي حنفي المذهب لو<sup>(1)</sup> اقتصد ولم يعد الوضوء ثم اقتدى بالشافعي وحق هذا الحكم أن لا يجوز له الصلاة"<sup>(2)</sup>، وذكر في منية المفتي: "لو كان القاضي حنفياً لا ينبغي أن يقضي بخلاف مذهبه إلا اذا كان مجتهداً أو وقع اجتهاده عليه، امرأة لو أقامت بينة على زوجها الغائب أنه عاجز عن نفقتها [ثم طلب منه التفريق فإن كان القاضي شافعيّاً؛ فرق بينهما لأن القضاء]<sup>(3)</sup> على الغائب يجوز عند الشافعية، ولو نسي القاضي [ق-ض111] مذهبه فقضى بمذهب غيره أو بمذهب نفسه ينفذ عند [الإمام]<sup>(4)</sup> الأعظم خلافاً لهما، وكذا إذا قضى بخلاف رأيه غلطاً فوافق بعض الاختلاف، وإذا قضى بخلاف مذهبه مع العلم به لم يجز في قولهم جميعاً<sup>(5)</sup>، وذكر في القنية: "سئل عبد السيد عمن علق الثلاث بتزويج امرأة؟ فقال لا يحنث على قول الشافعي فاختره على أنه مجتهد يعتد به، فهل يسعه المقام معها؟ فقال: على قول مشايخنا العراقيين نعم وعلى قول الخراسانيين لا، قال بعض المشايخ: لا بأس بأن يؤخذ في هذا بمذهب الشافعي لأن كثيراً

---

(1) في النسخة [ب] (لا). تحرير المسألة: أنه لا حرج في انتقال العامي من مذهب إلى آخر، "وَأَسْتَدَلُّوا بِأَنَّ الصَّخَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يُنْكِرُوا عَلَى الْعَامَّةِ تَقْلِيدَ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ وَبَعْضِهِمْ فِي الْبَعْضِ الْآخَرِ"، وهذا ما هو عليه الجمهور. ينظر: مجموعة من الباحثين، الموسوعة الفقهية الكويتية، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، د.ت.ط)، 164/13.

(2) الزاهدي، القنية، 155. تحرير المسألة: الأول والأحوط عند أهل العلم ألا يستعمل العامي التلفيق بين المذاهب الأربعة، وإن كان مقبولاً، تتبعاً للرخص كلمس ذكره عند أبي حنيفة، أو توضاً ومسح شعرات من رأسه تقليداً للإمام الشافعي، على أنه نص العلماء أن العوام ليس لهم مذهب معين وعليه الفتوى. ينظر: وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (دمشق: دار الفكر، ط4، د.ت)، 94/1.

(3) ما بين المعقوفتين سقطت من [ب]

(4) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(5) السجستاني، منية المفتي، لوحة 75\_76.

من الصحابة في جانبه، قال [علي] <sup>(1)</sup> : وإذا لم يكن بالأخذ بقول الشافعي في هذا بأس قلة التشبه، وصح القول بالحل إذا اتصل به حكم الحاكم بنسخ التعليق وهذا مما يعم به البلوى وفي هذا رخصة عظيمة <sup>(2)</sup> .

### باب ما ينقض به القضاء وما لا <sup>(3)</sup> ينقض به

ذكر في النهاية: "القاضي إذا حلف المدعى عليه بالطلاق فنكل <sup>(4)</sup> لا يقضي عليه بالنكول لأنه نكل عما هو منهى عنه شرعاً" <sup>(5)</sup> ، وذكر في الخلاصة: لو حلف القاضي المدعى عليه بالطلاق فنكل [وقضى بالمال] <sup>(6)</sup> لا ينفذ قضاؤه، وذكر في الجامع الصغير: "لا يمين في حد إلا أن السارق يستحلف <sup>(7)</sup> فإن نكل يضمن ولا يقطع، لأن الاستحلاف شرع للنكول وأنه يصلح حجة في الأموال دون الحدود، ولا يمين في نكاح ولا رجعة ولا ادعاء نسب ولا في إيلاء ولا لعان، وقالوا في ذلك: كله يمين إلا اللعان لأن النكول إقرار" <sup>(8)</sup> ، وذكر في الوقاية <sup>(9)</sup> "اليمين بالله لا بالطلاق والعتاق إلا إذا ألحَّ الخصم؛ قيل صح بهما الحلف في زماننا" <sup>(10)</sup> ، وذكر في شرح الفرشته <sup>(11)</sup> : لا يحلف [ق-و-112] بالطلاق والعتاق لقوله ﷺ: "من كان

(1) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(2) الزاهدي، التقنية، 155\_156.

(3) في النسخة [ب] (ولا ما).

(4) في النسخة [ب] (عليه يخل).

(5) السرخسي، المبسوط، 34/17.

(6) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(7) في النسخة [ب] (يحلف).

(8) الشيباني، الجامع الصغير، 388\_389.

(9) في النسخة [ب] (الواقعات).

(10) المحبوبي، شرح الوقاية، 452/5.

(11) أي شرح ابن فرشته. وهو عبد اللطيف بن عبد العزيز ابن فرشتا الكرمانى المعروف بابن مَلَك، من فقهاء الحنفية المميزين، له (مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار) و(شرح مجمع البحرين) لابن الساعاتي، وغيرهما، توفي سنة 801 هـ. ينظر: الزركلي، الأعلام، 4/59.



منكم حالفاً فليحلف بالله أو ليذر"<sup>(1)</sup>، وقيل في زماننا يسوغ للقاضي أن يحلف بهما إذا ألح الخصم لقلة المبالاة باليمين، ولكن إذا نكل عنه لا يقضي عليه لأنه امتنع عما هو<sup>(2)</sup> منهى عنه في الشرع ولو قضى<sup>(3)</sup> لا ينفذ، ولو طلب المدعى عليه بتحليف الشاهد لا يجيبه القاضي لأن أمرنا بإكرام الشاهد كذا في التبيين، وينبغي للقاضي إذا اختصم إليه أخوان أو بنو الأعمام لا يعجل بالقضاء بينهم، بل يدفعهم لأن يصطلحوا فيما بينهم، لأن القضاء وإن كان بحقٍ ربما يصير سبباً للعداوة بينهم.

### باب الحبس والإفلاس

ذكر في منية المفتي: "الشهادة على الإفلاس هي أن يشهدا ويقولوا: <sup>(4)</sup> لا نعلم له مالا سوى ثياب ليله ونهاره، المحبوس بالدين يمنع من الاكتساب في الأصح ولا يخرج إلى الحمام، لا بأس أن يدخل عليه زوجته أو جاريته، لا يخرج إلى جمعة ولا إلى عيد ولا إلى جنازة ولا لولد ولا لوالدين وإن لم يوجد من يغسلهما ويكفنهما، ولو شهد أحد الشاهدين للمدعي بحبس المدعى عليه حتى يجيء بالآخر فأجله إلى ثلاثة أيام فإن جاء به وإلا خلى سبيله، من مرض في السجن فأضناه وليس هناك من يخدمه أخرج من السجن<sup>(5)«(6)</sup>، وذكر في الملتقط "لو مرض المسجون في السجن، لو كان من يعالجه في السجن فيها وإلا فأخرجه القاضي من السجن، لا يحبس الأب والجد في دين الولد ولا يحبس الرجل<sup>(7)</sup> في الدين<sup>(8)</sup> ما لم يشهد له

(1) صحيح مسلم، باب النهي عن الحلف بغير الله، ح: (1646/3)، 1267/3. بلفظ (أو ليصمت).

(2) (امتنع عما هو) سقطت من النسخة [ب].

(3) (ولو قضى) سقطت من النسخة [ب].

(4) في النسخة [ب] (يشهد ويقول).

(5) في النسخة [ب] (الحبس).

(6) السجستاني، منية المفتي، لوحة 74.

(7) في النسخة [ب] (الأجل).

(8) (في الدين) سقطت من النسخة [ب].

الشاهدان على غنائه، لأن الناس كلهم فقراء ما لم يظهر [ق-ض112] الغنا، المديون يحبس في الديون كلها قرضاً كان أو غصباً أو ثمن مبيع أو مهر سواء فيه الرجال والنساء وأن يكون منهما قرابة أو لم يكن، إلا أنه لا يحبس الوالدان وإن علوا لدين الأولاد<sup>(1)</sup> ولو امتنع الوالد عن نفقة أولاده الواجبة عليه يجبيه القاضي<sup>(2)</sup> لأجلهم، ولو قال المديون: أمهلني حتى أبيع عبدي هذا وأقبض حقه يؤجله ليومين أو ثلاثة أيام، ولا يضرب المحبوس ولا يقيد ولا يؤدب إلا إذا احتال في الخروج والهرب، فحينئذ لو أدب القاضي بالسوط حتى ينتهي عن ذلك فحسن، ولو طلب المحبوس يمين الطالب أنه لا يعرف أنه معه يحلفه القاضي؛ فإن نكل أطلقه، وإن حلف أيد حبسه<sup>(3)</sup> كذا في منية المفتي. والله تعالى أعلم

### باب القضاء على الغائب وبيع مال المديون.

ذكر في القنية: "رجل قال: بعت هذا العبد من فلان وهو<sup>(4)</sup> غائب، فيبيعه القاضي ويوفي إليه الثمن وإن كان هذا القضاء قضاء على الغائب، وذكر في فتاوى<sup>(5)</sup> قاضي خان: لا يباع مال المديون في قول أبي حنيفة ويبيع منقوله ولا يباع عقاره، [وعندهما في رواية: يباع عقاره]<sup>(6)</sup> كما يباع منقوله وهو الصحيح، وذكر في منية المفتي: "يبيع القاضي مال المديون ويقضي<sup>(7)</sup> ديونه عندهما بغير رضاه، ولو باع القاضي ماله أو أمر [به]<sup>(8)</sup> أمينه لقضاء ديونه فالعهدة على المطلوب لا على من باع حتى لو استحق رجوع بالثمن على

(1) في النسخة [ب] (جعلوا الدين للأولاد).

(2) في النسخة [ب] (الحاكم).

(3) السجستاني، منية المفتي، لوحة 88\_89.

(4) (وهو) سقطت من النسخة [ب].

(5) (فتاوى) سقطت من النسخة [ب].

(6) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(7) (مال المديون ويقضي) سقطت من النسخة [ب].

(8) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

المطلوب ويرد عليه بالعيب"<sup>(1)</sup>، وذكر في صدر الشريعة<sup>(2)</sup>: "ولا يقضى على الغائب إلا بحضرة نائبه حقيقة كالوكيل، أو شرعاً كوصي القاضي، أو حكماً كنظر القاضي بأن كان ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى على الحاضر، [ق-و113] كما إذا ادعى داراً على رجل أنه اشتراها من فلان الغائب وأقام البينة على ذي اليد، فإن القاضي يقضي بهذه البينة على الحاضر والغائب، حتى لو حضر الغائب وأنكره لا يلتفت إلى انكاره"<sup>(3)</sup>، وذكر في جامع الفصولين: "القاضي يبيع مال المفقود من المتاع الرقيق والعقار إذا خيف عليهما الفساد، وليس له أن يبيعها لنفقة عياله، ومتى باعها بخوف الضياع فصارت دراهم أو دنائير فيعطي النفقة منها لعياله ولو على<sup>(4)</sup> علم حياته، لكن أنه لا يرجع منذ سنين لا يقضي على المفقود بدين لغريمه"<sup>(5)</sup>، وذكر في جامع الفتاوى: رجل لو ادعى على الغائب شيء ليس على القاضي أن ينصب وكيلاً على الغائب<sup>(6)</sup> لإثبات ذلك الشيء، لكن مع هذا لو سمع البينة على الغائب من غير وكيل وحكم نفذ [حكمه]<sup>(7)</sup> لكونه مجتهداً [فيه]<sup>(8)</sup>. الله أعلم

### كتاب الشهادة.

ذكر في القنية: "لو شهدوا بعد ستة أشهر بإقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا يقبل إذا كانوا عالين بأنهما يعيشان عيش الأزواج، أما إن كان تأخير شهادتهم لعذر فيقبل

(1) السجستاني، منية المفتي، لوحة 74.

(2) عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري، صدر الشريعة من علماء الأصول، وأئمة الفقه الحنفي، وعلماء الحكمة، له كتب منها: شرح الوقاية، في الفقه، والتنقيح في أصول الفقه وشرحه، توفي في بخارى سنة (747هـ). ينظر: محمد عبد الحي اللكنوي أبو الحسنات، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، (مصر: مطبعة السعادة، ط1، 1324هـ)، 109/1.

(3) لم أقف على المصدر.

(4) (على) سقطت من النسخة [ب].

(5) ابن قاضي سمانو، جامع الفصولين، 38/1.

(6) شيء ليس على القاضي أن ينصب وكيلاً على الغائب سقطت من النسخة [ب].

(7) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(8) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

شهادتهم ولو شهدوا بالحرمة المغلظة بعد ما<sup>(1)</sup> أخروا شهادتهم خمسة أيام من غير عذرٍ لا تقبل إن كانوا عالين أنهما يعيشان عيش الأزواج<sup>(2)</sup>، وذكر في الوقعات: "من ادعى الغيبة لأرض فأقام البينة عليها لا تقبل لأن هذه شهادة على النفي، لأن قولهم هذه الأرض غيبة ليستلزم أنها ليست مملوكة لذي اليد، وأما شواهد الأرض<sup>(3)</sup> فيقبل شهادتهم عند أكثر الفقهاء بقولهم عند أداء الشهادة مات فلان وترك هذا العقار [ق-ض 113] ميراثاً لابنه، وبقولهم ملكه أو في يده وأنه وارثه ولا وارث له غيره لا تقبل ما لم يذكروا الجهة بقولهم أنه ابنه أو أبوه"<sup>(4)</sup>، وذكر في منية المفتي: "رجلان لو شهدا على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً وهو صاحب الفراش وقالاً إنه أشهدنا قبل ذلك إلا أنه قال لنا: اكتما هذه الشهادة فكتمنناها لا تقبل شهادتهما لأنهما أقرأ على نفسيهما بالفسق، ولو شهدا على الصك ولم يعلم بما فيه، اتفق أصحابنا على أنها لا تقبل، من وجد خطأ مكتوباً في الصك ولم يذكر شهادته لا يحل له أن يشهد عند الإمام الأعظم خلافاً لهما، وكذا القاضي إذا وجد في ديوانه سجلاً بخطه وختم نائبه ولم يذكره فانه لا يمضيه عنده، وكذا لو وجد شهادة الشهود وهو مكتوب بخطه أو بخط نائبه مختوم، من سمع صوتاً من وراء الحجاب لا يجوز له أن يشهد به، ومن رأى عيناً<sup>(5)</sup> في يد إنسان يتصرف [تصرف]<sup>(6)</sup> الملاك حل له أن يشهد ذلك ملك له، امرأة لو أقرت بحق من وراء حجاب لا يجوز لمن سمعه أن يشهد على إقرارها"<sup>(7)</sup>، وذكر في منية المفتي: "ولو شهد اثنان على رجل أنه طلق امرأته والزوج غائب لا تقبل هذه الشهادة ولو شهدا عند تلك المرأة

(1) (ما) سقطت من النسخة [ب].

(2) الزاهدي، تقنية، 307.

(3) في النسخة [ب] (الارث).

(4) لم أقف عليه في الوقعات.

(5) في النسخة [ب] (عبداً).

(6) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(7) السجستاني، منية المفتي، لوحة 68.

تقبل، ويحل لها أن تعقد وتتزوج زوجاً آخر، وكذا إذا شهد عندهما عدل واحد وإذا أخبرها بموت الزوج وأخبرها اثنان بحياته، فإن كان الذي أخبرها بالموت أخبر بمعاينته الموت أو شهد على جنازته فلها أن تتزوج زوجاً آخر، وإن كان اللذان أخبرا بحياته أَرخا بتاريخ لاحق فشهادتهما [ق-و-114] أولى، ولو شهد اثنان أن زوج فلانة قد مات أو قتل والآخران أنه حي فالشهادة على الموت أولى<sup>(1)</sup>.

### باب العدالة في الشهادة.

ذكر في منية المفتي: "العدالة تسقط بتأخير الصلاة عن أوقاتها، ومن ترك الجمعة بغير عذر<sup>(2)</sup> مرةً تسقط عدالته عند الحلواني وعند السرخسي لا حتى يتركها متواليات<sup>(3)</sup>"، وذكر في فتاوى قاضي خان "ولو ترك الجمعة ثلاث متواليات<sup>(4)</sup> يصير فاسقاً ولم يذكر فيه العدد وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني وعليه الفتوى<sup>(5)</sup>"، وذكر في منية المفتي<sup>(6)</sup> "من اعتاد شتم ممالكه وأهله وأولاده وجيرانه كل يوم تسقط عدالته كذا في قاضي خان، ومن جلس مجالس الفجور وإن لم يشرب لا تقبل شهادته، ومن ترك الصلاة بالجماعة سقط عدالته<sup>(7)</sup> وكذا في قاضي خان، وذكر في فتاوى البزازي: "ولو شهد الأجير لأستاذه وهو تلميذه الخاص الذي يأكل معه في عياله لا تقبل شهادته وإن لم يكن له<sup>(8)</sup> أجر معلومة لكنها مباوقة أو مشاهرة

---

(1) السجستاني، منية المفتي، لوحة 72.

(2) (عذر) سقطت من النسخة [ب].

(3) المصدر السابق، لوحة 72\_73.

(4) في النسخة [ب] (مرات).

(5) قاضي خان، الفتاوى، 277/2.

(6) (وذكر في منية المفتي) سقطت من النسخة [ب].

(7) السجستاني، منية المفتي، لوحة 73.

(8) (يكن له) سقطت من النسخة [ب].

أو مساهمة % إن كان أجير واحد لا تقبل شهادته، وإن كان أجير مشترك تقبل<sup>(1)</sup>، وذكر في منية المفتي "من شرب الخمر لا تسقط عدالته إلا بالمداومة والإدمان"<sup>(2)</sup>، وذكر في جميع اللطائف "قال أبو حنيفة: من ترك الصلاة ثلاثة أيام ولياليها لا يستحق القتل ولكن يصير فاسقاً وعاصياً لا يصلح للشهادة ولا للقضاء ولا للتولية ولا سائر الأمانات"<sup>(3)</sup>، وذكر في فتاوى قاضي خان "من قام بالشطرنج أو غيره بأي شيء قام لا تقبل شهادته؛ لأن القمار<sup>(4)</sup> كبيرة وإن لم يقامر به إن دام على ذلك حتى شغله عن الصلاة أو يحلف فيه باليمين الباطلة [ق-ض 114] لا تقبل شهادته، ولا تقبل شهادة النائح والنائحة ولا شهادة آكل الربا والذي آخر الفرض بعد وجوبه إن كان له وقت معين كالصوم والصلاة بطلت عدالته إلا أن يكون<sup>(5)</sup> التأخير بعذر"<sup>(6)</sup>، وذكر في فتاوى البزاز "لا تقبل شهادة المغني والمغنية إذا كان يجمع الناس، وذكر شيخ الاسلام لأنه يجمعهم على الكبيرة؛ وهذا نص<sup>(7)</sup> في أن الغناء كبيرة %؛ ولا يجوز شهادة مدمن الخمر؛ والإدمان أن يكون في نية أن يشرب متى وجد، وكذا مدمن الشرب من سائر الأشربة"<sup>(8)</sup>، وذكر في البزازي "الموسر إذا لم يحج مع وجود الشرائط ولم يزكي ماله لا تقبل شهادته وبه أخذ الفقيه"<sup>(9)</sup> «(10) أبو الليث، العدالة شرط عندنا لوجود القبول لا لصحة القبول ففيه العدل، لا يجب على القاضي أن يقبل

(1) البزاز، الجامع الوجيز في مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان، 94/6.

(2) السجستاني، منية المفتي، لوحة 73.

(3) لجنة الفتوى، الدرر البهية من الفتاوى الكويتية، ط 1، (الكويت: إدارة الإفتاء بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 2015م)، 137/2.

(4) (القمار) سقطت من النسخة [ب].

(5) (يكون) سقطت من النسخة [ب].

(6) قاضي خان، فتاوى، 276/2.

(7) (نص) سقطت من النسخة [ب].

(8) البزاز، الجامع الوجيز في مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان، 101/6\_102.

(9) (الفقيه) سقطت من النسخة [ب].

(10) البزاز، الجامع الوجيز في مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان، 94/6.

شهادته، وأما لو قبل وحكم به صح حكمه، وذكر في الخلاصة: رجل لو لم يحضر الجماعة يجوز تعزيره وأخذ ماله، وذكر في قاضي خان "الفاسق إذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان يظهر فيه أثر التوبة، ثم قدّر ذلك بستة أشهر وقدر بعضهم سنة، [وفي الخلاصة نصف عام أو عام]<sup>(1)</sup>، والصحيح أن ذلك مفوض الى رأي القاضي<sup>(2)</sup>"<sup>(3)</sup> والله تعالى أعلم بالصواب

### باب الاختلاف بين المدعي والشاهدين والاختلاف بين الشاهدين<sup>(4)</sup>

ذكر في القنية "شهد أحدهما في دعوى الشتم أنه قال: يا فاجر. والآخر<sup>(5)</sup> يا فاسق لا تقبل هذه الشهادة، ولو ادعى على آخر ديناً بسبب فشده بالدين مطلقاً تقبل، وقال بعض المشايخ: لا تقبل، ولو ادعى المديون قضاء دينه، وهو ألف، فشهدوا [ق- و115] أنه أعطى لرب الدين ألفاً ولم يقولوا عن الدين فيه اختلاف المشايخ، ولو ادعى المديون إيصال الدين وشهدوا له بالإبراء تقبل لاحتمال حصول الإبراء بالاستيفاء، ولو ادعى المديون الإبراء وشهدوا أن المدعي صالح المدعى عليه بمال معلوم تقبل إن كان الصلح يبخص الحق لحصول الإبراء عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالإسقاط، ولو ادعى داراً ملكاً من ميت فشده أحدهما بإقرار الميت بيعاً منه والآخر بإقرار الميت أنها داره واختلفا في الوقت ينبغي أن تقبل، ولو ادعى على آخر ودیعة عشرة دنانير فشده أحد الشاهدين أن المدعي أعطاه عشرة أمانة وشهد الآخر أنه أعطاه عشرة ولم يقل أمانة لا تقبل، ولو ادعى المديون إيفاء دينه فشده أحدهما أنه قضى دينه والآخر أنه أعطاه لا تقبل، ولو ادعى المديون إيصال

(1) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(2) في النسخة [ب] (الحاكم).

(3) قاضي خان، الفتاوى، ج2 ص277.

(4) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(5) (الآخر) سقطت من النسخة [ب].

دينه فشهد أحدهما بالإيصال والآخر بإقرار رب الدين بالإيصال لا تقبل، وأصله أنه لو شهد أحدهما معاينة الفعل وشهد الآخر على الإقرار بذلك الفعل لا تقبل؛ لأحدهما شهدا بأمرين مختلفين، ولو ادعى على آخر ألفاً فشهد أحدهما أنه دفع إليه ألفاً والآخر على إقرار المدعى عليه [لا تقبل]<sup>(1)</sup>؛ لأن هنا قول وفعل فلا يجمع بين القول والفعل، بخلاف ما لو شهد أحدهما بألف للمدعى على المدعى عليه وشهد الآخر على إقرار المدعى عليه بألف تقبل لأنه ليس يجمع بين القول والفعل، ولو ادعى رجل على آخر أنه ضرب حمارة حتى مات وأقام عليه بينة، ثم أقام المدعى عليه بينة أن ذلك [ق-ض115] الحمار حي لا تقبل لأنها قامت على النفي، رجل جرح انساناً ومات وأقام أولياء المقتول بينة على أنه مات بسبب الجراحة، ثم أقام الضارب بينة على أنه براء منها ثم مات عشرة أيام فبينة الأولياء أولى<sup>(2)</sup>، وذكر في القنية "الوصي لو باع كرم الصغير ثم بلغ الصبي وادعى فيه غبناً وأقام عليه بينة، ثم أقام المشتري بينة على أن قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبينة الغبن أولى، والوصي باع شيئاً فادعى الورثة على المشتري بينة أن الوصي باعه منك بعد العزل من الوصاية فلا يصلح البيع؛ ولو أمام المشتري بينة على أن كان وصياً وقت الشراء فبينة المشتري أولى، ولو ادعى على آخر ديناً على مورثه وشهدوا أنه كان له على الميت دين لا تقبل حتى يشهدوا أنه مات وهو عليه"<sup>(3)</sup>، وذكر في فصول العمادي: "لو شهدوا بالرهن ولم يعلموا قدر الدين لا يجوز، ولو ادعى القتل وشهد أحدهما على القتل والآخر على الإقرار بالقتل لا تقبل، وذكر في منية المفتي "لو اختلف الشاهدان في الزمان والمكان لا يمنع قبول الشهادة عند الإمام الأعظم و عندهما يمنع ولو اختلفا في الإقرار، والإنشاء يمنع بالإجماع، ولو شهدا على الإقرار

(1) ما بين المعقوفتين في القنية(تقبل) وفي كتاب الناسخ (لا تقبل)

(2) الزاهدي، القنية، 312-314.

(3) المصدر السابق، 314-318.



بالباع واختلفا في الوقت والمكان تقبل، ولو ادعى عيناً في يد إنسان أنه له<sup>(1)</sup> غصبه الذي في يده؛ فشهد أحدهما أنه ملك المدعي والآخر على إقرار ذي اليد بالملك لا تقبل، ولو شهد أحدهما أنه أعتق عبده هذا وشهد الآخر أنه أعتق نصفه لا تقبل<sup>(2)</sup>، وذكر في الجامع الكبير: "لو ادعى داراً في يد رجل أنه [ق-و-116] اشتراها من فلان غير ذي اليد وهو ينكر ذلك وأقام المدعي<sup>(3)</sup> البينة أنها داره ولم يتعرض الى اشترائها فالشهادة باطلة، لأن الشهود قد شهدوا بملك مطلق وأنه [أقوى من] ملك بسبب، والله اعلم.

### كتاب الدعوى.

ذكر في القنية: "لو باع الوصي عبد الصبي فادعى المشتري فيه عيباً ولا بينة له يحلف الوصي على الثبات، والوكيل على عدم العلم، لأن العبد في يد الوصي فيعلم بالعيب ظاهراً بخلاف الوكيل، ولو قال المدعى عليه للمدعي: لا أعرفك؛ فلما ثبت الحق عليه بالبينة فادعى إيصاله إليه لا يسمع، رجل لو باع جارية ثم ادعى أنه كان اعتقها قبل البيع أو تزوجها لا يسمع وإن أقام البينة على إعتاقها تقبل، ولو ادعى زوج امرأة بعد موتها وهبت له نصف الصداق، ثم أقام البينة على أنها أبرأته قبل ذلك بسنة لا يسمع<sup>(4)</sup>، وذكر في الوقاية في مسائل شتى من اشترى شيئاً وغاب المشتري غيبة معروفة قبل نقد الثمن، فإن أقام البائع بينة بيعه منه لم يبع في دينه، وإن جهل مكان بيع، ولو ادعى عيناً في يد إنسان فقال: إنه لي؛ فسأله القاضي البينة فأقام بينة أنه ملك فلان، وأنا وكيله بالخصومة يصح، بخلاف ما لو قال: إنه ملكي ثم قال: إنه ملك فلان لا يسمع، رجل لو أقر أن الدار التي في يد فلان ملك

(1) (له) سقطت من النسخة [ب].

(2) السجستاني، منية المفتي، لوحة 68\_69.

(3) (المدعي) سقطت من النسخة [ب].

(4) الزاهدي، القنية، ص 321.

لزيد ثم ادعى أنها لنفسه لا يسمع، ولو ادعى الورثة ديناً في التركة بعد تمام القسمة صح، وذكر في القنية "لو ادعت المرأة أن زوجها قد طلقها بغير شرط، والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فالبينة فيه بينة المرأة، وذكر في الكنز لو وهبت مهرها [ق-ض 116] لزوجها فماتت فطالب ورثتها مهرها من الزوج فقالوا: كانت الهبة في مرض موتها، وقال الزوج بل في الصحة، فالقول قول الزوج، رجل لو قال عند غير القاضي هذا العين ملكي بسبب الشراء من فلان أو قال بسبب الإرث منه ثم ادعاه عند القاضي مطلقاً لا يسمع دعواه، وذكر في فصول العمادي: لو ادعى الورثة على غلام أنك كنت ملك أبينا إلى يوم موته ونحن وارثون، فأقام العبد بينة إني كنت ملك فلان آخر وإنه أعتقني تقبل بينة العبد"<sup>(1)</sup>، وذكر في الملتقط: "إذا اجتمع بينة البراءة وبينة الدين فبينة البراءة أولى"<sup>(2)</sup>، وذكر في الخلاصة: "لو ادعى رجل على آخر ألف درهم وأقام عليه البينة؛ فلو قال المدعى عليه: إن المدعي أقر باستيفاء هذا المال مني وأقام البينة عليه لا تسمع دعواه"<sup>(3)</sup>، وذكر في الفصول العمادي: "إذا ادعى ذو اليد النتاج والخارج ملكاً مطلقاً فيقضي لصاحب اليد وهذا إذا لم يؤرخا، فإن أرخا يقضي لمن سبق، وإن اتفقا في التاريخ تهاتر % البنيان وترك الدابة في يد صاحب اليد"<sup>(4)</sup>، وذكر في الوجيز: "لو قال المدعي عليه لم يكن عليّ شيء قط ثم أقام المدعي البينة عليه، ثم أقام المدعى عليه البينة أنه قضاها تقبل منه، ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا تقبل منه البينة على القضاء، ولو بعث القاضي أميناً أو أمينين إلى امرأة لا تخرج لليمين فقال الأمين: حلفها لا يقبل قوله إلا بشاهد"<sup>(5)</sup>، وذكر في شرح<sup>(1)</sup> الجامع الصغير: "رجل ادعى

---

(1) الكتاب مازال مخطوطاً لم يحقق.

(2) الكتاب مازال مخطوطاً لم يحقق.

(3) لم أقف عليه في الخلاصة.

(4) الكتاب مازال مخطوطاً لم يحقق.

(5) لم أقف عليه في الوجيز.

على ميت شيئاً ولم يعلمه الورثة ولم يكن للمدعي بينة استحلف المدعى عليه<sup>(2)""(3)</sup>، وذكر في الوقعات: "امرأة لو اشترت شيئاً من البائع ثم اختلفا [ق-و117] فقالت: كنت<sup>(4)</sup> رسول زوجي إليك وكان المبيع على وجه الرسالة ولا ثمن لك علي، وقال البائع بعته منك وعليك فالقول قول المرأة وعلى البائع البينة لأنها تنكر وجوب الثمن عليها، وذكر في الملتقط: "من استحلفه القاضي على حق فحلف عليه ثم المدعي أقام البينة على دعواه [بعده]<sup>(5)</sup>، فالقاضي يقبل البينة ويحكم به عليه"<sup>(6)</sup>، وذكر في الجامع الكبير: "رجل لو قال: إن هذا العبد كان لفلان ثم ادعاه أنه اشتراه منه وأقام عليه البينة تقبل بينته، لأن هذا غير مناقض للأول بل هو مؤكد له، فتقبل بينته"<sup>(7)</sup> على ادعائه<sup>(8)</sup>، وذكر في القنية: "قال برهان الدين صاحب المحيط: من له حق في العقار ولم يخاصم ثلاث سنين بطل حقه، وقال بعض العلماء: إذا لم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصر بطل حقه"<sup>(9)</sup>، وذكر في الزيلعي: "رجل لو ادعى من أقربائه فقال لي حق في هذا البناء فلا أجزى البيع فلا يسمع دعواه، ولو أقام البينة على حقه فله الثمن بقدره فالبيع جائز، لأن السكوت عن البيع رضا في حق ماله"<sup>(10)</sup>، وذكر في

(1) (شرح) سقطت من النسخة [ب].

(2) (عليه) سقطت من النسخة [ب].

(3) الكتاب مازال مخطوطاً لم يحقق.

(4) (كنت) سقطت من النسخة [ب].

(5) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(6) كتاب الملتقط مازال مخطوطاً لم يحقق. قدرى أفندي، وقعات المفتين، 169.

(7) (تقبل بينته) لأن هذا غير مناقض للأول بل هو مؤكد له فتقبل بينته) سقطت من النسخة [ب].

(8) ذكر أبو المعالي في كتابه الفقه النعماني هذه المسألة بقوله: "إذا قال عند القاضي: هذا العبد كان لفلان عام أول، ثم ادعى بعد ذلك أنه اشتراه منه وأقام البينة ولم يوقت الشهود وقتاً تقبل بينته؛ لأن إقراره بالملك في زمان سابق مؤكداً لشراء المشتري بعده؛ لأن ملكه ينسب على ملك البائع، ودعواه الشراء للحال يؤكد الإقرار بالملك قبل الشراء؛ لأنه يستدعي قيام الملك للبائع عند الملك ليصح البيع فلم يكن متناقضاً". ينظر: أبو المعالي، المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رحمته الله، 504/8.

(9) لم أقف عليه في كتاب القنية.

(10) ذكر الزيلعي في كتابه تبين الحقائق شرح كنز الدقائق بقوله: "إذا ادعى داراً في يد رجل صالح معه على مال معلوم فإن كان الصلح عن إقرار تحب للشفيع فيه الشفعة؛ لأن صاحب اليد مقر بأن الدار كانت للمدعي وإنما صارت له بهذا

الوجيز: "رجل لو باع عقاراً أو داراً وابنه وامراته وأخوه حاضر فيه أو غائب ثم حضر وعلم بيعه، ويتصرف المشتري أياماً، ثم ادعى الابن أو المرأة أو الأخ أنه ملكه؛ اتفق مشايخنا أنه لا تسمع مثل هذه الدعوى لأن ترك منازعتهم فيه إذن"<sup>(1)</sup> وكذا في العتائية، ذكر في منية الفقهاء: "رجل لو رأى غيره يبيع أرضاً أو داراً أو كرمًا فقبضه المشتري ويتصرف فيه زماناً وهو ساكت سقط"<sup>(2)</sup> دعواه، كذا في شرح الكنز، وذكر في لطائف الفقه: "من باع ملك غيره وقبض المشتري وذهب وصاحبه حاضر في مجلس البيع أو غاب عنه، ثم حضر [ق-ض117] وعلم بالبيع فسكت فلا ينازع البائع بالمشتري فإن ذلك السكوت منه رضا بالتسليم"<sup>(3)</sup> كذا في جامع الفصولين، وذكر في القنية: "رجل لو باع أرضاً وسلمها إلى المشتري ثم هو يتصرفها مدة زرعاً وبناءً وجاره ساكت ثم ادعى أنها ملكه لا يسمع دعواه إن كان حاضراً وقت البيع والتسليم، وساكتاً وقت تصرف المشتري قيل له فلو لم يتصرفها المشتري ولكن كان ساكتاً وقت البيع والتسليم لا يسقط دعوى الجار بهذا القدر بخلاف ما اختاره المتأخرون فيها، إذا باع وسلم وولده أو زوجته حاضرة ساكتة حيث يسقط"<sup>(4)</sup> بهذا القدر دعواه، رجل لو تصرف أرضاً زماناً ثم جاء رجل آخر فيتصرف بتلك الأرض، فالأول

---

الصلح فصار بمنزلة الشراء فإن كان ما وقع عليه الصلح مثلياً أخذها الشفيع من صاحب اليد، وإن كان غير مثلي أخذها بالقيمة، وإن كان الصلح عن إنكار فلا شفعة للشفيع فيها؛ لأن من زعم المدعى عليه أن الدار كانت له وإنما بذل المال للمدعي لدفع باطل خصومته لا بدلاً للدار ولكن الشفيع يقوم مقام المدعي وله أن يدلي بحجته فإن أقام البينة على صاحب الدار أن الدار كانت للمدعي، أو حلف المدعي عليه فنكل فله الشفعة؛ لأنه تبين أن الدار إنما حصلت فصار بمنزلة الشراء". ينظر: عثمان بن علي بن محجن البارع، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت ٧٤٣ هـ)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشَّيْخ ط 1، (القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، 1313هـ)، 33/5.

(1) جاء في الوجيز بعبارة أخرى: "إذا باع عقاراً وامراته أو ولده حاضر ساكت ثم ادعاه لنفسه قال صاحب المنظومة اتفق أساتيدنا على أنه لا يسمع دعواه ويجعل سكوته رضا للبيع قطعاً للتزوير والأطماع والحيل والتلبيس وجعل الحضور وترك المنازعة". ينظر: البزاز الكردي، الجامع الوجيز في مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان، 406.

(2) لم أقف عليه في كتاب منية الفقهاء.

(3) لم أقف عليه في كتاب لطائف الفقه.

(4) (يسقط) سقطت من النسخة [ب].

رآه ولم يدّع ومات على ذلك ثم ادعى ولد الأول أنها أرض أبي لا يسمع؛ لأن أباه رآه ولم يدّع فإنه دليل الترك فاستقر الثاني<sup>(1)</sup>، وذكر في فصول العمادي: "إذا رأى أجنبياً يبيع من أعيان ماله فسكت لا يصير مأذوناً ببيع ذلك العين، وكذلك المرتحن إذا رأى الراهن يبيع الرهن فسكت ولم ينهه عن البيع لا يصير مأذوناً في البيع، وكذلك إذا رأى عبده يتزوج أو أمته زوجت نفسها ولم ينهها لا يصير إذناً لهما في النكاح"<sup>(2)</sup>، وذكر في الجامع الكبير: "رجل لو ادعى على مجهول النسب أنه عبده وهو ينكر ويقول أنا حر الأصل، فالقول له لأنه متمسك بالأصل وهو الحرية"<sup>(3)</sup>، وذكر في الوقعات: "قال أهل الفتوى: لا يسمع الدعوى منذ ستة أشهر أو بعد ثلاثة أشهر إلا أن يكون أحد الخصمين غائباً لا يعلم مكانه أو يكون المدعي صبيّاً أو مجنوناً وليس له وليٌّ، أو يكون [ق-و118] المدعى عليه أميراً جباراً يخاف المدعي عنه"<sup>(4)</sup>، وذكر في الوقعات: رجل لو رأى ملكه في يد رجل آخر فلم يخاصم معه ثلاث سنين وهو في المصر بطل حقه.

### باب في تنازع الزوجان في متاع البيت.

ذكر في منية المفتي: "رجل لو قال لامرأته اغزليه لنفسك فالغزل لها لأنه هبة، ولو قال لها اغزليه ولم يزد لي أو لك<sup>(5)</sup> فالغزل له ولها أجر المثل، كما لو دفع غزلاً إلى حائك ينسجه بالنصف ولو قال اغزليه ولم يزد لك فالغزل لها، وعليها مثل القطن وإن لم يأذن ولم ينه حتى غزلت، فإن الزوج بائع القطن، فالغزل لها وعليها مثل قطنه لأنها للتجارة"<sup>(6)</sup>، وذكر في

(1) الزاهدي، القنية، ص326.

(2) الكتاب مازال مخطوطاً لم يحقق.

(3) لم أقف عليه في كتاب الجامع الكبير.

(4) لم أقف عليه في كتاب الوقعات.

(5) (فالغزل لها لأنه هبة ولو قال لها اغزليه ولم يزد لي أو لك) سقطت من النسخة [ب].

(6) السجستاني، منية المفتي، لوحة 103.

الطحاوي: "إذا تنازع الزوجان في متاع البيت؛ فإن كان الزوج قد جاء بالصوف وأمر امرأته بالغزل ففعلت المرأة، فالمتاع للزوج، ويجب عليه أجر المثل لامرأته، فإن لم يأذن الزوج ولم يأمرها ففعلت المرأة فالمتاع للمرأة ويجب عليها للزوج قيمة الصوف، وإن كان لا يعرف أمرها أو لم يأمرها فهو بينهما نصفان"<sup>(1)</sup>، وذكر في النافع: "امرأة بلغها أنه مات زوجها فاعتدت ثم زوجت"<sup>(2)</sup> نفسها زوجاً آخر فولدت ولداً ثم جاء زوجها الأول حياً، قال أبو حنيفة: الولد للأول ثم رجع عن هذا القول، وقالوا الولد للثاني"<sup>(3)</sup>، وذكر في شرح الإيضاح: "إذا اختلف الزوجان في متاع البيت والنكاح بينهما قائم أو ليس بقائم؛ فإذا ادعى كل [واحد]<sup>(4)</sup> منهما أن المتاع كله للزوج فيما يصلح له كالعمامة والقلنسوة والقباء والطيلسان والسلاح والمنطقة والكتب وما أشبه ذلك، فالقول فيها قول الزوج مع يمينه، لأن الظاهر شاهد وما يصلح للنساء كالدرع [ق-ض 118] والخمار والملحفة ونحوها فالقول قول المرأة مع يمينها لأن الظاهر شاهد لها، وللزوج فيما يصلح لهما وهو كالفرس والأمتعة والأواني فالقول له مع يمين، والدقيق والمنزل والعقار والمواشي والنقد، ولأن المرأة وما في يدها في يد الزوج، رجل لو عمر دار زوجته بماله بإذنهما ولعمارتها لها ولنفسه بلا إذنهما"<sup>(5)</sup> كذا في الكنز، وذكر في تنمية الدهر: "امرأة لو نسجت في بيت أبيها أشياء كثيرة من إبريسم"<sup>(6)</sup> كان يشتريه أبوها ثم الأب فقال:

(1) ذكر السرخسي مسألة اختلاف الزوجين بقوله: "إذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما كان للنساء كالدرع والخمار والمغازل وما أشبه ذلك فهو للمرأة وما كان للرجال كالسلاح والقباء والقلنسوة والمنطقة والطيلسان والسرراويل والفرس فهو للرجل وما كان للرجال والنساء كالخادم والعبد والشاة والفرش فهو للرجل في قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - إن كانا حيين، وإن مات أحدهما ووقع الاختلاف بين الحي منها وورثة الميت فهو للباقي منهما أيهما كان". ينظر: السرخسي، المبسوط، 313/5.

(2) ثم زوجت سقطت من النسخة [ب].

(3) لكتاب ما زال مخطوط لم يحقق.

(4) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(5) لم أقف عليه في كتاب حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح شرح نور الإيضاح.

(6) الأبريسم: الحرير. لسان العرب: (برسم).

هذه الأشياء تكون لهذه المرأة لا يكون ميراثاً باعتبار العادة، وذكر في القنية أحد الورثة<sup>(1)</sup>،  
لو أقام البينة على إقرار صاحبه أنه يرث من ميراث أبيه والميراث أعيان لا تقبل بينته<sup>(2)</sup>.

### كتاب الإقرار.

ذكر في القنية: "ولو استأجر داراً من رجل فهو إقرار بالملك له، ولو مات المديون  
قبل تمام الأجل فطالب الدائن من ابنه ذلك الدين، فقال الابن لآخر حتى يحل الأجل فهو  
إقرار منه بالدين له، رجل لو ادعى امرأة نكاحاً فأنكرت الزوج ثم طلبت منه المهر فهو إقرار  
بالنكاح له، رجل لو قال لفلان علي ألف درهم فقال ذلك الفلان مالي عليك شيء برؤ  
المقر مما أقر به لأنه كذبه فيما قاله، حتى لو عاد الى التصديق لا يستحق عليه شيء، رجل  
لو قال لآخر عليك كذا فادفعها إلي، فقال استهزاء: نعم، فهو إقرار ويؤخذ به، رجل لو  
ادعى على آخر أربع مائة درهم فقال له: دفعت لك من ذلك القدر ثلاثمائة درهم فهو إقرار  
بالقدر المدعى، رجل لو أقر لغيره بمال والمقر له يعلم أنه كاذب في إقراره لا يحل له ذلك المال  
ديانةً إلا أن يسلمه بطيب [ق-و119] نفسه، فيكون له هبة منه ابتداءً"<sup>(3)</sup> كذا في منية  
المفتي.

وذكر في الكنز: "لو أقر بدين أو غيره ثم قال: كنت كاذباً فيما أقررت حلف المقر  
له على أن المقر ما كان كاذباً فيما أقر وليس بمبطل فيما تدعيه عليه لأن الإقرار ليس سبب  
للملك، قول الناس في العادة جميع ما في يدي حق وملك لفلان فهو في عرفنا محمول على

---

(1) لم أقف على الكتاب.

(2) الزاهدي، القنية، 336.

(3) الزاهدي، القنية، 339-344.

وجه الكرامة، رجل لو أقر بعنق عبده فكذبته العبد لا يرد الإقرار"<sup>(1)</sup>، وذكر في منية المفتي: "لو قال ما في يدي من قليل وكثير من عبد أو غيره لفلان صح الإقرار، قوله جميع ما لي ما ملكته فهو لفلان فهو هبة بتوقف القبض"<sup>(2)</sup>، وذكر في الجامع الصغير: "رجل لو قال لآخر: أخذت<sup>(3)</sup> منك ألفاً وديعة فهلكت، وقال صاحب المال أخذتها غصباً فهو ضامن لأنه أقر بسبب الضمان وهو الأخذ"<sup>(4)</sup>، وذكر في منية المفتي: "الإقرار يصح بلا قبول المقر له فالمملك يثبت له بلا تصديق وقبول ولكن يبطل برده والمقر له إذا صدق الإقرار ثم رد لا يبطل، ولو قال: لا تشهدوا علي بعنق عبدي هذا كان حراً، ولو قال اكتموها علي طلاق امرأتي لم يكن طلاقاً، ولو قال لفلان علي دراهم لا بل دينار يلزمانه، ولو أقر بعدم الدخول أنه طلقها قبل الدخول لزمه مهر ونصف"<sup>(5)</sup> الله أعلم.

#### باب إقرار المريض وبيعه [وتبرعاته]<sup>(6)</sup>

ذكر في الفروق: "رجل لو أقر لوارث ولأجنبي لا يصح إقراره ولو أوصى لوارث، والأجنبي تصح وصيته في حق الأجنبي دون الوارث، والفرق بينهما لأن عمل الوصية يكون في المستقبل فقد خرج الوارث من البين ولم يبق له فيه شركة فتصح الوصية [ق-ض 119] في حق الأجنبي بخلاف الإقرار لأنه إخبار عن زمان الماضي فلا يصير للأجنبي شيء إلا وأن يكون للوارث فيه شركة فلا يزول يبطل"<sup>(7)</sup>، وذكر في القنية "لو قالت المريضة ليس لي على

(1) أحمد بن محمد بن محمد، أبو الوليد، لسان الدين ابن التَّيْسُوتَةِ الثَّقَفِي الحَلَبِي (ت ٨٨٢هـ)، لسان الحكام في معرفة الأحكام، ط2، (القاهرة: الباي الحلي، 1973م)، 268.

(2) السجستاني، منية المفتي، لوحة 107.

(3) (أخذت) سقطت من النسخة [ب].

(4) الشيباني، الجامع الصغير، 416.

(5) السجستاني، منية المفتي، لوحة 106\_108\_113.

(6) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(7) لم أقف عليه في الفروق.



زوحى صداق ولا عليه حقٌ لا قليل ولا كثير ليس لورثتها أن يطلبوا المهر من الزوج، ولو قالت المريضة ليس لي على زوحى صداق لا يبرأ منه زوجها عندنا، وعند الشافعي يبرأ، % ولو أقرت في مرض موتها باستيفاء مهرها من زوجها [لا يبرأ منه الزوج]<sup>(1)</sup>، رجل لو أقر في مرض موته أن هذه البقرة صداق امرأته لا يصح، لو قال مريض في مرض موته ليس لي شيء في الدنيا ثم مات، فلورثته أن يحلفوا زوجته وابنه على أنهما لا يعلمان شيء من تركة المتوفى<sup>(2)</sup>، وذكر في فتاوى البزازي: "المعتبر في مرض [الموت]<sup>(3)</sup> في حق الوصية والطلاق أن لا يقدر على الخروج إلى المسجد، وفي حق السوق أن لا يقدر على الخروج إلى الدكان، وفي حق المرأة أن لا يقدر على الخروج على السطح ولو قام إلى حوائجه في البيت كالمشي إلى الخلاء، ولا يقوم بحوائجه خارج البيت فهو في حكم مرض الموت عند عامة المشايخ، وذكر في الخلاصة "رجل لو أقر لامرأته بمهر في مرض موته ثم أقامت الورثة البينة أن المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياته لا تقبل، والمهر لازم، وذكر في الخزانة: لو قالت في مرض موتها لا مهر لي على زوجي"<sup>(4)</sup>، ذكر الخصاص أنه يصح إقرارها وهذا خلاف الرواية، وذكر في منية المفتي "رجل لو أقر لامرأته بدين المهر يصح بمهر المثل كاملاً، ولو [ق-و120] باع المريض شيئاً من ورثته لا يصح أصلاً عند الإمام [الأعظم]<sup>(5)</sup> وعندهما يصح بقيمته أو أكثر"<sup>(6)</sup>، وذكر في خزانة الفقهاء: مريضة لو أقرت في مرض موتها باستيفاء مهرها من زوجها ثم ماتت وهي منكوحة أو معتدة لا يصح إقرارها، امرأة لو وهبت مهرها لزوجها ثم ماتت فلورثتها أن

(1) ما بين المعقوفتين في القنية (يبرأ منه الزوج).

(2) الزاهدي، تقنية، 345.

(3) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(4) نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي، أبو الليث، خزانة الفقهاء وعيون المسائل، تح: صلاح الدين الناهي، ط1، (بغداد:

المطبعة الأهلية، 1965م)، 288.

(5) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(6) السجستاني، منية المفتي، لوحة 112.

تطالب مهرها من زوجها، ولو قال ورثة المرأة كانت هبة مهرها في مرض موتها فقال الزوج لا بل هي في الصحة فالقول قوله، رجل لو أقر في مرض موته بعبد بعينه لامرأته ثم أعتقه بعد ذلك، فإن صدقه الورثة فعتقه باطل، وإن كذبوه جاز من الثلث، ولو أعتق عبده في مرض موته ولا مال له غيره ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة منه جاز من ثلث وبقي في الثلثين<sup>(1)</sup> [من]<sup>(2)</sup> قيمته، بخلاف ما لو باع عين ماله من أجنبي في مرض موته ثم أقر باستيفاء ثمنه حيث يصح من جميع المال، ولو أقر المريض باستيفاء دين وجب له في الصحة يصدق سواء كان عليه دين الصحة أو الإقرار<sup>(3)</sup> لأجنبي في مرضه ثم قال: هو ابني ثبت نسبه وبطل إقرارها، صبي لو كان في يد رجل قيل له هذا ابنك فأومئ برأسه يثبت نسبه منه، ذكر في القنية "لو قال المجروح: لم يجرحني فلان، ثم مات المجروح ليس لورثته أن يدعوا على الجراح دية بهذا السبب"<sup>(4)</sup>، والله تعالى أعلم بالصواب.

### كتاب الوكالة.

ذكر في القنية "لو وكل مجنوناً بطلاق امرأته فقبل الوكالة في جنونه ثم أفاق فهو على وكالته، لأن بالإفاقة يزداد التمكن من [ق-ض 120] التصرف ولا يزول ما كان ثابتاً، لو وضع الوكيل بالبيع متاع موكله في دكان نفسه ثم قام عنه واستحفظ جاره وضاع المتاع فالضمان على الوكيل، إن لم يكن المستحفظ في عياله، ولا ضمان على الجار إن لم يقصر في الحفظ، رجل لو دفع متاعه الى دلال فوضعه في دكان من ليس في عياله ولا يريد شراءه فضاع المتاع يضمن، وإن كان يريد شراءه فتركه عليه ليراه وليري غيره فأبق أو هلك المتاع في

(1) السمرقندي، خزائن الفقهاء وعيون المسائل، 288-289.

(2) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(3) في النسخة [ب] (الإقرار أو الصحة).

(4) الزاهدي، القنية، 345.

يده لا يضمن، قال بعض المشايخ: يضمن لأنه أمين فليس له أن يودع غيره دلال، ولو دفع ثوباً الى ظالم لا يمكن استرداده ولا أخذ ثمنه يضمن إذا كان الظالم معروفاً بذلك، رجل لو قال لآخر: بع حماري فذهب المأمور بالحمار لبييع فلم يجد مشترياً فأدخله في اصطبل موكله لا ينعزل حتى يسلم<sup>(1)</sup> الى موكله، رجل لو وكل رجلاً بأن يشتري له هذا العبد فوكل الوكيل وكيلاً<sup>(2)</sup> فاشتره يقع للوكيل الأول، ولو قال له اشتره لموكلي يقع للثاني ولا يصح توكيله في حق نفسه ولا لموكله، امرأة لو قالت لرجل زوجني ممن شئت فزوّجها من نفسه لا يجوز، ولا يجوز التوكيل بالخصومة بغير رضا الخصم ولو رضي به ثم مضى يوم فقال لا أرضى به لا يصح، المرأة التي تخرج من بيتها لقضاء حاجتها ولأجل حمامها تكون (مخدرة)<sup>(3)</sup> بشرط أن لا تخالط الرجال<sup>(4)</sup>، وذكر في تنمية الدهر: "سئل حسن بن علي عن رجل وَّكَل رجلاً بإحياء الموات فأحياه الوكيل أهو للوكيل أم للموكل؟ فقال: إن أذن له الإمام بالإحياء كان الإحياء للموكل وإلا فللوكيل كما في الاحتطاب الاحتشاش"<sup>(5)</sup>، وذكر في منية المفتي "ولو وكل غائباً فبلغه الخبر ورد فلم يعلم الموكل [ق-و-121] حتى قبل يجب أن يصح كالوصي إذا رد فلم يعلم الوصي به حتى مات ثم قبل صح، رجل لو وكل آخر بشراء حمار أو فرس ونحوهما ولم يبين الذكورة والأنوثة صح الوكالة، رجل لو أمر آخر بشراء فاكهة فأى فاكهة تباع في السوق جاز، وكذا<sup>(6)</sup> وكله بشراء دهن، ولو قال زوّجني امرأة سوداء فزوجه بيضاء لا يجوز، ولو قال زوّجني عمياء فزوجه بصيرة جاز، [ولو]<sup>(7)</sup> بلغ للوكيل كتاب موكله إليه فإذا علم [ما]<sup>(1)</sup> فيه

(1) (يسلم) سقطت من النسخة [ب].

(2) (وكيلاً) سقطت من النسخة [ب].

(3) مخدرة: (المسترة) جارية مسترة مخدرة، المعجم الوسيط، 416/1.

(4) المصدر السابق، 353\_350\_349\_348\_346.

(5) البلخي، الفتاوى المالكية المعروفة بالفتاوى الهندية، 381/5.

(6) (وكذا) سقطت من النسخة [ب].

(7) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

ينعزل وكذا وصول رسول أو أخبره به عدل أو اثنان غير عدلين انعزل، ولو وكل رجلاً بطلاق امرأته فطلقها اثنتين لم يجز عند [الإمام]<sup>(2)</sup> الأعظم، وقالوا وقعت واحدة، الوكيل لا يملك إخراج نفسه عن الوكالة بغير علم الموكل، ولو باع الوكيل بحضرة الموكل فالعهددة على الوكيل دون الموكل<sup>(3)</sup>، وذكر في المنية "امرأة لو اشترت شيء فقالت كنت رسول زوجي ولا ثمن لك علي فقال البائع بعته منك فالقول للمرأة"<sup>(4)</sup>، وذكر في متفرقات الكنز: "لو قال لآخر: وكلتك بيع هذا فسكت صار وكيلاً ولو وكلها بطلاق امرأته لا يملك عزلها، ولو وكله بأن يهب عبده فوهب الوكيل ثم رجع في هبته لم يكن له أن يهبه مرة أخرى"<sup>(5)</sup>، وذكر في الوقعات: "امرأة اشترت شيئاً من إنسان ثم اختلفا فقالت المرأة: كنت رسول زوجي إليك وكان البيع على وجه الرسالة ولا ثمن عليّ لك، وقال البائع لا بل بعته منك وعليك الثمن فالقول قول المرأة، وعلى البائع البينة لأنه ينكر الوجوب عليها بعد التوكيل بالبيع بالنقد، لو باع بالنسيئة لا يجوز، وكل بالنسيئة فباعه نقداً بما يباع نسيئته جاز وإلا فلا، وقيل جاز مطلقاً الوكيل [ق-ض 121] بالبيع المطلق إنما يملك البيع بغبن فاحش عند الإمام إذا لم يكن له<sup>(6)</sup> قيمة معلومة في البلد كاللحم والخبز، الوكيل بشراء شيء بعينه يملك الشراء بثمن، ولو قال اشترى داراً لم يصح إلا ببيان الثمن، ولو قال اشتريت ثوباً أو دابة لم يصح وأن يمين الثمن"<sup>(7)</sup>، والله تعالى أعلم بالصواب.

## كتاب الكفالة.

- (1) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].
- (2) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].
- (3) السجستاني، منية المفتي، لوحة 67\_72\_78.
- (4) المصدر السابق، لوحة 46.
- (5) شيخ زاده، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، 741/2.
- (6) (له) سقطت من النسخة [ب].
- (7) قدرى أفندي، الوقعات المفتين، 148.

ذكر في القنية "ولو قال لآخر تكفل عني بما علي من الدين فقال فليكن وكتب في القباله: تكفلت لفلان بن فلان بهذا القدر المذكور في هذه القباله ولم يتلفظ بها، ليس للدائن أن يطالبه بها ولا يصح هذه الكفالة وإن قبل الدائن الخط كتبت الكفالة في الخط بعد طلب الدائن كفالاته كفالة وإن لم يتلفظ، ولو قال: (انجه ترابو فلان است من بدهم) <sup>(1)</sup> فهذا وعد لا كفالة ما لم يتلفظ بلفظ يدل على الالتزام نحو: كفلت، ضمننت، عليّ، إلي، ولو قال (فردا اين مال دي بدهم) ليس بكفيل، ولو قال (أين مال فردا بنو تسليم كتم) <sup>(2)</sup> فهو كفيل، ولو قال أنا في عهدة مالك على فلان وقبل الدائن لم يصير كفيلاً، ولو كفّل رجل لرجل بنفسه فقال إن عجز عن تسليم مالك الى ثلاثة أيام فعليّ ذلك المال ثم حبس بحق أو بغير حق أو لمرض يتعذر إحضاره يلزمه المال بعد الثلاثة أيام، ولو كفّل بنفسه رجل على أن سلمه إلى المكفول به متى طالبه به ثم سلمه إليه قبل أن <sup>(3)</sup> يطالبه به ولم يقبله يبرأ من الكفالة، لأن حكم الكفالة وجوب التسليم وهو ثابت في المال، ولو كفّل بنفسه في البلدة وسلمه في الرستاق <sup>(4)</sup> صح إن كان في تلك القرية حاكم، ولو صالح الدائن مع الأصيل [ق-و-122] يبقى الكفيل بالمال على كفالاته إن كان الصلح يبخس الدين وإلا فلا براءة، الأصيل إنما توجب براءة الكفيل إذا كانت بالأداء أو بالإبراء فان كانت بالحلف فلا، لأن الحلف يغير براءة الحالف فحسب، ولو مات الكفيل بالمال فللدائن أن يطلب الدين من ورثته وكذا اذا كانت الكفالة بمال مؤجل فمات الكفيل قبل الأجل والأصيل <sup>(5)</sup>، وذكر في منية المفتي "لو كفّل عن رجل بمال بغير أمره فبلغه فأجاز فأدى لا يرجع عليه، ولو سلم المكفول عن نفسه

(1) معناها بالفارسية: هذا ما سأقدمه. إبراهيم الدسوقي شتا، المعجم الفارسي الكبير، 350، 27، 77.

(2) معناها بالفارسية: أين ممتلكات الغد. إبراهيم الدسوقي شتا، المعجم الفارسي الكبير، 550، 66، 80.

(3) (أن) سقطت من النسخة [ب].

(4) الرستاق: كلمة أعجمية تعني القرية. لسان العرب: مادة (رستق).

(5) الزاهدي، القنية، ص 354\_355\_356\_357\_358.

ولم يقل عن كفالي يجب أن لا يبرأ، رجل لو كفل لنفس رجل<sup>(1)</sup> على أنه لم يوف به غداً فعلي ما على الأصيل صح، ولو قال كفلت لك بنفس فلان على أني إن لم يوافيك<sup>(2)</sup> به غداً فعلي ألف وقبل المكفول له صح<sup>(3)</sup>، وذكر في منية المفتي: الكفالة بالنفس تورث، والكفيل بالنفس إذا أقر عند القاضي لا يحبس، أو أمره رجل لو قال لضيفه وهو يخاف على حمارة من الذئب: إن أكل الذئب حمارك فأنا ضامن، فإن أكله الذئب لم يضمن<sup>(4)</sup>، وذكر في القنية "وكيل لو باع وضمن الثمن لموكله على المشتري لا يصح لأنه يلزم المطالبة على نفسه لنفسه<sup>(5)</sup> وأنه باطل، وكذا لو باع المضارب ضمن الثمن لرب المال، وكذا لو باع الوصي أو الأب وضمن القاضي أو لليتيم بعد بلوغه لم يجز، بخلاف القاضي أو أمينه لو باع ضمن لليتيم بعد بلوغه جاز<sup>(6)</sup>، وذكر في منية المفتي لو قال: (اشنابي فلان يرمن) قال الفقيه أبو جعفر: يصير كفيلاً بالنفس، وقال الفقيه أبو الليث لا وبه يفتى ومن قال: (انج نزاير فلان است من ادرا جواب كريم)<sup>(7)</sup> فهو كفالة بالعرف<sup>(8)</sup>، وذكر في الجامع الصغير: "من كفل عن رجل [ق-ض 122] بأمره بما ذاب أو ما قضى له عليه لفلان عليه فغاب المكفول عنه وأقام المدعي البينة على الكفيل بألف لم يقبل حتى يحضر المكفول عنه، وإن كانت الكفالة بغير أمره قضى على الكفيل خاصة<sup>(9)</sup>، وذكر في فصول العمادي لو مات الكفيل بالمال

(1) في النسخة [ب] (رجل لو كفل لنفس رجل).

(2) في النسخة [ب] (يوافيك).

(3) السجستاني، منية المفتي، لوحة 149\_150.

(4) المصدر السابق، لوحة 150\_151.

(5) (لنفسه) سقطت من النسخة [ب].

(6) الزاهدي، القنية، 356\_357.

(7) معناها بالفارسية: ليس الأمر كذلك، سأعطيك إجابة سخية. إبراهيم الدسوقي شتا، المعجم الفارسي الكبير، 400 ، 69، 650.

(8) السجستاني، منية المفتي، لوحة 149\_150.

(9) الشيباني، الجامع الصغير، ص 373.

فللدائن أن يطالب من ورثته، وذكر في القنية "ليس للدائن أن يطالب المديون بالكفيل قبل حلول الأجل. رجل له دين على آخر<sup>(1)</sup> مؤجل الى شهر وثبت عند القاضي أن المديون يذهب سنة إلى بعيد ويطالب الدائن كفيلاً بالدين يقبضه إذا حل الأجل، فإن عرف المديون بالمطل والتسويق يأخذ منه كفيلاً وإلا فلا، وقال بعض المشايخ<sup>(2)</sup>: ليس له أخذ الكفيل مطلقاً"<sup>(3)</sup>، والله تعالى أعلم.

### كتاب الصلح.

ذكر في القنية "الصلح بعد الحلف لا يصح، وروى محمد عن أبي حنيفة أنه يصح، وجه عدم الصحة لأن اليمين بدل عن المدعي، فإذا حلف المدعي فقد استوفى البذل فلا يصح، وصي لو ادعى على رجل ألفاً لليتيم ولا بينة له فصالح بخمسائة عن الألف عن إنكار، ثم وجد بينة عادلة فله أن يقيمها على ألف، وكذا اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ، وإذا لم يكن للأب أو للوصي بينة على ما يدعي للصبي فصالح بأقل منه يجوز"<sup>(4)</sup>، وذكر في منية المفتي "صلح وصي الأب بمنزلة صلح الأب، وصي الأب لو صالح عن القصاص في النفس ذكر أنه لا يجوز"<sup>(5)</sup>، وذكر في الجامع الصغير: إذا كان للصبي دين على آخر فصالحه الأب على مال قليل ولا بينة له جاز، ولو كان الدين ظاهراً بالبينة<sup>(6)</sup> أو الاقرار جاز صلح الأب على ما يتغابن الناس، ولو صالح عن دم عمد على عبد [ق-و 123] جاز بيعه قبل القبض، ولو ادعى على آخر ألفاً فأنكر فصالح على عشرة دينار، ثم افترق من غير قبض لم

---

(1) (آخر) سقطت من النسخة [ب].

(2) في النسخة [ب] (بعضهم).

(3) الزاهدي، القنية، 355.

(4) الزاهدي، القنية، 359\_360\_361.

(5) السجستاني، منية المفتي، لوحة 149.

(6) (بالبينة) سقطت من النسخة [ب].

يصح لأنه صرف في زعم المدعي، ولو صالح عن دعوى كرم أو دار على دراهم أو صالح عن مائة على نصف<sup>(1)</sup> فالقبض قبل الافتراق ليس بشرط، وصلاح السكران جائز، ولو ادعى [على]<sup>(2)</sup> مجهول النسب أنه عبده فأنكر ثم صالح على مائة جاز، ولو صالح عن مال كيلي أو وزني يشترط بيان القدر والوصف، ولو صالح عن دراهم على كيلي في الذمة فافتراق قبل القبض بطل، ولو قبض بدل الصلح بشرط أن كان ديناً بدين يجوز وإلا لا، رجل لو ادعى على صبي داراً فصالحه أبوه على مال الصبي فإن كان للمدعي بينة جاز، وإن كان بمثل القيمة أو أكثر بما يتغابن فيه الناس، وإن لم يكن بينة أو كانت غير عادلة لا، الله أعلم.

### كتاب الرهن.

ذكر في القنية: "حمّامي لو وضع المصحف الرهن في صندوقه ثم وضع عليه قصعة فيها ماء فانصب الماء على المصحف فهلك يضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئاً"<sup>(3)</sup>، وذكر في منية المفتي "لو باع الراهن المرهون وسلّمه الى المشتري يخير المرتهن إن شاء ضمن الراهن، وإن شاء ضمن المشتري، وإن شاء أجاز البيع وأخذ الثمن، وهذا إشارة الى أن البيع موقوف القاضي؛ يجبر الراهن على بيع الرهن لقضاء الدين، فإن أبى فالقاضي يبيع لكن هذا في الرهن عند العدل لو مات أو جنّ لا في كل رهن عند الإمام [الأعظم]<sup>(4)</sup>، كسب المرهون وما وهب له أو تصدق عليه لا يدخل في الرهن وما تولد منه، ومن جملة الأرش والعقر يدخل في الرهينة مصحف رهن أو كتاب ليس له أن يقرأ [ق-ض 123] فيه بغير إذنه، فبالإذن ما دام يقرأ كان عارية، فإذا أفرغ عاد رهنأ ولو غاب الراهن وخاف المرتهن

---

(1) في النسخة [ب] (نصفها).

(2) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(3) الزاهدي، القنية، 362.

(4) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].



هلاك الرهن المنقول رفع الى القاضي حتى يبيعه ويدفع ثمنه إلى المرتهن مؤنة الرهن على الراهن ومداواته على المرتهن إذا كان الدين والقيمة سواء، وإن كان الدين أقل فمداواته بينهما بالحساب ولو كان الرهن كرمًا ما، فالسقي والعمارة والخارج على الرهن والحفظ على المرتهن، ولو استأجر نائحة أو مغنية ورهن منها فضاع لم يضمن<sup>(1)</sup>، وذكر في القنية "الأجل في الرهن يفسد الرهن؛ لأن حكمه حبس مستدام، وفي الدين لا الرهن والمرتهن إذا عقدا عقد الرهن والرهن لديهما فقبضه المرتهن، والراهن ساكت، ينبغي أن يصير رهنًا، لو رهن في الشتاء ضيعته والمرتهن يشتمل على أشجار مثمرة وأباح له أكل الثمار فلما ابتاع الثمار في الصيف أكلها بناء على تلك الإباحة لا شيء عليه ولا يسقط من دينه شيئًا، ولو اختلف فقال الراهن: الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا فالقول للمرتهن، ولو أبق الراهن منذ سنين فلا يعرف أحْي أم هو<sup>(2)</sup> ميت؟ والرهن قلنسوة لا يمكن له حفظها فللمرتهن أن يبيعها بإذن القاضي ويأخذ الثمن بالدين"<sup>(3)</sup>، وذكر في الجامع الصغير "رجل لو سلط المرتهن على بيع الرهن فمات الراهن فله أن يبيعه بغير محضر الوارث لأنه لا ينعزل بموته"<sup>(4)</sup> الله أعلم .

## كتاب المزارعة

ذكر في منية المفتي "لو دفع بذراً الى آخر فقال: ازعه في أرضك على أن يكون [الزرع كله لك فهو إقراض لا هبة، ولو قال على أن يكون]<sup>(5)</sup> الخارج بيننا فهي فاسدة، والخارج لصاحب البذر لو قال [ق-و124] ازع أرضي ببذرك على أن يكون الخارج كله لي فهو استقراض وقيل هذا مزارعة فاسدة، رجل لو دفع الأشجار معاملة إلى وقت كذا على

(1) السجستاني، منية المفتي، لوحة 125.

(2) (هو) سقطت من النسخة [ب].

(3) الزاهدي، القنية، 361\_362\_363.

(4) الشيباني، الجامع الصغير، 492.

(5) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

أن الأشجار والثمار بينهما نصفان، فإن كانت الأشجار في التمرور جاز وإن تتامر لا، رجل لو دفع الأرض مزارعة ولم يبين المدة يصح في الاستحسان وكذا نسج الثوب بالثلث والرابع وكذا أخذ مشايخ بلخ في هذا كله بالجواز لتعامل الناس، ومشايخ بخارى بعدم الجواز لأنه يصير مخالفاً ما أمر به أضر أو لم يضر، رجل دفع أرضه ليزرعها ببذره على أن يدفع بذره أولاً لم يجز، ولو دفع أرضه يتخذها كرمًا بالنصف فغرس فيها فهي لصاحب الأرض وللغارس قيمة ما أحدث وأجر ما عمل<sup>(1)</sup>، وذكر في القنية "لو شرط على المزارع الحصاد والدياس ونحو ذلك من الأعمال بعد إدراك الزرع، جازت المزارعة لما تعارف الناس على ذلك"<sup>(2)</sup>.

### كتاب المضاربة.

ذكر في منية المفتي "ربُّ المال لو نهي المضارب أن يخرج عن البلدة التي كان فيها المضارب فإن خرج إلى بلدة غير<sup>(3)</sup> بلدة رب المال يضمن إن هلك المال، ولا يستوجب النفقة في مال المضاربة، وإن خرج إلى مصر رب المال لا يضمن في الاستحسان ويستوجب النفقة في مال المضاربة، وإن مات رب المال فكذلك الجواب على هذا التفصيل، ولو شرط المضارب ثلث الربح لامرأته ولما كتبه أو للمساكين أو في الرقاب أو في الحج جاز، وفي المضاربة الفاسدة الربح كله لرب المال والخسران عليه، وللمضارب [ق-ض 124] أجر مثله<sup>(4)</sup> ربح أو لم يربح فإن هلك المال في يده هلك المضارب، لا يزوج عبداً ولا أمة من مال المضاربة وله أن يأذن العبد للتجارة في أصح الروايتين، ولو قال للمضارب خذ هذا المال مضاربة فعمل به في الكوفة ليس له أن يعمل في غيرها بخلاف قوله اعمل به ما شئت، وليس

(1) السجستاني، منية المفتي، لوحة 154\_155.

(2) الزاهدي، القنية، ص 370.

(3) غير بلدة سقطت من النسخة [ب].

(4) في النسخة [ب] (المثل).

للمضارب ولا رب المال أن يطاء جارية المضاربة، ولو أنفق في السفر مال نفسه يرجع من مال المضاربة، وفي المضاربة الفاسدة النفقة من مال نفسه، وكل من يعينه المضارب على العمل أو بخدمة دابته لنفقتهم كنفقة المضارب لا أن يكونوا عبيداً لرب المال فيعينوه [نفقتهم]<sup>(1)</sup> على رب المال، ولو سافر المضارب بالمال واشترى متاعاً فمات رب المال وهو لا يعلم ثم سافر إلى مصر آخر فنفقته بعد موت رب المال على نفسه ويضمن ما هلك في الطريق [لو خرج من ذلك المصر قبل الموت لم يضمن]<sup>(2)</sup>، وذكر في القنية<sup>(3)</sup> "ولو دفع رب المال الى المضارب عشرة دنانير ليشتري بها الأرز الخام ويدقها ويبيعها والربح بينهما نصفان صحت الشراكة، ولا يضمن المضارب شيء من النقصان وإن شرط عليه ولو ادعى المضارب الوظيفة وقال رب المال رجحت فصولح بينهما برأس المال لم يصح"<sup>(4)</sup>.

#### كتاب الشرب.

ذكر في منية المفتي "رجل لو قال لآخر: اسقني يوماً من نهرك حتى أسقيك يوماً من نهرتي لم يجز، ولو أوصى بأن يسقيه من أرضه مدة معلومة جاز، ولو أراد أن يدخل الماء في داره ويجريه إلى بستانه فللجيران منعه، [وعن محمد رحمه الله]<sup>(5)</sup> لا بأس باتخاذ البستان بماء الشفة [إذا كان لا يضر بأهل الشفة ولا بالناس بغرس الاشجار على نهر الشفة]<sup>(6)</sup> إذا لم يضر الطريق، وللناس أن يسقوه وليس على أهل الشفة من الكري شيء<sup>(7)</sup>، [ق-و-125] نهر قوم لو امتنع بعضهم عن كرية الحاكم يأمرهم بأن يكروه ولهم أن يمنعوا شريكهم عن

(1) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(2) السجستاني، منية المفتي، لوحة 137\_138.

(3) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(4) الزاهدي، القنية، 372.

(5) ما بين المعقوفتين سقطت من الناسخ وأثبتت من كتاب (منية المفتي)

(6) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(7) (شيء) سقطت من النسخة [ب].

الشراب حتى يرفع إليهم حصته، شجرة لو نبتت من عروق شجرة في أرض غيره فهي لصاحب الشجرة إلا إذا أنبتها صاحب الأرض وسقاها"<sup>(1)</sup>، وذكر في منية المفتي "ليس على أهل الشفة من الكري شيء ولو تناثرت الحب من الزرع فنبتت وأدرك فالزرع بين"<sup>(2)</sup> صاحب الأرض والإكار على قدر نصيبها، وإن سقاها رب الأرض وقام عليه حتى نبت فهو له، وإن كان للحب قيمة فعليه قيمة نصيب المزارع وإلا فلا"<sup>(3)</sup>، وذكر في الوقعات التراب المستخرج بالكري الذي يوضع على ضفاف النهر يختص به.

### كتاب الأشربة.

وذكر في الهداية: "لو طبخ الخمر بعد الاشتداد حتى ذهب ثلثاه لا يحل لأن الحرمة قد تقرر فلا ترتفع بالطبخ"<sup>(4)</sup>، وذكر في القنية: "خمر لو طبخت وزالت"<sup>(5)</sup> مرارتها بالطبخ يحل شربها"<sup>(6)</sup>، وذكر في الكافي: "لو طبخ الخمر وغيره بعد الاشتداد حتى ذهب ثلثاه لا يحل شربه لأن الحرمة قد تحققت فلا يزول بالطبخ"<sup>(7)</sup>، وذكر في منية المفتي "رجل لو خاف في السفر الهلاك من العطش رخص له في شرب الخمر قدر ما يدفع به العطش، ولا يجوز التداوي بالخمر ولو وضع بالشمس حتى ذهب ثلثاه لا بأس به، وكذا إذا طليت الخابية بالخردل وجعل فيها ومضت مدة لا يشتد ولا يسكر فلا بأس به، الخمر إذا طبخت حتى ذهب ثلثاه لا يحل، عصير العنب إذا طبخ وذهب ثلثاه يحل"<sup>(8)</sup>، وإن اشتد إذا قصد به

---

(1) السجستاني، منية المفتي، لوحة 147.

(2) (بين) سقطت من النسخة [ب].

(3) المصدر السابق، لوحة 147.

(4) المرغيباني، الهداية شرح بداية المبتدي، 113/4

(5) (زالت) سقطت من النسخة [ب].

(6) الزاهدي، القنية، 324.

(7) المرغيباني، الهداية في شرح بداية المبتدي، 398/4.

(8) (يحل) سقطت من النسخة [ب].

التقوي وإذا قصدت [ق-ض 125] به التلهي فإنه حرام بالاتفاق، كذا في الهداية، ولو خلط الماء بالعصير فطبخ حتى ذهب ثلثا الجملة فهو بمنزلة المنصف، لأن الماء أسرع غلياناً فيكون الذهاب من العصير أقل من ثلثين، والمتخذ من الحنطة والشعير والذرة والعسل والتين حلال<sup>(1)</sup>، وعند محمد لا يحل هذه المذكورات مطلقاً أي سواء طبخ أو لم يطبخ أسكر بالفعل أو لم يسكر لقوله [عليه السلام]<sup>(2)</sup> "ما أسكر كثيره وقليله حرام"<sup>(3)</sup>، والفتوى في زماننا على قول محمد، وذكر في منية المفتي: "لا حد على شارب غير الخمر ما لم يسكر، ونقيع التمر والزبيب إذا غلا واشتد حرام وسمي هذا سكرًا، وصورة النقيع أن يترك الزبيب في الماء أياماً حتى يستخرج حلاوته ثم يطبخ أدنى طبخة المطبوخ بأدنى طبخته من الزبيب أو التمر إذا غلا واشتد فهو كالمثلث عن العني، وعن<sup>(4)</sup> أبي يوسف من أراد شرب النبيذ للسكر فأول قدح حرام من شرب تسعة أقداح فالآخر منها لو أسكره لا يحل، لأن السكر<sup>(5)</sup> يضاف إلى الآخر ويكره درديه ٥٠٪، ولا يحد شاربه ما لم يسكره، ولو وقعت في العصير<sup>(6)</sup> فارة وماتت ثم أخرجت قبل التفسخ ثم ترك حتى صار خمراً ثم صار خلاً فإنه يحل"<sup>(7)</sup> والله تعالى أعلم.

## كتاب الأضحية.

- (1) السجستاني، منية المفتي، لوحة 147. تحرير المسألة: أن المسكر المأخوذ من العنب يطلق على أنواع، النوع الأول: الخمر وهو المأخوذ من عصير العنب إذا إلا واشتد وصار مسكراً. النوع الثاني: الباذق، وهو أن يطبخ العنب حتى يذهب أقل من ثلثيه ويصير مسكراً. الثالث: المنصف، وهو أن يطبخ العنب حتى يذهب نصفه ويشد ويصير مسكراً. الرابع: المثلث، وهو أن يطبخ العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ويشد ويسكر كثيره لا قليله. وجميع هذه الأنواع عند جمهور العلماء محرمة كثيرها وقليلها، ولو قطرة واحدة منها. ينظر: عبد الرحمن بن محمد الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 2003م)، 10/2.
- (2) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].
- (3) الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، 466/3، رقم الحديث: 5748، بلفظ: ما أسكر كثيره، فقليله حرام، ورواه: محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير — سنن الترمذي، تح: عواد بشار معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998م)، 356/3، رقم الحديث: 1865، حكم الترمذي: حديث حسن غريب.
- (4) في النسخة [ب] (وقال).
- (5) (لا يحل لأن السكر) سقطت من النسخة [ب].
- (6) (في العصير) سقطت من النسخة [ب].
- (7) السجستاني، منية المفتي، لوحة 147.

ذكر في القنية: "رجل له ديون على الناس<sup>(1)</sup> مؤجلة وليس في يده في أيام الأضحية لا يجب له الأضحية، ودين على مفلس مقر لا يجب ما لم يصل إليه، رجل له دين حال أو مؤجل على مقر ملي وليس في يده ولم يمكنه شراء الأضحية لا يلزمه أن يستقرض فيضحي، ولو اشترى شاة [ق-و 126] للأضحية فغصبها منه رجل ثم ذبحها بنية الأضحية على المالك يجز به ولا يحتاج إلى الإجازة"<sup>(2)</sup>، وذكر في منية المفتي "رجل لو وهب له شاة فنواها للأضحية فرجع الواهب منها فعلى الموهوب له أخرى مكانها، ولو اشترى شاة للأضحية وهي سمينة فصارت عجفاء، ذكر في المبسوط أنه لا يجوز، وفي الطحاوي يجوز، ولو كان شاتان بين الاثنين ذبحهما بسكينهما جاز عنهما، ولو اشترى شاة شراء فاسد فضحى بها جاز، رجل لو ذبح أضحية غيره بغير أمره في أيام التضحية جاز، ولم يضمن الإمام لو صلى العيد بشهادة الشهود وضحي الناس ثم بيّن أنه يوم عرفة أجزأهم الصلاة والذبايح للضرورة، ولا يحل<sup>(3)</sup> أن يجز صوف الأضحية ولا أن يجلب لبنها ولو جزّ وحلب يتصدق به ولا يركب الأضحية ولا يحمل عليها حملاً وإن فعل ونقص منها شيء يتصدق بنقصانها، وإن أجرها للحمل يتصدق بالأجرة، شراء الشاة بعشرين للأضحية أفضل من شراء شاتين بعشرين، الكبش أفضل من النعجة 0%، وإن كانت النعجة أكثر قيمة ولحماً فهي أفضل من الكبش، الأنتى من المعز أفضل من التيس إذا استويا بالقيمة، والأنتى من الإبل والبقر<sup>(4)</sup> أفضل من

---

(1) (الناس) سقطت من النسخة [ب].

(2) الزاهدي، القنية، 195\_196.

(3) في النسخة [ب] (يجوز).

(4) في النسخة [ب] (البقر والإبل).

الذكور، رجل لو أوصى أن يضحي عنه أضحية يقع على الشاة دون غيرها، ويكره ذبح الشاة الحاملة اذا كانت مشرفة على الولادة"<sup>(1)</sup>.

## كتاب المأذون والحجر<sup>(2)</sup>

ذكر في القنية: "إذا أذن القاضي للصغير بالتجارة وله أب أو جد صار مأذوناً"<sup>(3)</sup>، وذكر في منية المفتي "ولو"<sup>(4)</sup> رأى عبده يبيع ويشترى [ق-ض 126] فسكت لا يصير مأذوناً، والمأذون لو أبق يصير محجوراً، الصبي لا يزوج أمته وإن كان مأذوناً في التجارة عند أبي حنيفة ومحمد الإذن في الإجمالة إذن في التجارة، وكذا إذن في أن يحتطب ويسقي الماء، ويبيع للعبد المأذون أن يأذن لعبده في التجارة ليس له أن يقرض أو يكفل أو يزوج أو يكتب أو يعتق على مال أو يهب بعوض أو بغيره، ولا أن يطأ الأمة المشتركة"<sup>(5)</sup>، وذكر في الكنز: ينفذ إقرار العبد في حقه لا في حق سيده فلو أقر بمال ألزمه بعد الحرية، ولو أقر بحد أو قود لزمه في الحال<sup>(6)</sup>، وذكر في جامع الفتاوى: المحجور يؤخذ بأفعاله لا فيما يرجع الى نفسه كالقصاص والحدود وحضرة المولى فيه لا يشترط، فإن لم يقر ولكن أقيمت عليه البينة فحضرة المولى فيه شرط عند أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف ليس بشرط، ولو أتلف مالاً يؤخذ به في الحال كذا في الخلاصة، وذكر في منية المفتي "لو جنّ المولى جنوناً مطبقاً صار العبد محجوراً

(1) السجستاني، منية المفتي، لوحة 162.

(2) المأذون: المأذون له بالتصرف: الذي أبيع له التصرف، لان الاذن يفيد الاباحة، ومنه: المحجور عليه الذي أباح له مولاه، أو المأذون له وصيه ممارسة البيع والشراء. والحجر: بفتح الحاء مصدر حجر، المنع. \* منع نفاذ التصرفات القولية بسبب الرق أو نقصان العقل أو سوء التصرف. ينظر: رواص قلجعي وحامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، 1/175، 1/396.

(3) الزاهدي، القنية، 376.

(4) (ولو) سقطت من النسخة [ب].

(5) السجستاني، منية المفتي، لوحة 156\_157.

(6) عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، كنز الدقائق، مح: سائد بكداش، ط1، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2011م)، 571.

فيعدو الإذن بإفاقته، ولو أقر العبد المأذون بالكفالة بالمال لم يصح إقراره بالدين<sup>(1)</sup> المغصوبة واستهلاك الدائع والجواري والجنائيات في الأموال جائزة ويؤخذ به بعد الحرية، صبي لا يعقل البيع والشراء إذا باع أو اشترى وأجازه الولي لم يصح، وتصرف الصبي المأذون يصح وإن كان فيه غبن<sup>(2)</sup>، والله تعالى أعلم بالصواب.

### كتاب الجنائيات وإتلاف النفس والعضو.

ذكر في الينابيع: يقتل الساحر إذا علم منه السحر في قول أبي حنيفة ولا يستتاب، ولو قال إني أترك السحر [ق-و127] وأتوب منه وشهد الشهود بأنه ساحر الآن وأقر على نفسه بذلك لا تقبل منه التوبة، ولو قال كنت ساحراً مرة تركته أو شهد الشهود بذلك قبل منه التوبة وخلي سبيله<sup>(3)</sup>، وذكر في القنية "لو كسر رجلان سن رجل خطأ فالدية في مالهما لأن ما يجب على كل واحد منهم دون أرش الموضحة<sup>(4)</sup>، ولو كسر سناً فاسودت أو احمرت أو اخضرت يجب عليه تمام الأرش في ماله، ولو أمر رجلاً بنزع سنه لوجع أصابه وعيَّنه والمأمور نزع سناً آخر ثم اختلف فيه فالقول للآخر، فإذا حلف فالدية في ماله لأنه عامد وسقط القصاص للشبهة، رجل لو ضرب آخر فضمت إحدى أذنيه يجب نصف الدية وإن لم يذهب الزينة كما إذا ذهب بالضرب ضوء إحدى عينيه، ولو ضرب امرأة فارتفع حيضها ففيه حكومة عدل وقيل الدية، ولو ضربها فصارت مستحاضة ففيه حكومة عدل، رجل لو نظر في باب دار إنسان ففقأ عينه صاحب الدار لا يضمن، ولو أدخل رأسه فرماه صاحب الدار

(1) في النسخة [ب] (ولو أقر بالدين).

(2) السجستاني، منية المفتي، لوحة 157.

(3) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، 240/4.

(4) الأرش بالهمزة المفتوحة وسكون الراء الجرح، ومنه أرش الجراحات، وأرش الكسور، والموضحة ضربة الرأس بحيث يظهر العظم ويوضحه. ينظر: رواس قلعجي وحامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، 54/1، 162/1.



بالحجر ففقأ عينه لا يضمن بالإجماع لأنه شغل ملكه، كما لو<sup>(1)</sup> قصد أخذ ثيابه فضربه حتى قتله لا يضمن، وإنما الخلاف فيما لو نظر خارجها<sup>(2)</sup>، وذكر في الوقعات: "رجل لو دخل بيت غيره بغير إذن فأتى صاحب البيت فقتل فلا قصاص عليه"<sup>(3)</sup>، وذكر في القنية "لو وضع شيئاً في الطريق فنفرت منه الدابة فقتلت انساناً لا يضمن، ولو انفلت فأس من يد القصاب كان يكسر العظام فأتلف عضو إنسان يضمن وهو خطأ فالدية في ماله، امرأة لو غطت قدراً تغلي [ق-ض 127] فانصب منه شيء من شدة غليانه وأحرق رجل صبي يضمن المغطية، الصبيان يرمون لعباً فأصاب سهم أحدهم عين إنسان وهو ابن تسع سنين ونحوه فالدية في مال الصبي ولا شيء على الأب، ولو وضع شيئاً على الطريق العامة فعثرت به إنسان فسقط وهلك من ذلك الشيء من غير قصد يضمن وهو الصحيح"<sup>(4)</sup>، وذكر في منية المفتي "رجل لو قطع إصبع رجل عمداً فسقط إصبع آخر في جنبه لا قصاص في شيء من ذلك عند الإمام [الأعظم]<sup>(5)</sup>، وقال محمد: يجب القصاص فيهما، وعند أبي يوسف يجب القصاص في الأول والدية في الثاني، ولو كسر سن إنسان من الأصل أو نزع من الأصل متعمداً يجب القصاص، ولو كسر بعضه وسد ما بقي لا يجب، ولو لم يسد ما بقي يجب، ولو ضرب سن إنسان فتحرك بمهل حولاً؛ فإن اخضر أو احمر أو اسود يجب كمال الدية ولو قلع سنه لا يقلع لكن يؤخذ بالمبرد إلى أن ينتهي إلى اللحم وسقط ما سواه، ولو عض يد رجل فانتزع العضو يده فقلع [سن العاض]<sup>(6)</sup> لا ضمان عند الإمام الأعظم، ولو ضرب

(1) (لو) سقطت من النسخة [ب].

(2) الزاهدي، القنية، 377\_378.

(3) قدرى أفندي، الوقعات المفتين، 64.

(4) الزاهدي، القنية، 378\_380.

(5) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(6) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

بالخشب على عين إنسان حتى ذهب عينه يجب الدية في ماله لأنه شبه عمد<sup>(1)</sup>، وذكر في أصول شمس الأئمة السرخسي: الجراح إذا ادعى أن المجروح مات بسبب آخر<sup>(2)</sup> وقال ولي المقتول أنه مات من تلك الجراحة فالقول قول الولي<sup>(3)</sup>، وذكر في القنية "رجل جرح انساناً ومات فقام أولياء المقتول بينة أنه مات بسبب الجرح، وأقام الضارب بينة أنه برأ ومات بعد عشرة أيام فبينة أولياء المقتول أولى"<sup>(4)</sup>، [ق-و 128] وذكر في شرح المجموع: إذا جرح رجلاً عمداً فلم يزل صاحب فراش حتى مات من تلك الجراحة أي: لم يعرض له عارض آخر فيضاف الموت إليه ظاهراً فيجب عليه القصاص لوجود السبب وعدم ما يبطل له، وذكر في الخلاصة: "رجل لو ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته وماتت بضربة فقال المدعى عليه أنها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح هذا الدعوى، أما لو أقام البينة أنها صحت بعد الضرب فإنه يصح ولو أقام البينة هذا على الصحة والآخر على الموت بالضرب فبينة الصحة أولى، وذكر في منية المفتي "امرأة لو ضربت بطن نفسها متعمداً أو شرب دواء متعمداً فسقط ولدها يضمن عاقلتها الغرة وهي خمس مائة درهم<sup>(5)</sup> لأنها نصف عشر الدية، ولا فرق بين الذكر والأنثى، ولو ضرب بطن امرأة فألقت جنينها ميتاً يجب الغرة استحساناً، ولو ألقت جنينين أحدهما حياً والآخر ميتاً فمات الحي من ذلك فعليه الغرة في الميت والدية في الحي، ولو ماتت المرأة فخرج منها جنينين ميتين فعليه دية الأم لا غير، رجل لو أعطى صبيّاً سلاحاً فقتل الصبي نفسه أو رجلاً لا ضمان للمعطي بالإجماع، حرّ<sup>(6)</sup> بالغ لو أمر صبيّاً بقتل فلان

(1) السجستاني، منية المفتي، لوحة 113\_114.

(2) (مات) سقطت من النسخة [ب].

(3) السرخسي، المبسوط، 91/27.

(4) لم أقف عليه في (القنية)

(5) (درهم) سقطت من النسخة [ب].

(6) (حر) سقطت من النسخة [ب].

فقتله الضمان على عاقلة الصبي، ثم يرجعون على عاقلة الأمر في ثلاث سنين علم الصبي فساء الأمر أو لم يعلم"<sup>(1)</sup>، وذكر في منية المفتي "من حفر بئراً في مغارة بغير إذن الإمام وليس بممر ولا طريق إنسان، فجاوز إنسان فوقه فيه لا يضمن الحافر، أو نصب خيمة فعثر به إنسان بخلاف طريق الإنسان، ولو تهدم من الحائط المائل به فنفرت عنه دابة فقتلت رجلاً لا يضمن صاحب الحائط إلا إن [ق-ض128] سقط الحائط على إنسان أو على دابة، ولو رأى رجلاً مع امرأته زنا [بها]<sup>(2)</sup> أو مع محرم وهما مطاوعتان فقتل الرجل والمرأة جميعاً لا شيء عليه"<sup>(3)</sup>، وذكر في فتاوى الكبرى: "إذا وجد مع امرأته أجنبياً في بيت خال أو في مغارة خالية عن أعين الناس فرأى بينهما علامة الغمز فله أن يقتلها معاً فلا يحتاج هنا إلى إقامة البينة واليمين يقوم مقام البينة"<sup>(4)</sup>، وذكر في منية المفتي "لو أخذ الرجل مع امرأته أو جاريته رجلاً يريد أن يقبلها يزن بها له أن يقتلها، وكذا إذا عرض الرجل في الصحراء يريد أن يأخذ ماله إن كان ماله عشرة دراهم أو أكثر فله قتله، وإن كان أقل من عشرة دراهم يقاتل ولا يقتله"<sup>(5)</sup>، وذكر في شرح الإيضاح: القتل إذا وجد في السجن لا يعرف من قتله فالدية من بيت المال وهو قول محمد، وقال أبو يوسف: يجب على أهل السجن، وذكر في الفروق: رجل لو قال لغيره اقتلني فقتله يجب عليه الدية، ولو قال اقطع يدي فقطعها لا يجب<sup>(6)</sup> عليه

(1) السجستاني، منية المفتي، لوحة 115.

(2) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(3) السجستاني، منية المفتي، لوحة 117\_118\_119. تحرير المسألة: هذا الحكم مخالف لما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم جواباً لسعد بن عباد حين سأله: "يا رسول الله: إن وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة شهداء؟ قال: نعم". وقد استند الجمهور إلى الحديث السابق فقالوا: لا يصح أن يقدم الرجل على قتل رجل وجده عند زوجته، وتحقق من ارتكابه الفاحشة ينظر: صحيح مسلم، ح(1498/15)، 1135/3. وينظر: الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، 62/5.

(4) أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي، الفتاوى الكبرى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1987م)، 153/3.

(5) المصدر السابق، لوحة 121.

(6) (يجب) سقطت من النسخة [ب].

شيء، والفرق بينهما لأن الدية حق الأولياء فلا يسقط بإسقاطه بخلاف قطع اليد لأن حقه سقط بإسقاطه، وأيضاً بقتل ابنه وعبد له لأنه يجب القصاص في الابن دون العبد لأن العبد ماله فأمره بإتلافه؛ إسقاط حقه بخلاف الابن، وذكر في الخلاصة: "رجل لو قال لآخر اقتلني فقتله لا يجب عليه القصاص ولكن يجب عليه الدية"<sup>(1)</sup>، وذكر في التجديد لا يجب الدية في أصح الروايتين، وذكر في الوقعات: "رجل لو دخل في بيت رجل بغير أمره فأتى صاحب البيت فقتله فلا قصاص عليه"<sup>(2)</sup>، وذكر في الخلاصة: "رجل لو أمر عبده [ق-و 129] غيره فقال اقتل نفسك ففعل يجب عليه"<sup>(3)</sup> قيمته، [كذلك لو أمره بالإبقاء يضمن]<sup>(4)</sup>، ولو قال له أتلف مال مولاي فأتلفه لا يضمن، الصبي والمجنون إذا قتلا إنساناً لا يلزمهما القصاص<sup>(5)</sup>، وذكر في الكنز: عمد الصبي والمجنون خطأ وديته على عاقلته، ولا كفارة فيه ولا حرمان، المعلم إذا ضرب الصبي بإذن أبيه ثم مات منه لم يضمن فيه كذا في النقاية"<sup>(6)</sup>، والله أعلم.

### باب القسامة.

ذكر في منية المفتي: "لو وجد في محلة قتيلا يجب الدية والقسامة على أهل المحلة، وإن وجد ميتاً في المحلة ولا يكون فيه أثر القتل وخرج الدم من أنفه [أو ذكّره]<sup>(7)</sup> أو دبره لا يكون قتيلاً، وإن كان يخرج الدم من العين أو الأذن يكون قتيلاً ولهذا لا يغسل، وإن كان يخرج الدم من الفم إن كان يعلو من الجوف كان قتيلاً، وإن نزل من الرأس ولو وجد القتيلا بين القريتين يجب الدية والقسامة على أقربهما، لكن إذا كان بحال يسمع الصوت، وأما إذا

(1) الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، 165/2.

(2) قدري أفندي، الوقعات المفتين، 66.

(3) (عليه) سقطت من النسخة [ب].

(4) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(5) لم أقف عليه في الخلاصة.

(6) النسفي، كنز الدقائق، 650.

(7) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

كان لا يسمع لا يجب على واحدة من القريرتين<sup>(1)</sup>، وذكر في الهداية "إن وجد في برية ليس في قريها عمارة فهو هدر"، وتفسير القرب ذكرناه من استماع الصوت، لأنه إذا كان بهذه الحالة لا يلحقه الغوث من غيره فلا يوصف بالتقصير فلا يجب عليه حفظه وهذا إذا لم يكن مملوكة لأحد، أما إذا كان مملوكة فالقسامة والدية على عاقلته مالكة<sup>(2)</sup>، وذكر في شرح الهداية "إذا كان بحيث يلحقه الغوث فيمكن له النصرة"<sup>(3)</sup>، وذكر في منية المفتي "لو وجد القاتل في دار صبي أو معتوه لا تجب عليه القسامة والدية، بل يجب على عاقلته بالإجماع، ولو وجد في [ق-ض129] دار امرأة يجب عليها خمسون يميناً عند أبي حنيفة ومحمد والدية على عاقلتها، ولو وجد قاتل في مسجد جماعة فالقسامة على أهلها، ولو وجد القاتل في المحلة فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم لأن أهل المحلة صار وكأنهم قتلوا حكماً، وذكر في منية المفتي: ولو وجد القاتل في دار الوقف أو في أرض الوقف فإن كان أربابه معلومين فالقسامة والدية عليهم، وإن كان الوقف للمسجد فهو كما لو وجد في المسجد<sup>(4)</sup>، ولو وجد الحر قتيلاً في دار نفسه يجب الدية على عاقلته وإن كان مكاتباً فدمه هدر، رجل لو أحمى تنوراً فألقى فيه إنسان فعليه القصاص ولو قتل انساناً بأمره يضمن، والرجل يقتل للطفل، والرجل لو مر في محلة فأصابه سهم أو حجر ولا يدري من أي موضع أصابه فمات من ذلك، فعلى أهل المحلة القسامة والدية، ولو وجد القاتل في دار ذمي كررت عليه خمسون يميناً فإن حلف يجب عليه الدية من ماله إلا إذا كانوا يتعاقلون بينهم فحينئذٍ تحمل على العاقلة، رجل لو أوقد ناراً فألقى فيها واحداً لا يستطيع الخروج منها فأحرق أو ذبحه بليطة القصب أو

(1) السجستاني، منية المفتي، لوحة 115\_116.

(2) المرغيباني، الهداية شرح البداية، 222\_221/4.

(3) المصدر السابق، 219/4.

(4) (في المسجد) سقطت من النسخة [ب].

غرضه بميل أو إبرة فمات ففيه القصاص العبد يقاد بإقراره القتل، ولو قتل مكاتب عبده لا يقتص، قاطع الطريق إذا قتله إنسان في حبس الإمام قبل أن يثبت عليه القصاص لزمه الدية والكفارة، رجل لو أراد أن يكره غلاماً أو امرأة على فحش فلم يستطيع دفعه إلا بالقتل فقتلاه فدمه هدر، رجل قال لآخر اقتل عبدي لا يحل له قتله ولو قتله لا يضمن<sup>(1)</sup>.

#### [باب<sup>(2)</sup> في<sup>(3)</sup> الجناية على الدابة وجنایات الدابة [ق-و130] على شيء<sup>(4)</sup>]

ذكر في القنية: "من قطع لسان ثور يلزمه كمال القيمة لفوات الاعتلاف عنه، رجل لو ضرب ثور غيره فكسر ثلاثة أضلاعه فإن هلك قبل أن يقبضه المالك يضمن كل القيمة بالاتفاق وإن قبضه<sup>(5)</sup> ولم يهلك يضمن النقصان وإن هلك في يده فكذلك عندها وعند أبي حنيفة يضمن كل القيمة، من ادخل ثوراً في السوق فهرب من شيء فاستهلك [صبياً]<sup>(6)</sup> لا يضمن، ولو ربط كبشاً في طريق العامة فأشهد عليه فلم ينقله حتى نطح صبيّاً وكسر منه عضواً يضمن، ولو أصاب العجلة صبيّاً فكسرت رجله وصاحبها راكب عليها وقال كنت نائماً فعليه الأرش، ولو قام القصار حماره على الطريق عليه ثياب فصدمه راكب فمزق الثياب يضمن إذا كان يبصر الحمار"<sup>(7)</sup>، وذكر في المحيط: لو أرسل بازيّاً على دجاجة غيره فأخذها فأكلها البازي لا ضمان عليه، ولو أرسل كلبه على شاة رجل فأكلها ضمن المرسل لأنه يكون للكلب سائقاً وقائداً ولا يكون للبازي كذلك<sup>(8)</sup>، وذكر في منية المفتي "لو

(1) السجستاني، منية المفتي، لوحة 115\_116.

(2) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(3) (في) سقطت من النسخة [ب].

(4) (على شيء) سقطت من النسخة [ب].

(5) (قبضه و) سقطت من النسخة [ب].

(6) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(7) الزاهدي، القنية، 380\_381\_382.

(8) لم أقف عليه.

ارسل كلباً أو دابة أو طيراً فأُتلف في قدره شيء يضمن في الدابة دون الكلب والطير عندهما وعند أبي حنيفة وأبي يوسف يضمن في الكلب، وذكر أبو الليث إذا أرسل<sup>(1)</sup> كلباً فأصاب انساناً في فوره يضمن المرسل وإن لم يكن سائقاً لأن إرساله كسوقه وعليه الفتوى، جمل أو فرس أو كلب لو كان من عادتهم إهلاك الناس مرة بعد أخرى فقتل رجل أو أخذ من هذه الحيوانات لدفع الضرر عن الناس هل يجب عليه الضمان أم لا وهل يجب مالكم ضمان [ق-ض130] ما أهلكوا أم لا الجواب فيه لا يجب على قاتل الكلب ولا على مالك هذه الحيوانات ضمان ما أهلكوا وعلى قاتل الفرس والجمل ضمانهما كذا في الينايع، ولو أرسل كلباً ولم يكن سائقاً فأصاب إنساناً لا يضمن اما لو أرسل الى انسان وان لم يكن سائقاً يجب عليه الضمان ولو ارسل حماره فدخل زرع إنسان فافسده فإن ساقه الى الزرع بان كان خلفه يجب عليه الضمان وإلا فلا، دابة رجل لو ذهبت [ليلاً أو نهاراً بغير إرساله فأفسدت زرع إنسان لا ضمان عليه وقال الشافعي لو ذهبت]<sup>(2)</sup> ليلاً يضمن ونهاراً لا يضمن"<sup>(3)</sup>، والصحيح قولنا في المحيط من ضرب بطن دابة فالقت جنيماً لا يجب عليه الضمان وعليه الفتوى، وذكر في فتاوى الصغير دية الكلب المعلم أربعون درهماً ودية كلب البيت والمواشي عشرون درهماً ودية كلب الزراع فقير من الطعام لكونه حافظاً له، وذكر في الجامع الصغير: "دابة رجل لو دخلت زرع إنسان فأخرجها صاحب الزرع ثم جاء الذئب فأكلها قال بعضهم يضمن لأنه ليس له أن يخرجها، وقال بعضهم لا والصحيح انه يضمن وعليه الفتوى، وذكر في الاختيار: لو دخل دابة رجل في دار رجل فجاء صاحب الدار فأخرجها عن الدار فهلك لا يضمن، ولو وضع ثوباً في دار غيره فأخرجته فرماه فضاع يضمن لان الثوب لا

(1) في النسخة [ب] (كان).

(2) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(3) السجستاني، منية المفتي، لوحة 116\_117.

يضر الدار فكان الإخراج اتلافاً بخلاف الدابة فإنه يضر بالدار فلا يكون إخراجاً لها<sup>(1)</sup>،<sup>(2)</sup> وذكر في القنية "لو كان كلب رجل يأكل عنب الكرم فاشهد عليه فلم يحفظه حتى اكل العنب لا يضمن وإنما يضمن اذا شهد عليه فيما يخاف تلف بني<sup>(3)</sup> آدم كالحائط المائل ونطح الثور وعرض [ق-و131] الكلب العقور يضمن فيهما إذا لم يحفظهما، وذكر قاضي خان رجل لو قطع إحدى قوائم الدابة فإنه يضمن جميع قيمتها"<sup>(4)</sup>، وذكر في منية المفتي "أن الثور لأهل قرية دخل في زرع رجل<sup>(5)</sup> فساقه بعد ما أخرج من الزرع [فضاع]<sup>(6)</sup> لم يضمن<sup>(7)</sup> أشهد أو لم يشهد، لأن ما يكون لأهل قرية لا يكون حكمه حكم اللقطة لأنه يخاف عليه الضباع فحكمه حكم الغصب، من قتل ذئباً أو أسداً لرجل لا يضمن وفي القرد والكلب يضمن"<sup>(8)</sup>.

### فصل في الغصب.

"ولو غصب صبيّاً حراً فمات في يده فجأة أو بحمى لا يضمن، ولو عقره سبع أو نهشته حية أو أصابته صاعقة فمات فعلى عاقلة الغاصب الدية، من منع من سقي رجل حتى فسد الزرع لا يضمن المانع، لو حبس صاحب المواشي حتى ضاعت المواشي لم يضمن"<sup>(9)</sup>.

وذكر في فتاوى البزازي: ولو حُمّت الجارية في يد الغاصب ثم ردها على المولى فماتت في يده من تلك الحمى لم يضمن الغاصب إلا ما نقصه الحمى في قولهم جميعاً ولو غصب جارية محمولة أو حبلى وماتت من ذلك في يد الغاصب يضمن قيمتها وبها ذلك

(1) في النسخة [ب] (إخراجها اتلافاً).

(2) لم أقف عليه في الاختيار.

(3) (بني) سقطت من النسخة [ب].

(4) الزاهدي، القنية، 381.

(5) (دخل في زرع رجل) سقطت من النسخة [ب].

(6) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(7) في النسخة [ب] (يضمن).

(8) السجستاني، منية المفتي، لوحة 117\_122.

(9) المصدر السابق، لوحة 122\_123.



العيب، ولو غصب جارية شابة أو غلاماً شاباً فهرم عند الغاصب يضمن ما نقص من القيمة وكذا لو غصب جارية ناهدة فانكسر ثديها عند الغاصب يضمن النقصان ولو غصب عبداً قارئاً أو خبازاً فنسي عنده يضمن فيقوم عالماً بالحرفة ويقوم وهو لا يحسن الحرفة فيغرم فضل ما بينهما، ولو غصب صبيّاً حراً فغاب عن يده يحبس الغاصب حتى يجيء به أو يعلم أنه مات، لو وجد المالك عبده فأخذه [ق-ض131] من الغاصب وفي يده مال فقال الغاصب المال لي وقال المالك لا بل لي إن كان العبد في منزل الغاصب فالمال للغاصب وإن لم يكن في منزله فالمال للمالك العبد، ولو غصب جارية مغنية يلزم قيمتها غير مغنية كما إذا أتلّف إناء فضة عليها تماثيل تحب قيمتها غير مصورة، ولو حبلت الجارية عند الغاصب من الزنا أخذ مالکها بنقصان ذلك<sup>(1)</sup>، وذكر في منية المفتي "لو أبقت الجارية في يد الغاصب أو زنت أو سرقت ولم تكن فعلت قبله يضمن الغاصب فما نقص بسبب ذلك، ولو غصب عبداً صغيراً أو جارية صغيرة فكبر فللمالك أخذهما كسائر الحيوانات، ولو غصب عبداً أمرد فنبئت لحيته فهو ليس بعيب والشيخوخة عيب"<sup>(2)</sup>، وذكر في العيون: من كان له صبرة<sup>(3)</sup> لا يحفظها ولا يرفعها فإن أكلت منها دابة رجل ثم ماتت الدابة فلصاحب الصبرة أن يضمنها لصاحب الدابة، وإن أكلت الحراثة في العقار في سنبلها فماتت الدابة لا يضمن صاحب الحراثة، لأن الحب في سنبله لا يميت الحيوان في العادة، والله أعلم.

(1) ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، 8/128.

(2) السجستاني، منية المفتي، لوحة 123.

(3) الصبرة: ما جمع من الطعام.

## باب التلف بالنار.

ذكر في القنية "ومن أوقد ناراً في أرضه في يوم ريح لإحراق الحشيش فتعدت إلى كدس<sup>(1)</sup> جاره فأحرقتة يضمن إن كان الريح تهب الى جانب الكدس وإلا فلا، رجلان إن كانا يدبغان جلوداً في حانوت واحد فأذاب أحدهما شحماً في مرجل فجاش فصب فيه ماء ليسكن فالتهب الشحم فأصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وأمتعة الجيران لا يضمن"<sup>(2)</sup>، وذكر في فتاوى [ق-و132] السمرقندي روى عن عكرمة أنه قال: "أوتي عليّ بزنادقة يعني: المنكر للقيامة والبعث فأحرق ذكورهم وإناثهم" فعلم من هذا أن التعذيب بالنار جائز في حقهم بخلاف المرتد والأولى في زماننا يحرق المرتد بالنار أيضاً ترهيباً للناس ودفعاً للكثرة من الزنادقة والملحدين، وذكر في القنية: "رجل لو أمر ابنه البالغ بتوقد النار في أرضه ففعل فتعدت النار إلى جاره فأتلفت شيئاً يضمن الأب لأن الأمر منه صح ما ينقل فعل الابن إليه كما لو باشر الأب، رجل لو أمر صبياً ليأتي له بالنار من نار فلان فجاء بها وسقطت منه على حشيش وتعدت إلى الكدس فأحرقتة يضمن الصبي ويرجع به على الامر"<sup>(3)</sup>، رجل لو ترك النار في يوم ريح لإحراق الحشيش فتعدت إلى كدس جاره فأحرقتة يضمن إن كان الريح تهب الى جانب الكدس وإلا فلا، حداد لو أخرج الحديد من النار ثم وضع على الفلاة فضربه بمطرقة فخرج شرارها الى الطريق فأحرقت رجلاً وفقأت عينه فديته على عاقلته، ولو أحرقت ثوب إنسان يجب قيمته من ماله ولو كان ضارب الحديد أجيراً فأتلف شيئاً فالضمان على الأجير دون المستأجر، وذكر في منية المفتي "حداد لو ضرب الحديد المحمي بالمطرقة فطار شرارة عن الحديد فأحرق ثوباً أو دابة خارج الحانوت فعليه قيمته من ماله وإن أتلف

(1) الكدس: العومة من الطعام والتمر والدراهم ونحو ذلك. ابن منظور، لسان العرب، 6/192.

(2) الزاهدي، القنية، 383.

(3) المصدر السابق، 379.

نفساً فالدية على عاقلته، وإن لم يطر شراره من دقّه ولكن احتمل به الريح فأحرق شيئاً فهو هدر" (1) والله أعلم.

### كتاب الوصايا.

(رجل أوصى لرجل بغلة بستانه يدخل فيها الموجود وما يحدث [ق-ض 132] منه ولو أوصى لرجل بثمره بستانه يدخل فيها الموجود ولا يدخل ما يحدث لأن لفظة الغلة أعم من لفظة الثمرة لأن كل ثمرة غلة وليست كل غلة ثمرة" (2)، كذا في الفروق، وذكر في الجامع الصغير: الوصية حرام للأغنياء لأن الوصية حق الفقراء فلا يجوز أكل الوصية إلا للفقراء ولا يجوز للوارث أن يأكل الوصية كذا في شرح التمرتاشي وفتاوى السمرقندي، وذكر في منية المفتي "لو قيل لمريض قادر على التكلم هل أوصيت لهذا بكذا فأومئ برأسه نعم لا يصح الوصية بخلاف لو سئل المفتي عن مسألة فأومئ برأسه نعم يجوز" (3)، وذكر [في الوقعات أي] (4) في الوقاية كتاب الأخرس وإمّاؤه يعرف به نكاحه وطلاقه وبيعه وشرائه وقوده لبيان لسانه لا يحد الأخرس إذا كان قاذفاً بالإشارة وقالوا في معتقل اللسان بضم التاء وفتح القاف على بناء المفعول إذا امتد ذلك الاعتقال وعلم اشارته فكذا وإلا فلا، ولو قال الموصي لوصيه أعطِ الثلث بمن شئت ليس له أن يصرفه الى نفسه وكذا في الفتاوى الكبير قال عليه ﷺ: "من مات ولم يوص فموته كموت الحمار" (5)، هذا فيمن كان ورثته أغنياء، وذكر

(1) السجستاني، منية المفتي، لوحة 119.

(2) الكرايسي، الفروق، 314/2.

(3) السجستاني، منية المفتي، لوحة 127\_128.

(4) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(5) روى أبي عوانة في المستخرج عن أبي هريرة، أن رجلاً قال للنبي ﷺ: إن أبي مات، ولم يوص، فهل يكفر عنه أن أتصدق عنه؟ قال: "نعم". دون زيادة فموته كموت الحمار. ينظر: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت ٣١٦هـ)، مستخرج أبي عوانة، تح: أيمن بن عارف الدمشقي، ط1، (بيروت: دار المعرفة، 1998م)، "باب الدليل على أن من مات بغير وصي"، 5817.

في مجمع الفتاوى "الهبة لام الولد والاقرار لها بالدين من الموصي باطل وأما وصيته لها مضافة الى ما بعد الموت فصحيحة لأنها تعتق بالموت فتكون كالحرة الأجنبية لها مضافة<sup>(1)</sup> في الوصية ولو باع المريض من وارثه أو اشترى منه بمثل القيمة لا يصح البيع والشراء أصلاً قبل إجازة الورثة عند الإمام خلافاً لهما<sup>(2)</sup>، وذكر في منية [ق-و 133] المفتي "بيع الوصي وشرائه من اليتيم<sup>(3)</sup> لا يجوز إلا اذا كان فيه خيراً لليتيم عند الإمام الأعظم وعندهما لا يجوز أصلاً الوصي إذا رد الوصية ولم يعلم الموصي حتى مات على ذلك ثم قبل صح<sup>(4)</sup> .

### فصل في الصلاة الفاتئة.

رجل لو مات وعليه صلوات فاتئة فيعطي لكل صلاة نصف صاع من بر وللوتر نصف صاع من بر وإنما يعطى من ثلث ماله، وإن لم يترك مالاً فيستقرض من ورثته نصف صاع من بر وتدفع الى مسكين ثم يتصدق ذلك المسكين على بعض ورثته ثم به<sup>(5)</sup> يتصدق ذلك الورثة عليه ثم وثم حتى يتم لكل صلاة نصف صاع<sup>(6)</sup> ما ذكر ولو قضاها ورثته بأمره [لا]<sup>(7)</sup> يجوز وفي الحج يجوز كذا في الخلاصة، وذكر في فتاوى البزازی: "رجل لو مات وعليه

(1) (لها مضافة) سقطت من النسخة [ب].

(2) الكتاب مازال مخطوطاً لم يحقق.

(3) في النسخة [ب] (اليتيم).

(4) السجستاني، منية المفتي، لوحة 128.

(5) (به) سقطت من النسخة [ب].

(6) (نصف صاع) سقطت من النسخة [ب]. تحرير المسألة: هناك خلاف بين العلماء في هذه المسألة، لكن عند الحنفية في مسألة الوصية خاصة: من فاتته صلوات وأوصى أن يطعم عنه، فعلى الورثة أن يطعموا عنه من الثلث، لكل صلاة نصف صاع من بر، وكذا للوتر؛ لأنه واجب عند أبي حنيفة. قال ابن عابدين: "من فاتته صلوات وكان يقدر على الصلاة ولو بالإمضاء ولم يصل فإنه يلزمه الإيصاء بالكفارة بأن يعطي لكل صلاة فاتته نصف صاع من بر كالفطرة قال: وكذا حكم الوتر. ونقل البويطي من الشافعية أن يطعم لكل صلاة مد. ينظر: وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدائه، 7734/10، وينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، 149/21.

(7) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

صلاة يطعم لكل صلاة حتى الوتر نصف صاع من بر وإن لم يكن له مال يستقرض [له]<sup>(1)</sup> وصيه أو وارثه نصف صاع من بر ويعطيه المساكين ثم وثم حتى يتم لكل صلاة نصف صاع من بر"<sup>(2)</sup>، وذكر في أصول الفقه: ينبغي أن يوصي على أداء زكاته وفدية صومه وصلواته وحجه ووفاء نذره وكفارة يمينه من ثلث ما يبقى من ماله بعد أداء دينه<sup>(3)</sup> والأولى أن يوصي بإسقاط صلوات عمره بعد البلوغ وإن صلاها بغير ترك لاحتمال النسيان والنقصان في أركانها وإن تركها يجب إيفائها وإن لم يفي لها الثلث تسقط بوجه الممكن المعتبر شرعاً بأن يعطي الوصي فقيراً لكل صلاة نصف صاع ثم هو بأن يعطي [ق-ض 133] إلى ذلك الفقير ثم وثم حتى يتم، وذكر في القنية "لو أوصى بصلاة عمره وعمره معلوم صح وإن كان لا يدري عمره فالوصية باطلة، ولو أوصى بثلث ماله إلى صلوات عمره وعليه دين فأجاز الغريم وصيته لا يجوز لأن الوصية متأخرة عن الدين ولم يسقط الدين بالإجازة، ولو أوصى إلى رجل ولم يعلم بوصيته فهو وصي بخلاف الوكيل"<sup>(4)</sup>، وذكر في فتاوى البزازي: ولو أوصى لقارئ القرآن أن يقرأ عند قبره بشيء فالوصية باطلة وكذا لو أمر رجل أن يحمله بعد موته إلى موضع [كذا]<sup>(5)</sup> وكذا بتزيين قبره أو أن يتخذ عليه قبة فالوصية باطلة فيصرف المبلغ في الكل إلى الفقراء ولو أوصى بأن يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين ولو أوصى بثلث ماله لأكفان موتى المسلمين أو لحفر قبورهم أو لسقاية المسلمين فهو باطل، ولو أوصى بأن يصلي عليه فلان فالوصية باطلة في الأصح ومن مات ولم يترك مالاً يسأل عن الناس قدر ثوب

(1) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(2) البزاز، الجامع الوجيز في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، 33/1.

(3) (دينه) سقطت من النسخة [ب].

(4) الزاهدي، القنية، 386\_390\_391.

(5) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

واحد ويكفن فيه فان ترك ثوباً واحداً كفن فيه رجلاً كان او امرأة ولا يسأل من الناس الله أعلم.

### باب تصرف الأب والأم والقاضي والوصي في مال الصغير.

"امرأة لو ماتت وخلفت أولاداً صغاراً أو كباراً فباع أب الصغير شيئاً من التركة قبل القسمة يصح في حصة الصغير إن كان يمثل [القيمة]<sup>(1)</sup>، ولو نصب القاضي وصياً لليتيم فهو كوصي الأب لكن الأب إذا نصب وصياً في فرع يكون عاماً بخلاف القاضي"<sup>(2)</sup>، كذا في القنية، وذكر في منية المفتي: "ولو نصب القاضي وصياً أميناً كافياً ثم عزله لا يعزل ولو استعار الوصي [ثوراً]<sup>(3)</sup> ليكري أرض [الصبي]<sup>(4)</sup> فكريها ولم يردده بالليل [ق-و 134] حتى هلك فضمانه في مال الصغير لأن المنفعة تعود إليه، ولو باع الوصي مال اليتيم بغبن فاحش فهو باطل فلا يملك بالقبض"<sup>(5)</sup>، وذكر في منية المفتي: لو كان الأب مفسداً أو مبذراً للمال فللقاضي أن يأخذ منه مال اليتيم ووضعه على يد عدل واحد إلى أن يحتاجه الصغير أو إلى بلوغه"<sup>(6)</sup>، وذكر في القنية: "لو ورث الصغير مالاً وله اب مبذر يستحق الحجر فلا يثبت الولاية"<sup>(7)</sup>. وذكر في منية المفتي: "يجوز للقاضي أن يبيع كل التركة وإن لم يكن فيها دين إذا كان في الورثة صغير عند الإمام الأعظم خلافاً لهما، الوصي إذا باع التركة وفي الورثة صغار وكبار حضور ينفذ بيعه في الكل وإن لم يكن فيها دين، الاب والوصي يملكان تزويج أمة الصغير ولا يملكان تزويج عبده ولا تزويج أمته من عبده وللوصي بيع التركة بغير محضر

(1) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(2) الزاهدي، القنية، 393\_387.

(3) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(4) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(5) ما بين القوسين غير موجود في المنية ولكن في (القنية) للزاهدي، 387\_386.

(6) السجستاني، منية المفتي، لوحة 128.

(7) الزاهدي، القنية، 389.

الغرماء وصي الأخ والعم والأم فيما ورث الصغير والكبير من هو لا بمنزلة وصي الأب وللوصي أن يودع ويضع ويتجر بمال الصبي للصبي لا لنفسه وله أن ينفق من ماله في تعليم القران، والادب اذا كان يصلح لذلك باع ضيعة ابنه ولو بلغ الصبي وطلب منه الثمن فلو قال الوصي ضاع أو انفقته عليك قبل قوله، وإن كان الأب فاسداً لا يجوز بيعه، ولو باع الاب أو الوصي عقاراً لصغير ورأى القاضي نقضه إن أصلح للصغير كان له نقضه. وذكر في منية المفتي "لو باع القاضي مال<sup>(1)</sup> اليتيم من نفسه أو ماله من اليتيم فهو كحكمه لنفسه ولو اشترى من وصي اليتيم جاز، وإن جعله القاضي وصي صبي لا يعقل لو باع ثم اجاز بعد البلوغ أو أجاز له لم يصح ولو كان يعقل جاز إن أجاز"<sup>(2)</sup> [ق-ض 134]

### باب إنفاق الأب والوصي والورثة على الصغير.

وذكر في القنية "جاز أن ينفق الوصي على اليتيم في تعليم القرآن والأدب من ماله، اختلف المشايخ في أكل الوصي من مال اليتيم فقيل يباح أكله بالمعروف وقيل يأكل قرضاً ثم يرده بمكانه وقيل لا يأكل من أعيان أمواله فأما الألبان والمواشي وثمار الأشجار فمباح ما لم يضر باليتيم وقيل يأكل منه ولا يكتسي ايضاً قال ابو حنيفة لا يأكل منه ولا يأخذ منه قرضاً غنياً كان او فقيراً ولا يقرض غيره<sup>(3)</sup> وقال الطحاوي: له أن يأخذ منه قرضاً ثم يقضيه وقال أبو يوسف لا يأكل منه شيئاً إذا كان مقيماً وإن خرج في تقاضي دينه أو لمراعاة الدابة<sup>(4)</sup> وضياعه فله أن يأكل منه ويركب دابته ويلبس ثوبه وإذا رجع رد دابته وثيابه مكانها<sup>(5)</sup>، وقال ابو ذر الصحيح ما قال أبو حنيفة لأن الوصي شرع فيه مشرعاً فلا يوجب ضمان ولو نصب

(1) (لو باع القاضي مالا) سقطت من النسخة [ب].

(2) السجستاني، منية المفتي، لوحة 128\_129.

(3) (ولا يقرض غيره) سقطت من النسخة [ب].

(4) في النسخة [ب] (اسبابه)

(5) (مكانها) سقطت من النسخة [ب].

القاضي وصياً وعين له أجراً لعمله جاز، ولو خلط الوصي النفقة المفروضة في مال اليتيم اذا [كان]<sup>(1)</sup> فيه خيراً لليتيم اذن القاضي فيه او لم يأذن الوصي<sup>(2)</sup>، لو انفق مال نفسه على الصغير ولم يشهد عليه بالرجوع وقت الاتفاق فله أن يرجع عليه إما لو كان المنفق أباً لم يرجع شيء، الوصي ولو استدان على الصغير بأذن الحاكم ولم يكن له مال فله ان يرجع عليه إذا صار له مال والدائن يرجع<sup>(3)</sup> على الوصي وكذا الاستقراض له وإن لم يأذن له الحاكم، ولو انفق الاخ الكبير على أخيه الصغير من نصيبه من التركة إن كان طعاماً لا يرجع وان كان دراهم يرجع، رجل لو أوصى بثلث ماله الى مصارفه معينة ونصب وصياً ومات ووارثه غائب فليس للوصي أن يخرج الثلث [ق - و 135] الى مصارفه إلا في المكيل والموزون، ولو قال لآخر أصرف ثلث مالي الى فقراء المسلمين ثم مات يصرف الورثة الثلث الى فقراء المسلمين فللوصي أن يخرج الثلث مرة أخرى ويصرفه اليهم<sup>(4)</sup>. وذكر في منية المفتي تبرع المريض من جملة المال، "رجل لو أوصى الدراهم فأعطى الحنطة جاز"<sup>(5)</sup>. وذكر في القنية: "لو أوصى المريض بالحج ليس للوصي أن يدفعه الى قريب الميت لأنه وصيته، والوصية لمن يقرأ عند قبره كل سنة بشيء مقدر باطل وإن عين أحداً يجوز والا فلا، ولو اشترى مريض شيئاً من وارثه بمثل قيمته بمعاينته الشهود وأعطاه الثمن جاز، ولو باع المريض شيئاً<sup>(6)</sup> من التركة لبعض ورثته

(1) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(2) (الوصي) سقطت من النسخة [ب].

(3) (يرجع) سقطت من النسخة [ب].

(4) الزاهدي، القنية، 387-389.

(5) السجستاني، منية المفتي، لوحة 130.

(6) في النسخة [ب] (عيناً)



بمثل الثمن أقر باستيفاء الثمن منه فأجازه الورثة وصدقوه في استيفاء الثمن ثم مات ورجعوا عن الإجازة يبقى ثمن المبيع ديناً على المشتري"<sup>(1)</sup>.

### باب ثبوت للإرث والنسب.

ذكر في القنية: "امرأة تزوجها وولدت ثم تبين أنها امه ثبت نسب الولد منه ويرث منه ولو تزوج مجنون امرأة بشهود ودخل بها وولدت لا يثبت النسب منه لأن عبارته ليست بصحيحة، جارية لها ولد فقال مولاهما ولدت هي مني ولداً ولم يبين لا يثبت نسب هذا الولد منه، صبي في يد رجل قيل [له]<sup>(2)</sup> أهذا ابنك؟ فأومى برأسه أي نعم يثبت نسبه منه. وذكر في فتاوى قاضي خان: لو خرج رأس الولد وهو حي ثم مات قبل خروج باقية لا يرث ولا يصلح عليه إلا أن يخرج أكثر بدنه وهو حي، امرأة لو أتت بولد في النكاح الفاسد ثبت نسبه [ق - ض 135] بغير دعوة<sup>(3)</sup>، وذكر في القنية: لو استولد موطوءة الأب بعد موته يثبت نسب ولدها لأمه لو كانت مشتركة يملك المستولد نصيب صاحبه، رجل لو ولدت جاريته ثم قيل له أهو منك؟ فقال ينبغي أن يكون يجب أن يكون اقراراً ولو استولد المشتري الجارية ثم أقام البينة على البائع بالعتق يرجع المشتري على بائعها بالثمن ومتى ولدت الجارية من مولاهما صارت أم ولد له في نفس الامر، وإنما يشترط دعوته للقضاء فقط ولهذا يصح استيلاء المعتوه والمجنون مع عدم الدعوى منها. وذكر في الجامع الصغير: "رجل في يده غلامان توأمان ولدا عنده فباع أحدهما فاعتقه المشتري، ثم ادعى البائع الغلام الذي في يده أنه ابنه فهما ابناه وبطل عتق المشتري لأنه لما صحت الدعوى في<sup>(4)</sup> هذا اتبعه الآخر لأن أحدهما لا ينفصل

(1) الزاهدي، القنية، 393.

(2) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(3) البلخي، الفتاوى المالكية المعروفة بالفتاوى الهندية، 234/5.

(4) (انه ابنه فهما ابناه وبطل عتق المشتري لأنه لما صحت الدعوى في) سقطت من النسخة [ب].

عن الآخر في حكم النسب [حرية الأصل]<sup>(1)</sup>، امرأتان لو ولدتا في ليلة مظلمة في بيت<sup>(2)</sup> واحد ولدين أحدهما ذكر والآخر أنثى، فلو ادعت كل واحدة منهما أن الذكر لها ولم يعرف أن الانثى من أيهما فأخذ لهنهما على السواء ثم وضعاً في كفة الميزان فأيهما ثقل فالذكر لها.

### كتاب الفرائض.

ذكر في القنية "بنات المعتق وذوي الأرحام يرثون في زماننا اذا لم يكن للمعتق وارث وكذا يرد على الزوج والزوجة في زماننا"<sup>(3)</sup>. وذكر في منية المفتي: "لو ترك [بتاً وابن ابن فمال بينهما نصفان ولو ترك بنت وابن ابن ابن فمال ايضاً بينهما نصفان ولو ترك]<sup>(4)</sup>، بتاً واختاً وابن ابن فالنصف للبنت والباقي لابن الابن"<sup>(5)</sup>. وذكر في الوجيز: إذا كانت الأم حرة الأصل والأب معتقاً فلا ولاء له على الولد<sup>(6)</sup>. وذكر في البدائع وشرح الكافي إذا كانت الأم حرة وأصلية فلا ولاء لأحد [ق- و136] على ولدها وإن كان الأب معتقاً كما ذكرنا أن الولد يتبع الأم في الحرية والرقية ولا ولاء لأحد على ولده فلا ولاء على ولدها<sup>(7)</sup>، وذكر في ضوء السراجي: يخرج الثلث من مال الدية كسائر الاموال وهو الاصح<sup>(8)</sup>.

(1) الشيباني، الجامع الصغير، 413\_414.

(2) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(3) الزاهدي، القنية، 394.

(4) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(5) السجستاني، منية المفتي، لوحة 169\_170.

(6) أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الرُّبَيْدِيُّ اليميني الحنفي، الجوهرة النيرة، ط1، (بيروت: المطبعة الخيرية، 1322هـ)، 117/2.

(7) محمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا خسرو، درر الحكام شرح غرر الأحكام، (بيروت: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.ط)، 35/2.

(8) البلخي، الفتاوى المالكية المعروفة بالفتاوى الهندية، 488/2.

ذكر في منية المفتي: "رجل لو حلف ثلاث تطليقات بأن لا يكلم فلاناً، فالحيلة أن يطلقها واحدة ثم يدعها حتى تنقضي عدتها ثم يكلمها ثم يتزوجها، رجل لو حلف بأن لا يدخل دار فلان فالحيلة أن ينتهي بنفسه الى باب تلك الدار ثم يحمل مرفوعاً فيدخل داره كلما أراد الدخول يفعل هكذا، رجل في فيه لقمة فقال له رجل آخر إن أكلتها فامرأتي طالق، وقال الآخر إن طرحتها فعبدته حرّاً فالحيلة أن يطرح بعضها ويأكل بعضها، رجل لو قال لامرأته إن لم تطبخ قدرّاً نصفها حلال ونصفها حرام فأنت طالق فالحيلة أن يجعل الخمر في القدر وطبخ البيض فيها"<sup>(2)</sup>، وذكر في فتاوى رشيد الدين: أن إسقاط العدة في الزوج الثاني فالحيلة فيه ان يطلقها الزوج الثاني بعد الدخول ثم يتزوجها الأول<sup>(3)</sup> ثانياً وهي في العدة ثم يطلقها قبل الدخول ثم يتزوجها قبل انقضاء العدة ثم يحكم الحكم بصحة هذا النكاح فينفذ قضاؤه لأنه مجتهد فيه. وذكر في منية المفتي "رجل لو حلف لا يسكن في هذه الدار"<sup>(4)</sup> وهو ساكنها ويشق عليه نقل متاعه فالحيلة ان يبيع المتاع ممن يثق به ويخرج بنفسه واهله ثم يشتري المتاع منه في وقت يتيسر عليه التحويل، رجل لو حلف ليقضين حقه في رأس هذا الشهر ولا يتيسر ذلك [ق - ض 136] عليه، فالحيلة أن يبيع منه شيء بذلك الدين، رجل لو قال لمديونه إن لم آخذ منك حقي غداً فامرأتي طالق وقال المديون إن اعطيك حقك فعبدته حر فالحيلة أن يمنع المديون حقه فيجيء الطالب ويأخذ منه حقه جبراً، رجل لو حلف

(1) الحيلة: التوصل بما هو مشروع لما هو غير مشروع. أو: "سلوك الطرق الخفية التي يتوصل به إلى حصول الغرض، بحيث لا يتفطن لها إلا بنوع من الذكاء والفتنة". ينظر: رواس قلعجي وحامد صادق قنيسي، معجم لغة الفقهاء، 1/189، الموسوعة الفقهية الكويتية، 18/329.

(2) السجستاني، منية المفتي، لوحة 176.

(3) (الاول) سقطت من النسخة [ب].

(4) (الدار) سقطت من النسخة [ب].

بأن لا يبيع هذه الجارية ولا يهبها فالحيلة أن يبيع نصفها بكل الثمن ثم يهب نصفها فحينئذ لا يحنث، الوكيل بشراء شيء بعينه بثمن معين إذا أراد أن يشتري ذلك الشيء لنفسه فالحيلة أن يزيد في ثمنه شيئاً قليلاً من ملك نفسه أو يأمر إنسان فيشتريه له، والوكيل بالبيع إذا أراد أن يشتري ذلك المبيع لنفسه فالحيلة يبيعه ممن يثق به ثم يشتري منه<sup>(1)</sup>، وذكر في فتاوى قاضي خان: (رجل لو أراد أن يثبت دينه على غائب فالحيلة فيه أن يكفل الرجل للمدعي بكل ماله على فلان الغائب فيحرز المدعي كفالته ثم انه يقدم الكفيل الى القاضي فيقول إن لي على فلان الغائب كذا وان هذا كفيل عنه ثم يقول الكفيل إني كفلت عنه ولكن لا أدري للمدع على الاصيل ديناً أم لا، ثم يقيم المدعي البينة بذلك الدين على الغائب فيقبل بينته فيقضي له القاضي بذلك المال على الغائب ثم إن المدعي يبرء الكفيل عن المال فيبقى المال على الغائب<sup>(2)</sup>). وذكر في شرح الوافي قال الله ﷻ: ﴿أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(3)</sup>، فالحيلة لرفع الربا أن يبيع ثوباً نسيئه يساوي قيمة عشرة دراهم بخمسة عشر دراهم ثم يبيع المشتري ذلك الثوب الى رجل آخر ثم يشتري البائع الاول من يده بعشر دراهم فإن هذا البيع جائز وقد فعل هكذا بعضهم من أصحاب النبي ﷺ، قال الفقيه أبو الليث: من أراد الحيلة [ق-و 137] الهرب من الحرام فلا بأس به لقول [النبي]<sup>(4)</sup> ﷺ لرجل اشترى من تمر بصاعين "أرييت [إذا أردت] هذا بعت تمر ك بسلعة، ثم ابتعت بسلعتك تمرأ"<sup>(5)</sup>. وذكر في الوقعات: رجل لو قال لامراته إن لم ترضعي ولدك عند كل ما خلق الله ﷻ في السماوات والأرض والجنة والنار

(1) السجستاني، منية المفتي، لوحة 176\_177.

(2) قاضي خان، الفتاوى، 232/2.

(3) البقرة، 275/2.

(4) ما بين المعقوفتين سقطت من الأصل وأثبتت من [ب].

(5) مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري، صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، 1217/3، رقم الحديث: 1594 / 100. بلفظ: ويلك أرييت، إذا أردت ذلك فبع تمر ك بسلعة.. ثم اشتر بسلعتك أي تمر شئت

والرطب واليابس فأنت طالق ثلاث كيف يكون؟ فالحيلة أن ترضعه عند المصحف فلم تطلق لقوله ﷺ: «وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابِ مُبِينٍ»<sup>(1)</sup>. لو سئل عن رجل خرج الى السوق وترك امرأته في بيته ثم رجع في يوم الى بيته، فوجد امرأته تزوجت برجل آخر الجواب عنه رجل خرج الى السوق وامرأته حامل وعلق طلاقها بوضع حملها فوضعت ثم وقع طلاقها وانقضت عدتها بالوضع وتزوجت بزواج آخر فإن هذا العقد يجوز بالإجماع. وذكر في فتاوى الولوالجي رجل له ثلاثة نسوة فقال لهن من لم تدر منكن أن في يوم وليلة كم ركعة فريضة فيها طالق فقالت الواحدة منها هي سبعة عشر وقالت الثانية هي خمسة عشر وقالت الثالثة هي أحد عشر فلم تطلق واحدة منهن لأنهن صدقن في قولهن أما التي هي قالت سبعة عشر فهو كما قالت، وأما التي هي قالت خمسة عشر فذلك يوم الجمعة، وأما التي هي قالت أحد عشر فذلك في حق المسافر<sup>(2)</sup>. وذكر في الواقعات رجل لو وكل آخر بأن يزوج له امرأة على ألف فزوجها على ألف وزادها من قبل نفسه شيء لم يحجز النكاح لأنه خالفه، رجل<sup>(3)</sup> لو سئل عمن تزوج أم ولد إنسان بغير إذن مولاهما ثم أعتقت هل يجوز النكاح أم لا فإن قال نعم أولاً فقد أخطأ ولكن إن فصل وقال إن دخل بها الزوج قبل إعتاق المولى [ق- ض 137] فالنكاح فيه يجوز لأنه لم يجب عليها العدة وإن لم يدخل بها لا يجوز لأنه وجب عليها العدة من المولى حين اعتاقها فلا ينفذ النكاح في العدة ولو سئل عن رجل زوج أمه وأخته من رجل واحد فكيف يتصور هذا الجواب صورتها، جارية بين رجلين جاءت بولد فادعياه فهو ابنهما فإن كبر الغلام وله أخت من هذا الأب وأخت من هذا الأب كلتاها من غير أمه فزوج الاختين والام من رجل واحد بعد موت أبيه فانه يجوز لأنه لا قرابة بينهما، ولو سئل عن

(1) الأنعام، 59/6.

(2) الولوالجي، الفتاوى، 10/2.

(3) (رجل) سقطت من النسخة [ب].

رجل لو خرج الى السفر وترك امرأته في منزله فورد عليه كتاب امرأته إني قد تزوجت زوجاً آخر فابعث إلي النفقة فكيف يتصور هذا الجواب عنه، رجل كانت امرأته بنتاً لمولاه فمات مولاه فورثته من أبيه فبطل النكاح بينهما فكتبت اليه وهو عبدها ابعت إلى النفقة، ولو سئل عن رجل باع والده وأكل ثمنه فكيف يتصور هذا الجواب عنه، رجل أمر لعبده أن يتزوج حرة فجاءت بابن والابن يكون حراً ثم ماتت الأم وورث الابن منها، ثم جاء الابن إلى مالك أبيه فطلب منه مهر أمه فوكله المولى بأن يبيع عبده الذي هو أبوه واستوفى المهر من ثمنه، لو كان رجلان جالسين في مكان واحد فطار طائر فقال أحدهما إن كان هذا الطير غراباً فامرأني طالق، وقال الآخر إن لم يكن غراباً<sup>(1)</sup> فامرأني طالق فالتبس أمر الطائر عليهم فلا يقضي بالتحريم كل واحد منهما لوقوع الالتباس في المشروط، وذكر الطحاوي: رجل لو قال لامرأته إن لم أطلقك اليوم ثلاث فأنت طالق ثلاث [ق-و 138] فالخيلة فيه أن يطلقها على ألف درهم وهي لا تقبل لا يقع الطلاق، رجل لو قال لامرأته إن لم أشبعك من الجماع فأنت طالق؛ فإن جامعها لم يفرقها حتى أنزل لم يقع الطلاق لأنه أشبع جماعاً<sup>(2)</sup>، وذكر في فتاوى النوادر: "رجل قال لامرأته أنت طالق بعدد السمكة في هذا الحوض ولم يكن في الحوض سمكة يقع الطلاق واحدة، فإن قيل أي رجل أعتق عبده فيجوز له بيعه فقال هذا رجل أعتق عبده ثم أبق إلى دار الحرب ثم بعد ذلك غلبنا عليهم فوجد عبده فأخذه فيجوز بيعه<sup>(3)</sup> .

وذكر في الكافي: أي مسلم لو قتل مسلماً عمداً ولم يجب عليه القصاص الجواب

عنه هو الأب قتل ابنه أو السيد قتل عبده فلا يجب عليهما القصاص فيهما لقوله ﷺ: "لا

---

(1) (غراباً) سقطت من النسخة [ب].

(2) لم أقف عليه.

(3) لم أقف عليه.

يقاد الوالد بولده ولا السيد بعبده" <sup>(1)</sup>، ولو زنا سبع رجال بامرأة واحدة فيقتل واحد ويرجم واحد ويحد واحد وينصف واحد حداً ويغمر واحد ويتوب واحد وواحد لا شيء عليه فكيف يتصور هذا الجواب عنه الأول كافر والثاني محصن والثالث غير محصن والرابع عبداً والخامس صبي والسادس وطئها بالشبهة والسابع مجنون، وذكر في المبسوط "رجل لو قال لامرأته ان فعلت كذا فأنت طالق ثلاثاً فأرادت أن تفعل ذلك فالحيلة أن يطلقها طلاقاً بائناً وتنقضي العدة في ذلك ثم ينكحها فلم تطلق ثلاث بذلك، لأن العدة في البائن تحقق الزجر، فإنما أمرنا بالعدة فيه احتياط من الجماع، لأن الجماع في الرجعة يوجب الرجعة فيقع الطلاق [ ق-ض 138 ] وهو قول أبي حنيفة ومُجَّد والفتوى على قولهما رحمهما الله تعالى" <sup>(2)</sup>.

#### كتاب الفوائد.

ذكر في منية المفتي: "رسالة الرسول لا تبطل بموته عليه السلام" <sup>(3)</sup> فإنها باقية بعده، العلم حياة القلب وعماد الدين فإنه أفضل من العقل عندنا خلافاً للمعتزلة، وقال الشافعي: العلم قلادة، والأدب إفادة ومجالسة العلماء زيادة، وقيل: من لم يتعلم في صغره لم يتقدم في كبره. العلم ميت وحياته بالطلب؛ فإذا أُحيي فهو ضعيف، فقوته بالدرس، فإذا قوي فهو محتجب، فكشفه بالمناظرة مع الموافق والمخالف، فإذا انكشف فهو عقيم فنباته بالعمل. وسئل بعض المشايخ: العلم أفضل أم المال؟ فقال: العلم أفضل، فقليل: فما بال الناس يرون أهل العلم على أبواب الأموال؟! ولا يرون أصحاب الأموال على أبواب العلماء؟ قال: لأن العلماء عرفوا منفعة الأموال وجهلها أصحاب الأموال.

(1) السرخسي، المبسوط، 91/26.

(2) الشيباني، المبسوط، 339/3.

(3) (عليه السلام) سقطت من النسخة [ب].

اعلم أن نبينا مُحَمَّد ﷺ ميلاده يوم الاثنين من شهر ربيع الأول، ووفاته يوم الاثنين أيضاً من ربيع الأول في اليوم الذي ولد فيه في آخر الضحى، ودفن في الأربعاء في وسط من الليل. واعلم أن رسولنا مُحَمَّد ﷺ أوحى الله ﷻ إليه وأعطاه النبوة وهو ابن أربعين سنة، وأقام بعد الوحي بمكة ثلاث عشر سنة، ثم هاجر الى المدينة وتوفي فيها وهو ابن ثلاث وستين سنة، وقد مات في تسع نسوة، وكانت خلافة أبي بكر عبد الله بن أبي قحافة ؓ بإجماع الصحابة، [ق - و 139] وخلفه عمر بن الخطاب بتقليده، وكانت خلافة عثمان بن عفان ببيعة الصحابة وكانت خلافة علي بن أبي طالب بمشورة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، قيل: مات أبو حنيفة وهو ابن سبعين سنة في تاريخ سنة خمسين ومائة، وعاش الشافعي أربعاً وخمسين سنة ومات في يوم الجمعة، ودفن في المصر رضوان الله عليهم أجمعين<sup>(1)</sup>، لا ينبغي لأحد أن يفتي الناس إلا بعد أن يعرف أقاويل العلماء ومقالات الناس، فمن أفتى من الناس بغير علمٍ عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ولا ينبغي لأحد أن يفسر القرآن برأيه ما لم يتعلم كما قال النبي ﷺ: "من فسّر القرآن برأيه فقد كفر بالله وبما أنزل على مُحَمَّد عليه السلام"<sup>(2)</sup>

تمَّ بيد العبد الفقير إليه عبد القادر الشهير بجلب موسى أفندي زاده المبتلى بقضاء نيكبولي في شهر جمادى الآخر لسنة تسع وتسعين وألف، من هجرة من له العزُّ والشرف<sup>(3)</sup>

[ق-ض 139]

(1) السجستاني، منية المفتي، لوحة 179\_180\_181.

(2) رواه الترمذي في سننه، بلفظ: "من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار". ينظر: الترمذي، السنن، 49/5، حكم الترمذي: حديث حسن.

(3) (عليه السلام) تمَّ بيد العبد الفقير اليه عبد القادر الشهير بجلب موسى أفندي زادة المبتلى بقضاء نيكابولي في شهر جمادى الآخر لسنة تسع وتسعين وألف من هجرة من له العز والشرف) سقطت من النسخة [ب].



## الختام

يتناول البحث كتاب (فوائد الفقهاء/ من أول كتاب البيع إلى نهاية المخطوط) دراسةً وتحقيقاً، لعبد القادر بن جلب موسى زاده أفندي، وبعد هذا المشوار نصل إلى نهاية الرحلة الممتعة التي لا تعادلها لذة ولا متعة، وهنا لا بدّ أن نقف لنجمل بعض النتائج التي توصلنا إليها وهي:

1 - التعريف بصاحب الكتاب عبد القادر بن جلب موسى أفندي زاده (المتوفى بعد 1099هـ)، الذي لم ينل حظه من أقلام الدارسين، توصلنا إلى معلومات مفيدة عن حياته الشخصية والعلمية وعن توليه القضاء في ذلك الصقع النائي في (نيكبولي) الواقع على نهر الدانوب الفاصل بين دولتي بلغاريا ورومانيا حالياً، وهو السبب الأبرز في عدم وجود ترجمة مفصلة وافية عن المؤلف في كتب التراجم.

2 - التعريف بكتاب (فوائد الفقهاء) والنسخ التي اعتمد الباحث عليها، وهي

نسخة مكتبة قيصري راشد أفندي وهي نسخة مهمة جداً بخط المؤلف، ونسخة دار الإفتاء الواقعة في ولاية إستانبول، وتوثيق اسم الكتاب وتحقيق نسبته للمؤلف.

3 - يعد كتاب (فوائد الفقهاء) من الكتب المهمة، لاتباع المؤلف طريقة مميزة في

تقسيم المادة إلى كتب مثل (كتاب البيع، الجنايات..) وتقسيم الكتب إلى أبواب، ثم عرض المسائل بصورة مختصرة مع شفعها بالأمثلة.

4 . يصور الكتاب الكثير من القضايا الفقهية التي يستمدّها من كتب الأحناف،

ويتميز ذلك العرض بالجمع المكثف مع التخليص، وذكر الرأي الراجح دون التعرض للخلافات المطولة الشائكة.

5 . كتاب فوائد الفقهاء عرضٌ لقضايا الفقه الحنفي ومسائله، من مصادرها

الأصيلة وأمّهات كتبها، وقد يشذ المؤلف فيذكر رأي الشافعية، أما المذاهب الأخرى فلا يتعرض لها أبداً.

6 . يجمع الكتاب مصادر كثيرة ومتنوعة تدل على تبحر المؤلف في مذهب

الأحناف، وهذه الكتب والمصادر ما يزال أكثرها مخطوطاً مما يزيد القيمة العلمية لكتاب الفوائد.

7 . يحرص المؤلف على ذكر اسم الكتاب الذي ينقل عنه، وفي هذا مراعاة للأمانة

العلمية في مسألة النقل عن غيره.

8 . لا يهتم المؤلف بسوق الأدلة والنصوص على المسائل التي يعرضها، إلا في

مواضع محدودة تعد على الأصابع، وهذه الأدلة تتميز بقوةها عموماً بعضها من القرآن الكريم، وبعضها الآخر من السنة النبوية الشريفة.

9 . يلاحظ القارئ اهتمام المؤلف بجانب المعاملات في كتابه، مثل قضايا البيع

والشراء والشفعة والقسامة والرهن والجنایات مما يلامس مشكلات الناس الحياتية وهمومهم ، ولعل مرّد ذلك يعود إلى ارتباطها بمجال القضاء الذي زاوله المؤلف فترة طويلة من حياته.

#### التوصيات:

1. على طلاب العلم والدراسات العليا العناية بالمخطوطات في علوم

الشريعة عناية خاصة لما تحمله في طياتها من شرف العلم وأهمية المعلوم.

2. العناية بالمؤلفين المغمورين الذين لم يسأط الضوء على حياتهم

بشكل وافٍ، وعدم الاقتصار على المشهورين، لأن في ذلك خدمة للعلم وللتراث، وإبرازاً

لجهود الأسلاف الين بذلوا أعمارهم في سبيل خدمة هذا الدين القويم.

## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

1. إبراهيم سيد أحمد، عقد الكفالة في ضوء آراء الفقهاء والتشريع وأحكام

القضاء، ط1، (القاهرة: دار العدالة للنشر والتوزيع ، د.ت.ط)

2. ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي

القرشي (ت ٢٨١هـ)، كتاب ذم المسكر، تح: نجم عبد الرحمن خلف، (الرياض: دار الراية،

د.ت.ط).

3. ابن الشحنة، أحمد بن محمد بن محمد الحلبي (ت ٨٨٢هـ)، لسان الحكماء في معرفة

الأحكام، ط2، (البابي الحلبي وشركاه: القاهرة: 1973م).

4. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين (ت ٦٤٣هـ)، فتاوى ابن الصلاح، تح: موفق عبد الله عبد القادر، ط1، (بيروت: مكتبة العلوم والحكم، 1407هـ).
5. ابن القاص، أحمد بن أبي أحمد الطبري (ت ٣٣٥هـ)، أدب القاضي، تح: حسين خلف الجبوري، ط1، (السعودية: مكتبة الصديق، 1989).
6. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي (ت ١٢٥٢هـ)، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، (بيروت: دار المعرفة، د.ت.ط).
7. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي، رد المختار على الدر المختار، ط2، (مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1386هـ-1966م)،
8. ابن عرفة، محمد بن محمد ابن عرفة التونسي المالكي، المختصر الفقهي لابن عرف، تح: حافظ عبد الرحمن محمد خير، (الإمارات: مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية، 1435هـ-2014م)،
9. ابن عفانة، حسام الدين بن موسى محمد، المفصل في أحكام الأضحية، ط1، (فلسطين: دار الطيب للطباعة والنشر، د.ت.ط).
10. ابن قاضي سماننة، محمود بن إسرائيل، جامع الفصولين، (مصر: المطبعة الاميرية، 1882م).
11. ابن ماجه، محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، سنن ابن ماجه، تح: شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط1، (بيروت: دار الرسالة العالمية، 2009م).
12. ابن مازه، عمر بن عبد العزيز البخاري، شرح أدب القاضي للخصاف (ت 261هـ)، تح: محيي هلال السرحان، ط1، (العراق: مطبعة الارشاد، 1977م).

13. ابن مازه، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر البخاري الحنفي (ت ٦١٦هـ)، المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة [ ]، تح: عبد الكريم سامي الجندي، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004).
14. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي، لسان العرب، ط3، (بيروت: دار صادر، د.ت.ط.).
15. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط2، (بيروت: دار الكتاب الإسلامي، د.ت.ط.).
16. أبو الليث السمرقندي، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم (المتوفى: 373 هـ)، بستان العارفين، ط3، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1414 هـ - 1993 م).
17. أبو الليث السمرقندي، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، خزانة الفقهاء وعيون المسائل، تح: صلاح الدين الناهي، ط1، (بغداد: المطبعة الأهلية، 1965م).
18. أبو عوانة الإسفراييني، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري (ت 316هـ)، مستخرج أبي عوانة، تح: أيمن بن عارف الدمشقي، ط1، (بيروت: دار المعرفة، 1998م).
19. أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط1، تمح: شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001م).
20. أرتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، تر: عدنان محمود سلمان، ط1، (إستانبول: مؤسسة فيصل للتمويل، 1988م).
21. أمين أفندي، علي حيدر خواجه (ت ١٣٥٣هـ)، درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، تع: فهمي الحسيني، ط1، (بيروت: دار الجيل، 1991م).

22. إينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، تر: مُجَّد الأرناؤوط، ط1، (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2002م).
23. البخاري، مُجَّد بن إسماعيل الجعفي، صحيح البخاري، تح: مصطفى ديب البغا، ط5، (دمشق: دار ابن كثير، دار اليمامة، 1993م).
24. البرنهابوري، نظام الدين البلخي، الفتاوى العالمكيرية المعروفة بالفتاوى الهندية، ط2، (مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، 1310هـ).
25. البزاز، مُجَّد بن شهاب البزاز الكردي، الجامع الوجيز في مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان = (الفتاوى البزازية)، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.ط).
26. البغدادي، غانم بن مُجَّد الحنفي (ت ١٠٣٠هـ)، مجمع الضمانات، (بيروت: دار الكتاب الإسلامي، د.ت.ط).
27. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨ هـ)، السنن الكبرى، تح: مُجَّد عبد القادر عطا، ط3، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2003م).
28. الترمذي، مُجَّد بن عيسى بن سَؤرة بن موسى بن الضحاك، (ت ٢٧٩هـ)، سنن الترمذي، ط2، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1975م).
29. التكروري، عثمان صالح عثمان، (ت 1943م)، الكافي، ط4، (فلسطين: المكتبة الاكاديمية، د.ت.ط).
30. الجاسر، سليمان بن جاسر بن عبد الكريم، لمحات مهمة في الوصية، ط2، (الرياض: دار الوطن للنشر، 1434 هـ - 2013 م).
31. الحدادي، أبو بكر بن علي بن مُجَّد العبادي الرِّيْدِيّ اليميني الحنفي (ت: 800هـ)، الجوهرة النيرة، ط1، (بيروت: المطبعة الخيرية، 1322هـ).

32. الحميدي، قرق أمير الرومي الحنفي، جامع الفتاوى، تح: عبيدة عامر توفيق الدليمي، (بغداد: جامعة بغداد، 2006هـ).
33. الخطيب الشربيني، مُجَدِّد بن أحمد الشافعي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1994م).
34. الرازي، مُجَدِّد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت: 721هـ)، مختار الصحاح، تح: محمود خاطر، ط5، (لبنان: المكتبة العصرية، 1999م).
35. الرومي، مُجَدِّد بن رمضان الحنفي؛ الينابيع في معرفة الأصول والتفاريع؛ تح: عبد العزيز بن أحمد بن سليمان العليوي؛ رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه؛ (السعودية، 1427-1428هـ).
36. الزاهدي، مختار بن محمود بن مُجَدِّد، أبو الرجا، نجم الدين الغزميني (ت: 658 هـ - 1260 م)، قنية المنية لتتميم الغنية، ط1، (الهند: المطبعة المهاندة، 1245هـ).
37. الزحيلي، وهبة بن مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، ط4، (دمشق: دار الفكر، د.ت.ط)،
38. الزركلي، خير الدين بن محمود (ت: 1396 هـ)، الأعلام، ط15، (بيروت: دار العلم للملايين، 2002م)
39. الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن، فخر الدين الحنفي (ت ٧٤٣ هـ)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشَّيْخ ط1، (القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، 1313هـ).
40. السابق، سيد، (المتوفى: 1420هـ)، فقه السنة، ط3، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1397 هـ - 1977 م).



41. السرخسي، مُجَّد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة، المبسوط، (بيروت: دار المعرفة، 1993م).

42. الشيباني، مُجَّد بن الحسن بن فرقد، الأصل المعروف بالمبسوط، تح: أبو الوفا الأفعاني، (الهند: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، د.ت.ط.).

43. الشيباني، مُجَّد بن الحسن بن فرقد، الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير، ط1، (بيروت: عالم الكتب، 1406هـ).

44. شيخي زاده، عبد الرحمن بن مُجَّد بن سليمان داماد (ت 1078هـ)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، تح: خليل عمران المنصور، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.ط.).

45. الصبان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ط3، (الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، 1421هـ-2000م).

46. الصلابي، علي مُجَّد مُجَّد، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، (بيروت: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1421هـ. 2001م).

47. الطرابلسي، علي بن خليل الحنفي، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، (سوريا: دار الفكر، د.ت.ط.).

48. الطيار، عبد الله بن مُجَّد بن أحمد، وبل الغمامة في شرح عمدة الفقه لابن قدامة، ط1، (السعودية: دار الوطن للنشر والتوزيع، 1429هـ-1432هـ).

49. الطيار، عبد الله بن مُجَّد وآخرون، الفقه الميسر، ط2، (السعودية: دار الوطن للنشر، 1433 هـ - 2012 م)

50. عبد المنعم، مُجَدِّد، نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، القاهرة:

المعهد العالي للفكر الإسلامي، د.ت.ط)

51. العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين العيتابي الحنفي بدر

الدين، (المتوفى: 855هـ)، البناء شرح الهداية، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1420 هـ - 2000 م).

52. قاضي خان، الحسن بن القاضي منصور بن عبد العزيز الأوزجندی المعروف

بقاضي إمام فخر الدين خان، فتاوى قاضي إمام فخر الدين خان، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2009م)،

53. قدري أفندي، عبد القادر الحنفي، واقعات المفتين، ط1، (القاهرة: مطبعة

بولاق، 1200هـ).

54. القدوري، أحمد بن مُجَدِّد بن أحمد بن جعفر بن حمدان (ت ٤٢٨ هـ)،

التجريد للقدوري، تح: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط2، (القاهرة: دار السلام، 2006م).

55. القدوري، أحمد بن مُجَدِّد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين (ت

٤٢٨ هـ)، مختصر القدوري في الفقه الحنفي، مح: كامل مُجَدِّد عويضة، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م).

56. الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي (ت ٥٨٧ هـ)، بدائع

الصنائع في ترتيب الشرائع، ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1986م).

57. كحالة، عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، (بيروت: دار إحياء التراث

العربي، د.ت.ط).

58. الكرابيسي، أسعد بن مُجَدِّ النيسابوري (ت: 570هـ)، *الفروق*، ط1، (الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية، د.ت.ط.).
59. الكرلاني، جلال الدين بن شمس الدين الخوارزمي الحنفي، *الكفاية في شرح الهداية*، تح: مُجَدِّ أحمد الحقاني الأفغاني، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.ط.).
60. الكماخي، عثمان بن سعيد، *المهيا في كشف أسرار الموطأ*، تح: أحمد علي، (مصر: دار الحديث، 2005م).
61. كوندوز وأزتورك، أحمد آق، *سعيد، الدولة العثمانية المجهولة*، (إستانبول: وقف البحوث العثمانية، 2008م).
62. مجموعة مؤلفين، *المعجم الوسيط*، (القاهرة: دار الدعوة، د.ت.ط.).
63. المحامي، مُجَدِّ فريد، *تاريخ الدولة العلية العثمانية*، ط2، (القاهرة: مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، 2014م).
64. المحبوبي، عبيد الله بن مسعود الحنفي، *مختصر الوقاية في شرح اختصار الرواية*، ط1، (عمان: مؤسسة الوراق، د.ت.ط.).
65. المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني، (ت ٥٩٣هـ)، *الهداية في شرح بداية المبتدي*، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.ط.).
66. المسعودي، مُجَدِّ الحيل، (السعودية: مطابع الجامعة الإسلامية، 1406هـ).
67. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١ هـ)، *صحيح مسلم*، تح: مُجَدِّ فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1955 م).
68. ملا خسرو، مُجَدِّ بن فرامرز بن علي، *درر الحكام شرح غرر الأحكام*، (بيروت: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.ط.).

69. نجم الدين الغزي، مُجَدُّ بن مُجَدِّ العامري القرشي الدمشقي، حسن التنبيه لما ورد

في التشبيه، تح: نور الدين طالب، ط1، (سوريا: دار النوادر، 2011 م).

70. النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين (ت ٧١٠هـ)، كنز

الدقائق، مح: سائد بكداش، ط1، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2011 م).

71. ياغي، إسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط1،

(الرياض: مكتبة العبيكان، 1416هـ-1996م).

#### المخطوطات:

1. السجستاني، يوسف بن أبي سعيد أحمد، منية المفتي، (القاهرة: نسخة

مخطوطة المكتبة الأزهرية، رقم الإيداع 7587/385.

السيرة الذاتية

|              |                   |
|--------------|-------------------|
| Adı Soyadı   | أحمد عطية إسماعيل |
| Doğum Yeri   |                   |
| Doğum Tarihi |                   |

LİSANS EĞİTİM BİLGİLERİ

|            |                       |
|------------|-----------------------|
| Üniversite | الجامعة العراقية      |
| Fakülte    | كلية العلوم الإسلامية |
| Bölüm      | الفقه                 |

YÜKSEK LİSANS EĞİTİMİ

|               |                        |
|---------------|------------------------|
| Üniversite    | تشانكري كارا نكين      |
| Enstitü       | معهد العلوم الاجتماعية |
| Anabilim Dalı | الفقه                  |

İLETİŞİM

|        |  |
|--------|--|
| Adres  |  |
| E-mail |  |

